

علوم الحديث

ونصوص من الآثار

تأليف

الأستاذ الدكتور
مختار عبد الرحمن الأفرقي

الأستاذ الدكتور
رشدي عليان

الأستاذ
كاظم فتحي الراوي



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرين

ULÙM AL-HADÎT
WA NUŞÛŞ MINA AL-ÂYAR

علوم الحديث
ونصوص من الآثار

Author : *Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri*

and: Prof. Dr. Rushdi Alayyan

and: Prof. Kazim Fathi Ar-Rawi

المؤلف : الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري
والأستاذ الدكتور رشدي عليان
والأستاذ كاظم فتحي الراوي

Classification : *Science of the Hadith*

التصنيف : علم حديث

Year : *1436 H. - 2015 A.D*

سنة الطباعة : ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

Pages: *304*

عدد الصفحات : ٢٠٤

Size : *17 × 24 cm*

القياس : ١٧ × ٢٤ cm

Printed in : *Lebanon*

بلد الطباعة : لبنان

Edition : *First edition*

الطبعة : الأولى

ISBN : *978-2-7451-8228-9*

All Rights Reserved



Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel : +961 76 944 855-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Soloh
E-mail: books.publisher@hotmail.com

جميع الحقوق محفوظة

1436 H. - 2015 A.D



علوم الحديث ونصوص من الأثر

تأليف

الأستاذ الدكتور
رُشْدِي عَلِيَّانُ

الأستاذ الدكتور
فَطَانُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِي

الأستاذ
كَاسِبُ فَتْحِي الرَّائِي



BOOKS - PUBLISHER

Beirut - Lebanon | بيروت - لبنان
كتاب - ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❶

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ❷

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❸ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ❹

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ❺ أَهْدِنَا

الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ❻ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

الضَّالِّينَ ❼

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمد لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على رَسُوْلِهِ الْكَرِيمِ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن هَذَا الْكِتَابَ (عُلُومُ الْحَدِيثِ وَنُصُوصُ مِنَ الْأَثَرِ)، اشْتَرَكْتُ فِي تَأْلِيفِهِ مَعَ أَسَاتِيزٍ عَزِيزِينَ، اخْتَارَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَى جَوَارِهِ الْكَرِيمِ، أَرْجُو أَنْ يَتَغَمَّدَهُمَا بِرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ، وَأَنْ يَسْكُنَهُمَا فِسِيحَ جَنَاتِهِ، وَهُمَا:

١ - الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ رُشْدِي مُحَمَّدَ عَلِيَّانَ، الْأُسْتَاذُ فِي قِسْمِ الدِّينِ فِي كُتَيْبَةِ الْأَدَابِ بِجَامِعَةِ بَغْدَادَ، الَّذِي وَافَاهُ الْأَجَلَ فِي مَسَاءِ الْأَحَدِ ٣ رَمَضَانَ ١٤٠٩ هـ، الْمَوْفَاقُ ٩ نَيْسَانَ ١٩٨٩ م. وَكَانَ زَمِيلِي فِي الْقِسْمِ الْمَذْكُورِ.

٢ - الْأُسْتَاذُ كَاطِمُ فَتْحِي الرَّائِي، الْمُدْرِسُ فِي كُتَيْبَةِ الْأَدَابِ بِالْجَامِعَةِ الْمُسْتَنْصَرِيَّةِ فِي بَغْدَادَ، الَّذِي وَافَاهُ الْأَجَلَ فِي الْاِثْنَيْنِ ١٥ رَيْبِعِ الْأَوَّلِ ١٤٣١ هـ، الْمَوْفَاقُ ١ آذَارَ ٢٠١٠ م. وَكُنَّا قَدْ أَعْدَدْنَا هَذَا الْكِتَابَ وَفْقَ مَنْهَجِ طَلَبَةِ الصَّفُوفِ الْأَوَّلَى فِي كُتَيْبَاتِ الْأَدَابِ بِجَامِعَاتِ الْعِرَاقِ.

وَطُبِعَ فِي بَغْدَادَ سَنَةَ ١٩٨٠ م، وَدُرِّسَ فِيهَا مِنْ ذَلِكَ الْحِينِ، وَلَا زَالَ يُدْرَسُ، وَصُورَ مَرَارًا لِلطَّلَبَةِ.

وطلب مني الأستاذ الفاضل الحاج مُحَمَّد عَلِيَّ بيضون حفظه الله تعالى، صاحب دار الكتب العِلْمِيَّة بَيْرُوت، إعادة طباعته، تلبيةً لطلبٍ ورده من العِرَاق، لعلمهم بحرصه على خدمة العلم وأهله.

وبعد أن أرسل لي تَجَرِبَة طباعته الأُولَى مَشْكُوراً، رأيتُ إعادة النَّظَر فيه.

فكان الجهد الذي بذَلْتُهُ، تمثل بما يأتي:

١- خَرَّجْتُ الأحَادِيث النَّبَوِيَّة الشَّرِيفَة والآثار الوَارِدَة في الكتاب، من كتبها الرئيسة، وجعلتُ تَخْرِيجَهَا جَمِيعاً على نسق واحد.

٢- ضبطتُ الأَعْلَام الوَارِدَة فيه بالشكل، وكذلك ما ورد فيه من كلمات تحتاج إلى ضبط.

٣- وَحَدْتُ طريقة توثيق مادته، وَأَكْمَلْتُ ما يحتاج منها إلى تَكْمِلَة.

٤- هَذَبْتُ عباراته، وَمَيَّزْتُ فقراته، وحذفتُ مكرراته، لأنه كُتِبَ بيد ثلاثة أساتذة، لكل منهم طريقته في الكتابة.

٥- أَصْلَحْتُ أخطاءه.

٦- اعتنيتُ بعلامات الترقيم.

كل ذلك مع اهتمامي بكل ما كُتِبَ فيه، وفاءً لِلزَّمِيلَيْن العَزِيزَيْن رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى.

وكان الحريص على تنسيقه، وتشكيله، ومتابعة جهودي فيه التي ذكرتها آنفاً، وإخراجها بهذه الحُلَّة القَشِيبَة، هو ولدي العَزِيز (يَعْلَى)، الذي هو الآن في المَرَحَلَة الأَخِيرَة من إعداد رِسَالَة الدكتوراه في الفِقه وأُصُوله.

أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَهُ إِلَى مَا يَجِبُهُ وَيَرْضَاهُ، وَأَنْ يُنِيرَ طَرِيقَهُ، وَيَحْفَظَهُ مِنْ كُلِّ سَوْءٍ.
آمِينَ.

عَمَّانُ الْمَحْرُوسَةُ

الْاِثْنَيْنِ

٤ / جُمَادَى الْأُولَى (٥) / ١٤٣٦ هـ

٢٣ / شَبَاط (٢) / ٢٠١٥ م

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ

قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ

كُلِّيَّةُ الشَّيْخِ نُوحِ الْقُضَاةِ لِلشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

عَمَّانُ - الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ - الفتح: ٢٨.

الحمد لله الذي أنعم علينا بسيد المرسلين، وإمام المتقين، رسول الهدى والخير، ومخرج البشرية من الظلمات إلى النور، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الذي فاق تشريعه كل تشريع، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه من العاملين المخلصين. إن أحاديث المصطفى ﷺ نور يضيء الدرب للقادة والمصلحين، والآباء والمربين، والعلماء والمتعلمين، وتؤلف بمجموعها تشريعاً كاملاً، ونظاماً محكماً، ومنهاجاً للحياة، يواكب الفطرة الإنسانية السليمة.

والتأمل في أحاديث رسول الله ﷺ يجدها تزخر بالحكمة والأدب والدعوة إلى الأخلاق العالية والمعاني الإنسانية الخيرة، ذات الأثر الواضح في تنشئة الجيل الإسلامي تنشئة عالية، بعيدة عن روح الانحلال، ويرى في الحديث النبوي الشريف سمو الغاية، ونبيل الدعوة، وقُدسيّة الهدف الذي يسعى إليه الإسلام من أجل أن يبقى أفراد مجتمعين متماسكين متعاونين، تحكمهم المحبة وتربطهم الأخوة، ويجمعهم الإسلام في إطار المحبة والمودة والإخاء.

وإذا كانت الأحاديث النبوية غذاءً روحياً للإنسانية العالية، وقبله العلماء والمتعلمين، فالأولى بالطالب أن يقف عندها وقفة التأمل، فينهل من معينها روعة البيان، وسحر البلاغة، وجمال الأسلوب، وعدوبة اللفظ.

ومباحث هذا الكتاب هي في مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، أعدناها وفق مَنَهَجِ
 طلبة الصفوف الأولى من كُليّات الآداب في جامعات العراق، ليتزودوا بفكرة واضحة
 عن الحديث ومدوناته وأثره في اللُّغة والأدب وفي نواحي الحياة المُخْتَلِفَة.
 نأمل أن تكون عوناً لطلبتنا الأعزّاء في دراستهم لمادة عُلُومِ الْحَدِيثِ، ونرجو من
 الله سُبحانَهُ وتعالى أن يوفقنا لما فيه الخير، إنه سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

المؤلفون

توزيع الأعمال على المؤلفين

١ - الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدُّوري:

الفصل الثاني: شروط الراوي ومقاييس المحدثين.

الفصل الرابع: الوضع في الحديث.

٢ - الأستاذ الدكتور رُشدي عليان:

الفصل الأول: التعريف بالحديث النبوي الشريف.

الفصل الثالث: أقسام الحديث.

٣ - الأستاذ كاظم فتحي الراوي:

التمهيد: الحديث الشريف وأثره في نواحي الحياة المختلفة.

الفصل الخامس: أثر الحديث في اللغة والأدب.

الفصل السادس: دراسة نصوص من الحديث الشريف تتناول نواحي الحياة المختلفة.

تَمْهِيدٌ^(١)

الحديث الشريف وأثره في نواحي الحياة المختلفة

﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾^(٤٥) ودَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ، وَسِرَاجًا مُنِيرًا^(٤٦) وَشِرَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا^(٤٧) ﴿ - الأحزاب.

الحمد لله الذي أنعم علينا بصفوة المرسلين، وإمام المتقين، وأكرم القادة والمصلحين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد الذي أخرج البشرية من الظلمات إلى النور.

لم يكن الْمُصْطَفَى ﷺ مفخرة للعرب والمُسْلِمِينَ، بل كان مفخرة للعالمين، فإنه يعود الفضل في تغيير مجرى التاريخ وإرساء قواعد الحضارة الإنسانية وتقدم البشرية في نواحي الحياة المُخْتَلَفَةِ، وما التقدم الحضاري الذي شهدته أوروبا ويشهده الغرب والشرق اليوم إلا ثمار لما بذرته يد المربي الأكبر، والقائد العبقري، والسياسي المحنك على مسار التاريخ في آفاق الحياة، وأصبحت بغداد ودمشق والقاهرة وقُرطُبة خلال فترة وَجِيْزَةٍ من الزمن بعد قيام الدولة الإسلامية التي أحكم الْمُصْطَفَى ﷺ قيادتها مراكز للإشعاع الحضاري وقبلة العلماء.

وعلى العرب والمُسْلِمِينَ اليوم أن ينظروا إلى ذَلِكَ التُّرَاثِ الحضاري الضخم باعتزاز وفخر، يستلهمون منه العبرة، ويستأنفون مَسِيرَةَ التَّارِيخِ على الدرب الذي رسمه مُحَمَّدٌ ﷺ، لينالوا العزة في الدنيا والسَّعَادَةَ في الآخِرَةِ، وينعموا بوعدهم

(١) كتبه الأستاذ كاظم فتحي الراوي رَحِمَهُ اللهُ.

﴿وَشَرَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِأَنَّهُمْ مَنَ اللَّهُ فَضْلاً كَبِيراً ﴿- الأحزاب: ٤٧﴾.

والرَّسُولُ ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى كانت أَحَادِيثُهُ تأكيداً، وَبَيَاناً، وتفصيلاً لما أجمله القرآن الكريم، وكان جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْتِيهِ بِالسُّنَنِ كما كان يَأْتِيهِ بِالْقُرْآنِ، وَلِذَلِكَ قال الرَّسُولُ ﷺ: «أُوتِيْتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»^(١) يعني من السُّنَنِ.

وقد أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَبِيُّهُ الْكَرِيمُ بَبَيَانِ الْقُرْآنِ، فقال تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ - النَّحْلُ: ٤٤، وَأَوْجِبَ عَلَى عِبَادِهِ الْعَمَلَ بَبَيَانِ الرَّسُولِ وَاتِّبَاعِ أَوَامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، فقال جَلَّ مِنْ قَائِلٍ:

﴿وَمَا أَمَأَنَّكُمْ الرَّسُولُ فُحْذَوْهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ - الْحَشْرُ: ٧^(٢).

ولا تخفى على كل مُسْلِمٍ عاقل أَوْقِي حِظّاً مِنَ الْعِلْمِ مكانة السُّنَّةِ في التشريع الإسلامي، وَأَنَّهُمَا صِنَوَانٌ لَا يَسْتَغْنِي بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، فَالْقُرْآنُ جَاءَ بِالْأَوَامِرِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَالْعَقَائِدِيَّةِ مُجْمَلَةً، وَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِالتَّفْصِيلِ، مِثْلُ الصَّلَاةِ: جَاءَ الْقُرْآنُ أَمراً بِإِقَامَتِهَا مِنْ غَيْرِ تَعْرِضٍ لِعَدَدِ الرُّكْعَاتِ وَالسُّجُودَاتِ، وَجَاءَتِ السُّنَّةُ مَبِينَةً كَيْفِيَّةً أَدَائِهَا وَمَا يَشْرَعُ فِي رُكْعَاتِهَا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَصِيغِ الْأَذْكَارِ وَعَدَدِ الْجُلُوسَاتِ، وَمَا يَقْرَأُ فِيهَا، وَكَيْفِيَّةِ الْإِنْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ....

وما يقال في الصلاة يقال في بقية أركان الإسلام والعقائد والآداب والتّهذيب ونظام الأسرة والعدالة الاجتماعية والسياسية، وما إلى ذلك مما لم يفصله القرآن الكريم، لأن القرآن أتى بِقَوَاعِدٍ كُليَّةٍ مُحْكَمَةٍ تصلح لربط ما يستجد من الجزئيات التي لا تتنافى مع مقاصد تلك الكليات التي أتى بها القرآن، هَذَا وَأَنَّ التُّرَاثَ الضَّخْمَ الَّذِي

(١) حَدِيثٌ: أَلَا إِنِّي أُوتِيْتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ. فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ السُّنَّةِ، ٦ بَابٌ فِي لُزُومِ السُّنَّةِ، رَقْمُ ٤٦٠٤، ج ٧ ص ١٣، عَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَخَرَجَهُ.

(٢) انظر مُخْتَصَرَ مِنْهَا جِ الْقَاصِدِينَ لِابْنِ قُدَّامَةَ، وَفِيضُ الْقُدِيرِ لِلْمُنَاوِي ج ٢ ص ٩٣.

تركه حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لم يكن تَأْثِيرُهُ فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَالْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَسَائِرِ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ فَحَسَبَ، بَلْ تَنَاوَلَ نَوَاحِي الْحَيَاةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

١ - حَثَّ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّمِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ، فَقَالَ ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(١)، وَقَالَ ﷺ: «اغْدُ عَالِماً أَوْ مُتَعَلِّماً أَوْ مُسْتَمِعاً أَوْ مُحَبَّاً، وَلَا تَكُنِ الْخَامِسَةَ فَتَهْلِكُ»^(٢)، وَأَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِتَعَلُّمِ الْقِرَاءَةِ وَالْكِتَابَةِ، وَكَانَ مِمَّا افْتَدَى بِهِ الْأَسْرَى أَنْفُسَهُمْ فِي مَعْرَكَةِ بَدْرٍ أَنْ يَعْلَمُوا عِدداً مِنْ صِبْيَانِ الْمُسْلِمِينَ الْقِرَاءَةَ وَالْكِتَابَةَ، وَعَدَّ ذَلِكَ أَثْمَنَ مِنَ الْمَالِ.

وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «اغْدُوا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ»^(٣) وَجَعَلَ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَقَالَ:

(١) حَدِيث: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، عَنْ أَنَسٍ. وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ، وَالحَطِيبُ فِي التَّارِيخِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ. وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَتَمَامٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَالحَطِيبُ فِي التَّارِيخِ عَنْ عَلِيٍّ. وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسِّيُوطِيِّ ص ٣٢٥، وَقَالَ: صَحِيحٌ.

وَهُوَ بِدَايَةِ حَدِيثٍ رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْعِلْمِ عَنْ أَنَسٍ.

وَهُوَ بِدَايَةِ حَدِيثٍ آخَرَ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، عَنْ أَنَسٍ، وَرَمَزَ لَهُمَا السِّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ السَّابِقِ بِالصَّحَةِ.

(٢) حَدِيث: اغْدُ عَالِماً، أَوْ مُتَعَلِّماً... إلخ:

رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسِّيُوطِيِّ ص ٧٨، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٣) حَدِيث: اغْدُوا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ... إلخ:

بِهَذَا اللَّفْظِ:

«أكرموا العلماء فإنهم ورثة الأنبياء»^(١).

وعن أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا عَابِدٌ، وَالْآخَرُ عَالِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضِلْ الْعَالِمَ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، حَتَّى النَّمْلَةِ فِي جَحْرِهَا، وَحَتَّى الْحَوْتَ، لِيَصْلُونَ عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرِ^(٢).

وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي تَحْتَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّمِ كَثِيرَةٌ مَبْنُوثةٌ فِي بَابِ الْعِلْمِ مِنْ كُتُبِ الصَّحَاحِ وَغَيْرِهَا، مِنْهَا:

قَوْلُهُ ﷺ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ^(٣).

هُوَ بِدَايَةِ حَدِيثٍ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ عَائِشَةَ. وَبِدَايَةِ حَدِيثٍ آخَرَ رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي التَّارِخِ عَنْ عَائِشَةَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٧٨، وَضَعْفُهُمَا. (١) حَدِيثٌ: أَكْرَمُوا الْعُلَمَاءَ، فَإِنَّهُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ: بِهَذَا اللَّفْظِ:

رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ صَدْرُ حَدِيثٍ رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي التَّارِخِ عَنْ جَابِرٍ.

وَضَعْفُهُمَا السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ص ٨٨.

(٢) حَدِيثٌ: ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْعِلْمِ، ١٩ بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْفَقْهِ عَلَى الْعِبَادَةِ، رَقْم ٢٨٨٠، ج ٤ ص ٦١٩، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

(٣) حَدِيثٌ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا... إلخ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْعِلْمِ، ١٩ بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْفَقْهِ عَلَى الْعِبَادَةِ، رَقْم ٢٨٧٧، ج ٤ ص ٦١٧، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

ولا يخفى أثر العلم الذي تبناه الإسلام في بناء الحضارة الإنسانية، وبذلك أنجبت الأمة الإسلامية فُحُولَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا رَوَادَ الْحَضَارَةِ فِي جَمِيعِ الْمَجَالَاتِ، مِثْلُ: أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْعَقَائِدِيَّةِ، وَالرَّازِي، وَابْنِ سِينَا، وَابْنُ رُشْدٍ، وَجَابِرُ بْنُ حَيَّانَ، وَابْنُ الْهَيْثَمِ، وَابْنُ الْبَيْطَارِ وَغَيْرِهِمْ.

٢- جَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ مَكَانَةَ الْعَمَلِ وَالْإِخْلَاصِ فِي الْعَمَلِ وَاتِّقَانَ الْعَمَلِ مِنْ أَسْمَى أَهْدَافِ الْحَيَاةِ الَّتِي يَسْعَى إِلَيْهَا الْمُسْلِمُ، قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يَتَّقَنَهُ»^(١)، وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «مَنْ أَمْسَى كَأَلًا مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ أَمْسَى مَغْفُورًا لَهُ»^(٢).

وكان الكثير من الأعراب يأنفون من ممارسة الزراعة والصناعة، فأزال الإسلام هذه الرواسب، فقال ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَزْرَعُ زَرْعًا أَوْ يَغْرِسُ غَرْسًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»^(٣)، وبذلك تقدمت الزراعة والصناعة في البلاد الإسلامية.

وبلفظ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ. فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْعِلْمِ، ٢ بَابُ فَضْلِ طَلَبِ الْعِلْمِ، رَقْمُ ٢٨٣٧، ج ٤ ص ٥٨٩، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.
(١) حَدِيثٌ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمَلَ أَحَدُكُمْ... إلخ:

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١١٥، وَضَعْفُهُ.

(٢) حَدِيثٌ: مَنْ أَمْسَى كَأَلًا مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ... إلخ.

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٥١٩، وَضَعْفُهُ.

(٣) حَدِيثٌ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَزْرَعُ زَرْعًا أَوْ يَغْرِسُ غَرْسًا... إلخ، فِي:

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَابْنُ خَارِيزِي، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ أَنَسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٤٩٥، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وقضى الإسلام على التسول، قال ﷺ: «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه»^(١)، وقال الرسول ﷺ: «اعملوا فكلُّ ميسرٍّ لما خلق له»^(٢)، وقال المصطفى ﷺ: «أفضل الأعمال الكسب من الحلال»^(٣).

٣- لأول مرة في تاريخ الإنسانية يطبق نظام المساواة في ظل تعاليم المصطفى ﷺ، ويعود الناس تحت راية الإسلام سواسية كأشنان المشط، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود، وصار الإنسان يعلو بتقواه وبما يقدمه من الخير لأُمته، وزالت الفوارق الطبقية ولم يعد هناك أشراف ونبلاء وعبيد كما كان يجري عند الأمم التي سبقت الإسلام.

وقضى الإسلام على التفاخر بالأحساب والأنساب، وتلاشى التعصب للقبيلة

(١) حديث: لأن يحتطب أحدكم حزمة... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٣٤ كتاب البيوع، ١٥ باب كسب الرجل وعمله بيده، رقم ٢٠٧٤، ص ٤٣١، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وصحيح البخاري: ٤٢ كتاب المساقاة، ١٣ باب بيع الحطب والكلاء، رقم ٢٣٧٤، ص ٤٩١، عن أبي هريرة أيضاً.

وبلفظ مقارب في:

صحيح مسلم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهية المسألة للناس، رقم ١٠٤٢، ص ٤٦٢، عن أبي هريرة.

(٢) حديث: اعملوا فكلُّ ميسرٍّ لما خلق له:

رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس، وعن عمران بن حصين. / الجامع السُّيُوطِيّ للسُّيُوطِيّ ص ٧٧، وقال: حديث صحيح.

(٣) حديث: أفضل الأعمال الكسب من الحلال:

رواه ابن لال عن أبي سعيد. / الجامع الصغير للسُّيُوطِيّ ص ٧٩، وضعفه.

أو القِرابَةِ، وعاد الناس أخوة متحابين في ظل الإيَّان، قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه»^(١).

وولَّت العَصَبِيَّةُ الأدبار، قال ﷺ: «ليس منا من دعا إلى عَصَبِيَّةٍ، وليس منا من قاتل على عَصَبِيَّةٍ، وليس منا من مات على عَصَبِيَّةٍ»^(٢).

٤- أمر المُصْطَفَى ﷺ بِتَحْرِيرِ الْعَبِيدِ من أسر العبودية، وسارع المُسْلِمُونَ إلى تَحْرِيرِهِمْ وانتشاهم من بطش أسيادهم، وأسهم الأغنياء من المُسْلِمِينَ في شرائهم وعتقهم وإعادة الكرامة الإنسانية لهم بعد الذل والمهانة والاستعباد، ولا يخفى ما وصل إليه العبيد في الإسلام من المكانة العالية بفضل ما قدموا من الخير، ووصفهم الرَّسُولُ ﷺ بِالْأَخَوَةِ، وأمر أن يعاملوا مُعَامَلَةَ الْأَحْرَارِ، فقال ﷺ: «إخوانكم خولكم، جعلهم الله قِنيةً تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه، وليلبسه من لباسه، ولا يكلفه ما يغلبه، فإن كلفه ما يغلبه فَلْيُعِنِّهُ»^(٣).

وجعل الإسلام تَحْرِيرَ الْعَبِيدِ ضمن الواجبات المكفرة لكثير من العقوبات، ولم يترك وسيلة نَافِعَةً إِلَّا استخدمها لِتَحْرِيرِ الْعَبِيدِ، قال الرَّسُولُ ﷺ: «من كانت له جارية

(١) حَدِيث: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه:

رواه أحمد في مُسْنَدِهِ، والبُخَارِيُّ، ومُسْلِمٌ، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، وابن مَاجَةٍ، عن أنس. / الجامع الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٥٨٦، وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيث: ليس منا من دعا إلى عَصَبِيَّةٍ... إلخ:

رواه أبو داود في سُنَنِهِ عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ. / الجامع الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٤٧٠، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٣) حَدِيث: إخوانكم خولكم... إلخ:

رواه أحمد في مُسْنَدِهِ، والبُخَارِيُّ، ومُسْلِمٌ، وأبو داود، والتِّرْمِذِيُّ، وابن مَاجَةٍ، عن أبي ذَرٍّ. / الجامع الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٢٤، وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

فَعَالَهَا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ»^(١).

٥- أقام الرَّسُولُ ﷺ مَعَالِمَ الْحُرِيَّةِ، حُرِيَّةَ الرَّأْيِ وَالْعَقِيدَةِ وَالْفِكْرِ، وَحُرِيَّةَ التَّمَلُّكِ وَالْاجْتِمَاعِ بِمَا لَا يَتَعَارَضُ مَعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَأَطْلَقَ الْإِسْلَامَ لِلنَّاسِ حَقَّ مَنَاقِشَةِ الرَّسُولِ ﷺ الرَّأْيِ، بَلْ وَجَادَلْتَهُ فِيهِ، كَمَا وَقَعَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَمَا فِي قِصَّةِ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا زَوْجُهَا، وَأَفْتَاهُ الرَّسُولُ بِتَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ نَزَّلَ أَوَائِلَ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ بِتَشْرِيعِ كِفَارَةِ الظُّهَارِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ - المجادلة: ١.

وقصة المرأة التي ناقشت عُمَرَ فِي مَسْأَلَةِ تَحْدِيدِ الْمَهْوَرِ قَائِلَةً لَهُ: «أُعْطِينَا اللَّهُ وَتَحَرَّمْنَا أَنْتَ؟»، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبِّدَ أَلْزَوْجَ مَكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ - النساء: ٢٠، فَلَا يَجِدُ عُمَرَ مَنَاصًا مِنَ الْإِذْعَانِ لِرَأْيِ الْمَرْأَةِ ضَارِبًا الْمَثَلَ فِي الْخُضُوعِ لِلْحَقِّ بِقَوْلِهِ: «أَصَابَتْ امْرَأَةً وَأَخْطَأَ عُمَرُ».

وَيَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا تَكُونُوا إِمْعَةً، تَقُولُونَ: إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنًا، وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطَّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تَحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاؤُوا فَلَا تَظْلَمُوا»^(٢).

(١) حَدِيثٌ: مِنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَعَالَهَا... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٤٩ كِتَابُ الْعَتَقِ، ١٤ بَابُ فَضْلِ مَنْ أَدَبَ جَارِيَتَهُ وَعَلَّمَهَا، رَقْمٌ ٢٥٤٤، ص ٥٢٨، عَنْ أَبِي مُوسَى.

(٢) حَدِيثٌ: لَا تَكُونُوا إِمْعَةً... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ، ٦٢ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِحْسَانِ وَالْعَفْوِ، رَقْمٌ ٢١٢٥، ج ٤ ص ١٠٥، عَنْ حُذَيْفَةَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

ونقل عن ابن تيمية: «ولا يقدر أحد قط أن ينقل أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْرَهَ وَاحِدًا عَلَى الْإِسْلَامِ».

وعن ابن عباس وغيره من العلماء، قال: إن سبب نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ - البقرة: ٢٥٦، قول رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له الحصين كان له ابنان نصرانيان، وكان هو رجلاً مسلماً فقال للنبي ﷺ: ألا أستكرههما؟ فإنهما أيا إلا النصرانية، فأنزل الله فيه ذلك^(١).

ثم إن جُمْلَةَ: ﴿قَدْ بَيَّنَّ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ - البقرة: ٢٥٦، كَالْعِلَّةِ لانتفاء الإكراه في الدين.

ولا يخفى أن الناس قد عاشوا في كنف الإسلام أحراراً يتمتعون بكل حرياتهم، يشهد بذلك المؤرخون من المسلمين والمستشرقين.

٦- لقد سبق الإسلام إلى تَكْرِيمِ المرأة، فكان موقف الإسلام منها ثورة على المعتقادات والتقاليد السائدة من عدم احترامها الاحترام الحقيقي اللائق بكرامتها الإنسانية.

وكان تقدماً فكرياً إنسانياً قبل الحَضَارَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ باثني عشر قرناً على الأقل في الاعتراف بأهلية المرأة غير مَنْقُوصَةٍ، قال ﷺ: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»^(٢).

ويحق للمرأة المسلمة بوجه عام والمرأة العربية بوجه خاص أن تفاخر جميع نساء العالم بسبق تشريعها وحضارتها جميع شرائع العالم وحضاراته إلى تقرير حقوقها

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، وَتَفْسِيرُ رُوحِ الْمَعَانِي لِلأَلُوسِيِّ نَقْلًا عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ - البقرة: ٢٥٦.

(٢) حَدِيث: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».

رواه أحمد في مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ. وَالبَزَّازُ، عَنْ أَنَسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّبُوطِيِّ ص ١٥٣، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

والاعتراف بكرامتها اعترافاً إنسانياً نبيلاً لا يشوبه غرض ولا هوى، ولا يدفع إليه قسر ولا ضرورة.

«ولقد شاركت المرأة في الجهاد في البر والبحر، وحملت القرب إلى الناس في الغزو، وداوت الجرحى، وردت الجرحى والقتلى إلى المدينة»^(١)، ووقفت تحرض على القتال، وتعنف المتراجعين، ففي حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وكان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يغزو بأُمِّ سُلَيْمٍ - أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - ونسوة من الأنصار معه إذا غزا، فيسقين الماء، ويداوين الجرحى»، وكانت أُمُّ سُلَيْمٍ تحمل خنجراً فلم ينكر عليها الرَّسُولُ ﷺ ذَلِكَ^(٢). وقال الرَّسُولُ ﷺ مشيراً إلى مكانة المرأة: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وخياركم خيارهم لنسائهم»^(٣)، وقال ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً»^(٤).

(١) إرشاد الساري ج ٦ ص ٨٣-٨٥.

(٢) حديث: أنس بن مالك: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يغزو بأُمِّ سُلَيْمٍ في:

صَحِيح مُسْلِم: ٣٢ كتاب الجهاد والسير (المغازي)، ٤٧ باب غزوة النساء مع الرجال، رقم ١٨١٠، ص ٨٩٩.

وحديث: إن أُمَّ سُلَيْمٍ كانت تحمل خنجراً. في الحديث الذي قبله، رقم ١٨٠٩.

(٣) حديث: أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا... إلخ، في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أبواب الرضاع، ١١ باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم ١١٩٦، ج ٣ ص ٢٠، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وفي الباب عن عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

وقال السُّيُوطِيُّ في الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ص ٨٩: رواه التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَبَّانٍ في صَحِيحِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وهو صحيح.

(٤) حديث: استوصوا بالنساء خيراً. في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦٧ كتاب النكاح، ٨٠ باب الوصاة بالنساء، رقم ٥١٨٥ و ٥١٨٦، ص ١١٣٩، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَنَظَمَ الْإِسْلَامَ الْعِلَاقَاتِ الزَّوْجِيَّةَ بِمَا يَنْسَجُمُ وَالْفِطْرَةَ الْإِنْسَانِيَّةَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الْحُرِيَّةَ فِي اخْتِيَارِ شَرِيكِ حَيَاتِهَا، قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الْيَتِيمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحِ الْبَكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»^(١).

٧- وَكَانَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَثَرُهَا الْكَبِيرُ فِي إِغْنَاءِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَصِيَانَتِهَا. وَتَزَخَّرَ كُتُبُ اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، لِأَنَّهَا الْمَعِينُ الصَّافِي بَعْدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَلَقَدْ أُوتِيَ الرَّسُولُ ﷺ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالْبَيَانِ مَا لَا يَرْقَى إِلَيْهِ إِنْسَانٌ، قَالَ ﷺ: «أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ، بِيَدِ أُنَى مِنْ فُرَيْشٍ وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ»^(٢)، وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ وَالْكَتَّابُ وَالْأُدَبَاءُ وَالشُّعْرَاءُ مِنْ اقْتِبَاسِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَاخْتَصِرْتُ لِي الْكَلَامَ اخْتِصَارًا»^(٣).

وَالْمُسْلِمُونَ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، يَحْفَظُونَ الْأَحَادِيثَ وَيُرْوُونَهَا كَمَا يَحْفَظُونَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، لِأَنَّهَا مِنْ أُصُولِ الْأَحْكَامِ. قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْ شَيْءٍ فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(٤).

(١) حَدِيثٌ: لَا تُنْكَحِ الْيَتِيمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ... إلخ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. / سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ١١٨.

(٢) الْفَائِقُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ ج ١ ص ١٤١.

(٣) حَدِيثٌ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ... إلخ.

رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٧٥، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٤) حَدِيثٌ: نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا... إلخ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٥٥٤، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

والمُسْلِمُونَ مكلفون بتعلم الأحاديث وحفظها والعمل بها، كل على قدر استطاعته، لأن العلم فريضة على كل مسلم، ولا يتأتى لمسلم أن يفهم دينه بعيداً عن أحاديث رسول الله ﷺ. قال ﷺ: «اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي الذين يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس»^(١).

٨- لم يشهد التاريخ اجتماع القبائل العربية على كلمة سواء، ولأول مرة في التاريخ، استطاع المصطفى ﷺ بما أوتي من الحكمة والسداد، أن يؤلف بين القبائل المتناحرة والقلوب المتنافرة، ويجمع الأمة العربية على كلمة سواء في ظل الإيمان.

فكان على العرب اليوم في كل مكان أن يتأملوا كلام رسول الله ﷺ: «تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي»^(٢)، وقوله ﷺ: «إن الله تعالى لا يجمع أمتي على ضلالة ويد الله على الجماعة، ومن شذَّ شذَّ إلى النار»^(٣)، وقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعصوا عليها بالنواجز»^(٤)،

(١) حديث: اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي... إلخ.

رواه الطبراني في الأوسط عن علي. / الجامع الصغير للسيوطي ص ٩٦، وقال: حديث ضعيف.

(٢) حديث: تركت فيكم شيئين... إلخ.

أخرج الحاكم عن أبي هريرة. / الجامع الصغير للسيوطي ص ١٩٧.

(٣) حديث: إن الله تعالى لا يجمع أمتي على ضلالة... إلخ.

رواه الترمذي عن ابن عمر. / الجامع الصغير للسيوطي ص ١١٣، وقال: حديث حسن.

(٤) حديث: عليكم بسنتي... إلخ.

بهذا اللفظ في:

سنن أبي داود: أول كتاب السنة، ٦ باب في لزوم السنة، رقم ٤٦٠٧، ج ٧ ص ١٦، عن العرباض بن سارية. وصححه الشيخ شعيب.

وبلفظ مقارب في:

وقوله ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(١).

ولقد آن للعرب اليوم أن يلبوا نداء القرآن الكريم: ﴿وَلِإِن هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ - المؤمنون: ٥٢.

هَذَا وَلِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ أَثَرُهَا فِي النَوَاحِي التَّرْبَوِيَّةِ، وَالنَّفْسِيَّةِ، وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالسِّيَاسِيَّةِ، وَالْعَدْلَ، وَالتَّكَافُلَ الْاجْتِمَاعِي، كَمَا سَيَمُرُّ مَعْنَا فِي الْفَصْلِ الْآخِرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْعِلْمِ، ١٦ باب الأخذ بالسنة...، رقم ٢٨٧٠، ج ٤ ص ٦١٢،
عن العَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ. قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبُ:
صَحِيحٌ بِطَرَقِهِ وَشَوَاهِدِهِ.

(١) حَدِيثٌ: فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي. فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦٧ كِتَابُ النِّكَاحِ، ١ باب التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ، رقم ٥٠٦٣،
ص ١١١٥، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١٦ كِتَابُ النِّكَاحِ، ١ باب مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ، رقم ١٤٠١،
ص ٦٤٦، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

الفصل الأول^(١)

التعريف بالحديث النبوي الشريف

وفيه ثلاثة مباحث:

المَبْحَثُ الأول: الحديث والسنة في اللغة والاصطلاح.

المَبْحَثُ الثاني: تدوين الحديث النبوي ومراحله.

المَبْحَثُ الثالث: التعريف بأهم مدونات الحديث.

(١) كتبه الأستاذ الدكتور رشدي مُحَمَّد عليان رَحِمَهُ اللهُ.

المبحث الأول الحديث والسنة في اللغة والاصطلاح

الحديث في اللغة

للحديث في اللغة معنيان:

أولهما: من التحدث، وهو الإخبار، وكان هذا المعنى معروفاً لدى العرب قبل الإسلام، حيث كانوا يطلقون على أيامهم المشهورة اسم (الأحاديث)^(١).

وجاء بهذا المعنى في عدة آيات من القرآن الكريم، منها:

﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ - الطور: ٣٤، ﴿وَاللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا﴾ - الزمر: ٢٣، ﴿وَفَلَعَلَّكَ بَدِيعُ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ - الكهف: ٦.

وعليه يكون الحديث والخبر مترادفين في اللغة^(٢).

ثانيهما: الحديث بمعنى الجديد من الأشياء، ويطلق على ما يقابل القديم^(٣).

الحديث في الاصطلاح

يراد بالحديث في اصطلاح العلماء: ما يُروى عن النبي ﷺ بعد النبوة من قوله

(١) لسان العرب، مادة (حدث).

(٢) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٧.

(٣) جواهر الأصول لأبي الفيض ص ١٠.

وفعله وإقراره^(١).

والخبر عند جُمهُور المُحَدِّثِينَ مُرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ، كما تقدم، فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع^(٢)، فيشمل ما أُضيف إلى الرَّسُولِ ﷺ وإلى الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ^(٣).

وخصص بعضهم: الْحَدِيثَ بما أُضيف إلى النَّبِيِّ ﷺ، والخبر بما أُضيف إلى غيره. ومن ثمَّ قيل لمن يشتغل بالسُّنَّةِ (مُحَدِّثٌ)، وبالتواريخ ونحوها (إخباري)^(٤).

والأثر عند جُمهُور المُحَدِّثِينَ مُرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ والخبر: (يقال: أَثَرْتُ الْحَدِيثَ بمعنى رَوَيْتَهُ، ويسمى الْمُحَدِّثُ أَثَرِيًّا نسبةً إلى الأثر)^(٥).

وخصص بعضهم الأثر بما أُضيف إلى السَّلَفِ من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ^(٦).

السُّنَّةُ فِي اللُّغَةِ

هي السِّيَرَةُ أو الطَّرِيقَةُ، مَحْمُودَةٌ كَانَتْ أَوْ مَذْمُومَةٌ، ومنه قوله ﷺ: «من سنَّ في الإسلام سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١ ص ٦.

(٢) المرفوع: ما أُضيف إلى الرَّسُولِ ﷺ.

الموقوف: ما أُضيف إلى الصَّحَابَةِ.

المقطوع: ما أُضيف إلى التَّابِعِينَ.

اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٤٥-٤٦.

(٣) تدریب الراوي للسُّيُوطِي ص ٤.

(٤) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٨.

(٥) تدریب الراوي للسُّيُوطِي ص ٦.

(٦) مباحث في علوم الحديث لصبحي الصالح ص ١٠-١١.

شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»^(١)، يريد من عملها ليقندى به فيها. وكل من ابتداً أمراً عمل به قوم بعده، قيل: هو سنة^(٢).

السنة في الاصطلاح

السنة في اصطلاح المُحدِّثين: هي كل ما أثر عن النَّبِيِّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خُلُقِيَّة أو خَلْقِيَّة، أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحتنه في غار حراء أم بعدها^(٣).

والسنة في اصطلاح الأُصوليين: هي كل ما نقل عن النَّبِيِّ ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير.

فمثال القول: ما تحدَّث به في مختلف المناسبات كقوله: «إنما الأعمال بالنيات»^(٤).

(١) لسان العرب، مادة (سَنَن).

وحديث: من سن في الإسلام سنة حسنة... إلخ، في:

صحيح مسلم: ١٢ كتاب الزكاة، ٢٠ باب الحث على الصدقة...، رقم ٢٣١٤، ص ٤٥٣، عن المُنذر بن جَرِير عن أبيه.

(٢) أصول الحديث لمُحمَّد عجاج الخطيب ص ١٧.

(٣) قواعد التحديث للقاسمي ص ٦١ والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمُصطفى السباعي ص ٥٩.

(٤) حديث: إنما الأعمال بالنيات... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ١ كتاب بدء الوحي، ١ باب كيف كان بدء الوحي...، رقم ١، ص ١١، عن عُمَر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وله أطراف ستة.

وقوله: «لا ضرر ولا ضرار»^(١).

ومثال الفعل: ما نقله الصَّحَابَةُ من أفعال النَّبِيِّ ﷺ كأداء الصلوات، ومناسك الحج، وآداب الصيام، وقضائه بالشَّاهد واليمين^(٢).

ومثال التَّقْرِيرِ: ما أقرّه النَّبِيُّ ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال بسكوت منه، وعدم إنكار، أو بإظهار استحسانه وتأييده، من ذَلِكَ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة، وليس معها ماء، فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طيباً، فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يُعِد الآخر، ثم أتيا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فذكرَا ذَلِكَ له، فقال للذي لم يعد: «أصبت السُّنَّةَ وَأَجَزْتَكَ صَلَاتُكَ»، وقال للذي توضأ وأعاد: «لك الأجر مرتين»^(٣).

ومنه أيضاً إقراره لاجْتِهَادِ الصَّحَابَةِ في أمر صلاة العَصْرِ في غزوة بني قُرَيْظَةَ، فعن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبِيُّ ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: لا يُصَلِّينَ أحدُ العَصْرِ

وبلفظ: (إنما الأَعْمَالُ بالنية)، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٣٣ كتاب الإمارة/ الجهاد، ٤٥ باب قوله ﷺ: إنما الأَعْمَالُ بالنية، رقم ١٩٠٧، ص ٩٤٣، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) حَدِيث: لا ضرر ولا ضرار. في:

مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد، وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. / سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٨٤، وفيه تَخْرِيجُهُ.

وهو في: سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: أبواب الأحكام، ١٧ باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم ٢٣٤١، ج ٣ ص ٤٣٢، عن ابن عَبَّاسٍ. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: صَحِيحٌ لغيره.

(٢) انظر: إرشاد الفُحُولِ للشُّوكَانِيِّ ص ٣٣ والسُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ ص ٥٣-٥٤.

(٣) حَدِيث: خرج رجلان في سفر... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: كتاب الطهارة، ١٢٣ باب الْمُتَيَمَّمُ بِحِدَاءِ الْمَاءِ...، رقم ٣٣٨، ج ١ ص ٢٥٣.

إلا في بني قُرَيْظَةَ، فأدرك بعضهم العَصْرُ في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرد منا ذلك، فذكر للنبي ﷺ، فلم يُعَنَفْ واحداً منهم^(١).

ففهم بعضهم هذا النهي على حقيقته، فأخرها إلى ما بعد المغرب، وقال: لا نصلي حتى نأتيها. وفهمه بعضهم على أن المقصود حث الصحابة على الإسراع فصلاها في وقتها. وبلغ النبي ﷺ ما فعل الفريقان، فأقرهما ولم ينكر على أحدهما^(٢).

والسنة في اصطلاح الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من قبيل الفرض أو الواجب، فيكون مرادهم بها ما يشمل النوافل والمستحبات.

وسبب هذا الاختلاف في التعريف الاصطلاحى للسنة راجع إلى اهتمام كل فريق منهم بما يعنيه ويهمه من السنة المُشَرَّفَة.

فعلّماء الحديث، إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي، الذي أخبر الله عنه أنه أسوة وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة، وخلق وشمائل، وأخبار وأقوال، وأفعال، سواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا.

وعُلماء الأصول، إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ من حيث كونه مشرعاً يبين الأحكام للناس، ويضع القواعد للمجتهدين، فعُنُوا بأقواله وتقريراته التي تثبت

(١) حديث: لا يصلين أحد العصر إلا في بني قُرَيْظَةَ... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ١٢ كتاب الخوف (الصلاة)، ٥ باب، رقم ٩٤٦، ص ٢٠٤، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٣٢ كتاب الجهاد والسير (المغازي)، ٢٣ باب من لزمه أمر...، رقم ١٧٧٠، ص ٨٧٣، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) فَتْحُ الْبَارِي لابن حجر العسقلاني ج ٨ ص ٤١٢.

الأحكام وتقرررها.

وعُلماء الفقه، إنما بحثوا عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الذي تدل أفعاله على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع في أفعال العباد وجوباً، أو حرمة، أو إباحة أو غير ذلك^(١).

(١) انظر: الإحكام للآمدي ج ١ ص ٢٤٧ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٣ والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٥٤-٥٥ وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ١٨.

المبحث الثاني

تدوين الحديث النبوي ومراحله

التدوين في عهد الرسول ﷺ

السُّنَّة هي الأصل الثاني للتشريع الإسلامي، وهي المرتبة التالية للقرآن الكريم، فالقرآن الكريم يحوي أسس الدين ومبادئه، ولم يتعرض للتفصيلات إلا نادراً، وقد فصل الرسول ﷺ ما أجمله القرآن، فشرح للناس أمور الدين بأقواله وأفعاله، الأمر الذي جعل سنة رسول الله ﷺ ضرورة لازمة للناس في حياته ﷺ وبعد مماته، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ - الأحزاب: ٢١.

وعلى ذلك فقد كان ضرورياً رواية أقواله ﷺ وأفعاله في حياته، لتعميمها بين الناس، والاستفادة منها، وقد بعث الرسول ﷺ الوفود إلى مختلف البلاد الإسلامية ليعلموا الناس أمور دينهم وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكتبُ السيرة والتاريخ حافلة بذلك.

والقول بأن رواية أحاديث رسول الله ﷺ وتدوينها فكرة طارئة نبتت بعد وفاة الرسول ﷺ هي فكرة خاطئة، فقد كتب بعض الصحابة من أحاديث الرسول ﷺ، وكانوا يحفظونها عن ظهر قلب. وكان المسلمون يلتزمون بكل ما يقوله ويفعله ﷺ، ويتخذونه أمراً أساسياً واجب الاتباع، لإرشادهم في أمور دينهم على مدى الأيام والسنين.

ورسول الله ﷺ بعث في أمة أمية، تعتمد في معظم أمورها وأشعارها وأنسابها ومآثرها وأيامها وقصصها على الحافظة القوية التي وهبهم الله إياها.

واعتبار العرب أمة أمية إنما جاء بسبب عدم معرفة عامتهم القراءة والكتابة،
بدليل قول الحق تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ
وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ - الجمعة: ٢.

وما ورد في الصحيح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «إنا أمة أمية لا
نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا. يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين»^(١).

ولا يعني ذلك عدم وجود من يعرف القراءة والكتابة آنذاك، بل على العكس
من ذلك كان فيهم من يحسن القراءة والكتابة، وقبل مبعث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حتى أن
بعض الأمور الهامة كانت تدون وتكتب، وخير شاهد لذلك المعلقات السبع المشهورة،
والمعاملات التجارية.

كما أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية، وهذا يعني وجود الحروف والكلمات
العربية قبل مبعثه ﷺ، وبالتالي فلا غرابة أن يوجد فيهم من يحسن القراءة والكتابة،
خصوصاً وأن أول آية نزلت: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤)﴾ - العلق، ومن هنا برزت حقيقة تعلیم الله تعالى للإنسان
بالقلم، لأن القلم كان وما يزال أوسع وأعمق أدوات التعلیم أثراً في حياة الإنسان،

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج ٥ ص ٢٨-٢٩.

وحديث: إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٣٠ كتاب الصوم، ١٣ باب قول النبي ﷺ: لا نكتب ولا نحسب،
رقم ١٩١٣، ص ٣٩٨، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صحيح مسلم: ١٣ كتاب الصيام، ٢ باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال...، رقم
١٠٨٠، ص ٤٨٥، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحين جاء الإسلام ودخل كثير من الناس في دين الله، كان هناك العدد الكبير من القراء والكتّاب خصوصاً، وقد علمنا أن عدد كتّاب الوحي بلغ نيفاً وأربعين كاتباً، ولا بد أن يكون هناك أشخاص غيرهم يحسنون القراءة والكتابة.

وقد شجع الإسلام على تعلم كل شيء نافع في الدّين والدنيا، وحثّ على ذلك، ورغب فيه. وأراد الرسول ﷺ أن ينصبّ اهتمام المسلمين على مدارس القرآن وحفظه، ولهذا لم يكتفِ ﷺ بحفظه، وحفظ صحابته للقرآن في صدورهم، وإنما كان يدون كل ما ينزل عليه من القرآن الكريم ويسطره في الكتب، تجنباً له من كل سهو ونسيان والتباس بغيره من أقوال الرسول ﷺ. فالتباس القرآن بشيء من ذلك، خطر جسيم، يفتح باب الشك في كتاب الله لأعداء الله، فيتخذون منه ثغرة يُنفذون منها للطعن في كتاب الله، ليحملوا المسلمين على التحلل من أحكامه، والإفلات من سلطانه. فنهى الرسول ﷺ عن تدوين الحديث في أول الأمر، كان مخافة اختلاط الحديث بالقرآن. لكنه بعد أن اطمأن إلى حفظ القرآن بتدوينه، وحفظ الصحابة له، وتمييزهم له عن الحديث، ومعرفتهم به معرفة رافعة للجهالة، رخص بكتابه.

فمن ذلك النهي عن كتابة الحديث، قوله ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحّه»^(١).

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «ما هذا الذي تكتبون؟» قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: «كتاب غير كتاب الله؟ أتدرون؟ ما ضلّ الأمم قبلكم إلا بما اكتبوا من الكتاب مع كتاب الله»^(٢).

(١) حديث: لا تكتبوا عني... إلخ، في:

صحيح مسلم: ٥٣ كتاب الزهد والرقائق، ١٦ باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم ٣٠٠٤، ص ١٤٢٦، عن أبي سعيد الخدري.

(٢) تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ٣٢-٣٣.

ويمكن أن يقال: إن غَايَةَ ما يَدُلُّ عليه الْحَدِيثَانِ التَّنْبِيهُ إِلَى ضرورةِ الْعِنَايَةِ التامةِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَحَيْثُ إِنَّهُ ﷺ رَأَى الصَّحَابَةَ مَنْصَرِفِينَ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، مُنْهَمَكِينَ فِي كِتَابَةِ سُنَّتِهِ، أَرَادَ أَنْ يَنْبَهُهُمْ وَيَحْذَرَهُمْ مِنْ أَنْ تَشْغَلَهُمُ السُّنَّةُ عَنِ الْإِنْشَاغَالِ بِالْقُرْآنِ، وَقَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ سَبَبَ هَلَاكِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ أَنَّهُمْ تَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ وَاشْتَغَلُوا بِغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ، فَحَذَّرَهُمْ مِنَ الْوُقُوعِ بِمِثْلِ مَا وَقَعَ فِيهِ أَوَّلِيكَ. وَعَلَى التَّسْلِيمِ بِالْأَخْذِ بِظَوَاهِرِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ ذَلِكَ النَّهْيَ إِنَّمَا كَانَ خَاصًّا بِوَقْتِ نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَكَانَ خَشْيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِهِ مِنَ السُّنَّةِ، وَحِينَ أَمَّنَ ﷺ ذَلِكَ رَخَصَ فِي كِتَابَةِ الْأَحَادِيثِ^(١). وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَأْتِي:

١- ما رُوِيَ عَنْ رَافِعٍ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ أَفْنَكْتَبُهَا؟ قَالَ: «اَكْتُبُوا وَلَا حَرَجَ»^(٢).

٢- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكْتُبُ مَا أَسْمَعُ مِنْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: «فَإِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا»^(٣).

٣- حَدَّثَ عَمْرِو بْنُ شُعَيْبٍ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ حَكِيمٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «مَا كَانَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ بِيَدِهِ، وَيَعِي بِقَلْبِهِ، وَإِنَّمَا كُنْتُ أَعِي بِقَلْبِي»^(٤).

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَشْهَدُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَحْفَظُهُ

(١) جَوَاهِرُ الْأُصُولِ لِأَبِي الْفَيْضِ ص ٧٩ وَتَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٧٢-٩٢.

(٢) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٧٢ وَالْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ لِلرَّامِهُرْمُزِيِّ ص ٣٦٩.

(٣) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٧٤ وَالْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ لِلرَّامِهُرْمُزِيِّ ص ٣٦٤ وَجَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ص ٨٥.

(٤) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٨٣ وَالْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ لِلرَّامِهُرْمُزِيِّ ص ٣٦٩.

فيسألني، فأحدثه، فشكا قلة حفظه إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «استعن على حفظك بيمينك»، يعني الكتاب^(١).

٥- عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قيدوا العلم» قلت: يا رَسُولُ اللَّهِ وما تَقْيِيدُهُ؟ قَالَ: «الكتاب»^(٢).

وفي وصف رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الكتاب أنه قيد العلم، دليل على إباحة رسمه في الكتب، لمن خشي على نفسه دخول الوهم في حفظه، وحصول العجز عن إتقانه وضبطه، وقد أدب الله تعالى عباده بمثل ذلك في الدين، فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَفْسَدُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ - البقرة: ٢٨٢.

فلما أمر الله تعالى بكتابة الدين حفظاً له، واحتياطاً عليه، وإشفاقاً من دخول الريب والشك فيه، فإن كتابة العلم أقوى حُجَّة من الحفظ وحده، ألا ترى أن الله جلَّ وعلا جعل كتاب الشهادة فيما يتعاطاه الناس من الحقوق بينهم عوناً عند الجحود، وتذكيرة عند النسيان، وجعل في عدمها عند المموهين بها أقوى الحجج بطلان ما ادعوه فيها.

فمن ذَلِكَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ لما ادعوا بهتاناً اتخاذه الله سُبْحَانَهُ بنات من الملائكة أمر الله نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: ﴿فَأَتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ - الصافات: ١٥٧.

٦- كما أن هناك عهود جباة الزكاة، وكتابه ﷺ لِعَمْرٍو بن حَزْم لما بعثه إلى اليَمَن^(٣). وكثير من الصحف التي تم فيها تدوين جوامع كَلِمِهِ ﷺ. ومن أشهر ذَلِكَ الصحيفة الصَّادِقة التي كتبها عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بن العاص مما سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤)، وقد

(١) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٦٥.

(٢) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٦٩.

(٣) جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ج ١ ص ٧١.

(٤) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٨٤.

اشتملت هذه الصحيفة على ألف حديث كما يقول ابن الأثير^(١).

هذه ولا شك تعتبر أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهد ﷺ.

وكذلك الصحيفة التي دونها رسول الله ﷺ في السنة الأولى للهجرة، وفيها بين حقوق المهاجرين والأنصار، واليهود وأهل المدينة، ولفظ الكتابة صريح في مطلعها: «هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم ولحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس»^(٢).

ومما ذكرنا يتضح ما كان عليه حال كتابة أحاديث رسول الله ﷺ، وما قيل في أمر كتابتها في هدى ما ثبت لدينا من النصوص الدالة على الترخيص في كتابتها. وفيما يأتي نعرض لبيان جمع هذه الأحاديث وتدوينها أو بعضها في كتاب.

التدوين في عهد الصحابة

جمع أحاديث رسول الله ﷺ وتدوينها، أو بعضها في كتاب أو أكثر، لم يقع في عصر الصحابة، وقد علمت أن بعضاً منهم كانوا قد كرهوا كتابة أحاديث رسول الله ﷺ، في الوقت الذي أقدم فيه فريق منهم على كتابتها، لما فيه من مصلحة، ولإذن الرسول ﷺ في ذلك.

وقد امتد أثر ذلك إلى ما بعد وفاته ﷺ حيث نجد بعضاً منهم لا يحبذ كتابة الحديث، وبعضاً آخر يكتب الحديث ويرغب فيه.

فأبو بكر رضي الله عنه^(٣) يعزم على كتابة السنة، ويكتب خمسمائة حديث، ثم يحرقها بعد ذلك، خشية أن يشتغل الناس بهذا عن كتاب الله تبارك وتعالى.

(١) أسد الغابة في تمييز الصحابة لابن الأثير ج ٣ ص ٢٣٣.

(٢) الوثائق السياسية في العهد النبوي لمحمد حميد الله رقم ١.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ ص ٥.

وعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يفكر في جمع السُّنَّة، ثم لا يلبث أن يعدل عن ذَلِكَ. وفي رواية عن مَالِك بن أَنَس: أن عُمَرَ قال عندما عدل عن كتابة السُّنَّة: «لا كتاب مع كتاب الله»^(١).

وكان خوف عُمَرَ من إقدامه على كتابة السُّنَّة أن ينكَبَ المُسْلِمُونَ على دراسة غير القرآن، ويهملوا كتاب الله عزَّ وجلَّ، ولذلك منع عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الناس من أن يتخذوا كتاباً مع كتاب الله. وقد خطب في الناس ذات مرة فقال: «أيها الناس، أنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إلى الله أعد لها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي. فظن الناس أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار»^(٢). كما أنه كتب إلى الأمصار: «من كان عنده منها شيء فليمحه»^(٣).

وفي هذا دلالة على خشية عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ينصرفوا عن كتاب الله، أو أن يضاهي به كتاب غيره، ولذا أبى أن يبقى رأيه مكتوباً ويصر على محوه بنفسه. فعندما طعن، وأحس دنو أجله، نادى ابنه عَبْدُ اللَّهِ قائلاً: «يا عَبْدُ اللَّهِ بن عُمَرَ، ناولني الكتب، فلو أراد الله أن يمضي ما فيه أمضاه. فقال له ابن عُمَرَ: أنا أكفيك محوها. فقال: لا والله، لا يمحوها أحد غيري»^(٤) فمحاها عُمَرَ بيده.

وخطب عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الناس قائلاً: «اعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاها، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أَحَادِيثَ علمائهم وتركوا كتاب ربهم»^(٥).

(١) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْدَ البرِّ ج ١ ص ٦٤ وتَقْيِيد العلم للخطيب البغدادي ص ٥٠.

(٢) تَقْيِيد العلم للخطيب البغدادي ص ٥٧.

(٣) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْدَ البرِّ ج ١ ص ٦٥.

(٤) الطَّبَقَات الكُبرى لابن سَعْد، القسم الثاني ج ٣ ص ٢٤٧.

(٥) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْدَ البرِّ ج ١ ص ٦٣.

هذه خلاصة ما ذهب إليه بعض الصحابة من كراهة كتابة الأحاديث. وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: «إن كراهة الكتاب في الصدر الأول، إنما هي لئلا يضاهاى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه، ونهى عن الكتب القديمة أن تتخذ، لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحیحها من فاسدها، مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمناً عليها، ونهى عن كتب العلم في صدر الإسلام، وجدته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمُمَيِّزِينَ بين الوحي، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرّحمن»^(١). ويضاف إلى ذلك ورع الصحابة وخشيتهم من أن يكون ما يقيدونه غير ما سمعوه من الرسول ﷺ.

ونتيجة لذلك فقد حظي القرآن الكريم بنصيب كبير من العناية حيث حفظ في الصدور ودون في السطور، وجمع في عهد أبي بكر، ونُسَخ في عهد عثمان، وبُعِث به إلى الآفاق، ليضمن الصحابة الكرام حفظ المصدر التشريعي الأول من أن تشوبه شائبة، ثم حافظوا على السنة بدراستها، ومذاكرتها، وكتابتها أحياناً، وذلك بعد زوال مانع الكراهة، فمحاولة عمر جمع السنة وتدوينها تدل على اقتناعه بجواز كتابة الحديث، وهذا ما انتهى إليه أمر رسول الله ﷺ بعد النهي عن الكتابة، ولو كان عند عمر شك في جواز الكتابة، ما هم بأن يفعل ما منعه رسول الله ﷺ، فإحجام عمر إذن لم يكن لكراهة الكتابة، بل لمانع يقتضي التريث في التدوين والجمع لمصلحة أخطر وأعظم، ولذلك كان يكتب بنفسه لمن يأمن عليه اللبس، فيروى عن عمرو بن أبي سفيان من أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: «قيدوا العلم بالكتاب»^(٢).

ثم إن بعض الصحابة، بل أكثرهم، قد أجازوا الكتابة، وكتب بعضهم بيده، فعلي

(١) تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ٥٧.

(٢) تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ٨٨ وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ١

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْضُ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَكِتَابَتِهِ حَيْثُ يَقُولُ: «مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي عِلْمًا بِدَرَاهِمَ؟»، قَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ: «يَعْنِي صَحِيفَةً بِدَرَاهِمَ يَكْتُبُ فِيهَا الْعِلْمَ»^(١).

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَبْنِيهِ وَبَنِي أَخِيهِ: «تَعَلَّمُوا تَعَلَّمُوا، فَإِنَّكُمْ صَغَارُ قَوْمِ الْيَوْمِ، تَكُونُونَ كِبَارَهُمْ غَدًا، فَمَنْ لَمْ يَحْفَظْ مِنْكُمْ فَلْيَكْتُبْ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَلْيَكْتُبْهُ، وَلْيَضَعْهُ فِي بَيْتِهِ»^(٢).

وَقَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ - ابْنِ أُخْتِهَا -: «يَا بَنِي، بَلِّغْنِي أَنْتَ تَكْتُبُ عَنِّي الْحَدِيثَ، ثُمَّ تَعُودُ فَتَكْتُبُهُ، فَقَالَ لَهَا: أَسْمِعْهُ مِنْكَ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَسْمِعُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: هَلْ تَسْمَعُ فِي الْمَعْنَى خِلَافًا؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ»^(٣). فَلَوْ كَرِهَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْكِتَابَةَ لَمْنَعَتْهُ وَنَهَتْهُ.

وَرَوَى عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمِرِيُّ، أَنَّهُ رَأَى كِتَابًا كَثِيرَةً عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٤).

وَكَتَبَ مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «اكَتُبْ لِي بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَيْهِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ، وَكَثَرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ»^(٥).

وَبَعْدَ، فَتِلْكَ آثَارُ مُتَعَاْضِدَةٍ، وَهِيَ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ، وَكُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ الْكَرَامَ قَدْ أَبَاحُوا الْكِتَابَةَ، وَكَتَبُوا الْحَدِيثَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَكَتَبَ طُلَّابُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَأَصْبَحُوا يَتَوَاصُونَ بِكِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَحَفْظِهِ.

(١) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٩٠.

(٢) تَقْيِيدُ الْعِلْمِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٩١.

(٣) الْكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٢٠٥.

(٤) جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ج ١ ص ٧٢.

(٥) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ١٠٠.

التدوين في عهد التابعين وما بعدهم

علمنا فيما سبق أن بدء كتابة الأحاديث قد وقع في حياة الرسول ﷺ، إلا أن المشتغلين به لم يكونوا سواء في مقدار اهتمامهم، ولا استعدادهم لذلك، فقد شغلهم كسب معاشهم، ووقع على عاتق أكثرهم مهمة الدفاع عن كيان المسلمين، أمام عدو يفوقهم عدة وعدداً، على حين كان هناك من لا يهتم بشيء سوى ما وقف نفسه عليه من مصاحبة الرسول ﷺ وحفظ ما يقوله، وتسجيل ما يفعله، وأما بعد وفاة الرسول ﷺ فقد كان الصحابة يرجعون في كل مسألة إلى القرآن الكريم، وإلى أحكام الرسول وأحاديثه، وبذلك ظهرت أهمية أحاديث رسول الله وسنته، فأدى ذلك إلى انتشار الحديث وتداوله بين مختلف الناس بعد أن كان في حوزة أشخاص معدودين.

ولما كثرت الفتوحات، وازداد عدد المسلمين، وخطوا خطوات واسعة في طريق المدنية، وتشعبت حاجاتهم، والعلاقة فيما بينهم، اقتضى الأمر إظهار مجموعة من الأحكام كانت خافية على الناس أو على كثير منهم، وكانت بعض الأحاديث في حوزة أفراد قليلين، وكانت هذه الأحكام وهذه الأحاديث صحيحة وثابتة بأسانيد قوية، وأدلة قاطعة لا يتسرب إليها الشك، وقد دخل في الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ خلق كثير لم يحظوا بمشاهدته ﷺ، ولكنهم لمسوا آثاره وآثار تعاليمه، مما جعلهم يهجون نهجه، ويقتفون أثره، فبحثوا عما قاله الرسول، وأخذوا في جمعه وحفظه وتدوينه، وكان من البديهي أن يبحث الداخل في دين الإسلام عن كل ما هو متعلق بهذا الدين السامي، وبهذا الرسول العظيم، ومن هنا انتشرت كتابة الحديث، لا سيما وأن الكتابة قد انتشرت في ذلك الوقت، وتوفرت أدواتها.

ومما تجدر الإشارة إليه والتنبية عليه أن الكتابة لم تكن دليلاً على صحة الحديث، وإنما كانت صحته تستند إلى صحة السند والمتن معاً الذي روي به الحديث، وكانت الكتابة ضرورية لتساعد الذاكرة على حفظه وحفظ أسانيد العديدة، كما وأنه لم ينحس على القرآن في هذه المرحلة من اختلاط الحديث به، وانتشرت الكتب، وفي ذلك

يقول ابن شهاب الزُّهري، المُتوفى سنة ١٢٤ هـ: «أمرنا عُمَر بن عبد العزيز بجمع السُّنن فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرض له عليها سُلطان دفترًا»^(١). وعلى هذا يحمل ما قاله المؤرخون: أول من دَوّن العلم ابنُ شهاب الزُّهري، وكان ابن شهاب يقول: «لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني»^(٢).

وقد اعتبر علماء الحديث تدوين عُمَر بن عبد العزيز هذا أول تدوين رسمي للحديث^(٣).

أما تقييد الحديث وحفظه في الصحف والرقاع والعظام، فقد مر أن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قد مارسوه في عهده ﷺ. ولم ينقطع تدوين الحديث بعد وفاته ﷺ، بل بقي جنباً إلى جنب مع الحفظ، حتى هيا الله للحديث من يودعه المدونات الكبرى، فظهرت مدونات حديثية مُختلفة على يد أبناء النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وقد ظهرت تلك المصنّفات والكتب في أوقات متقاربة، وفي مناطق مُختلفة من الدولة الإسلامية، فبعد أن كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المُختلفة في الصحف والكراريس أصبحوا يرتبون الأحاديث على الأبواب، وكانت هذه المصنّفات تشتمل على السُّنن وما يتعلق بها، وكان بعضها يسمى مصنفًا، وبعضها يسمى جامعًا، أو مجموعًا أو غير ذلك. وكان معظم هذه المصنّفات والمجاميع تضم الحديث الشريف وفتاوى الصحابة والتابعين، كما يتجلى بعض هذا في موطأ الإمام مالك بن أنس، ثم رأى بعضهم أن تفرد أحاديث الرسول ﷺ في مؤلفات خاصة، فألفت المسانيد، وهي كتب تضم أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، فجمع فيها أحاديث كل صحابي تحت اسم مُسند فلان، ومُسند فلان، وهكذا.

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ١ ص ٧٦.

(٢) الرسالة المُستطرفة للكتّاني ص ٤.

(٣) المقصود بالتدوين: جمع الأحاديث المكتوبة بالصحف والرقاع... والمحفوظة في الصدور، وكان ذلك في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني للهجرة.

وأول من ألف المَسَانِيد أبو دَاوُد سُلَيْمَان بن الجارود الطَّيَالِسِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٠٤هـ^(١)، وتبعه بعض من عاصره من أتباع التَّابِعِينَ وأتباعهم، فصنف أَسَد بن مُوسَى الأُمَوِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢١٢هـ، وهو أول من صنف المُسْنَد بِمِصْرَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بن مُوسَى العبَّاسِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢١٣هـ، وَيَحْيَى بن عَبْدِ الحَمِيد الحِمَّانِيُّ الكُوفِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٢٨هـ، قال ابن عَدِيٍّ: هو أول من صنف المُسْنَد بالكُوفَةِ، وغير ذلك ممن نحا نحوهم، ومن اقتفى آثارهم الإمام أَحْمَد بن حَنْبَلٍ، المُتَوَفَّى سنة ٢٤١هـ، وإِسْحَاق بن رَاهَوِيَّه، المُتَوَفَّى سنة ٢٣٨هـ، وَعُثْمَان بن أَبِي شَيْبَةَ، المُتَوَفَّى سنة ٢٣٩هـ^(٢)، ويعتبر مُسْنَد أَحْمَد وهو من أتباع التَّابِعِينَ أَوْفَى تلك المَسَانِيد وأوسعها.

جمع هؤلاء وغيرهم كثيراً من الأحاديث ودونها بأسانيدها، واجتنبوا الأحاديث الموضوعة، وذكروا طرقاً كثيرة لكل حديث، يَتِمَكَّن بها أهل العلم من مَعْرِفَةِ الصَّحِيح من الضعيف، والقَوِي من المَعْلُول، مما لم يتيسر لكل طَالِب علم.

فرأى بعض الأئمة أن يصنفوا في الحديث الصَّحِيح فقط، فصنفوا كتبهم على الأبواب، واقتصروا فيها على الحديث الصَّحِيح، ثم ظهرت الكتب الستة في هذا العصر، عَصُرُ أَتْبَاعِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ.

وكان أول من صنف ذلك الإمام البُخَارِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ، ثم تلاه الإمام مُسْلِم، المُتَوَفَّى سنة ٢٦١هـ، وأبو دَاوُد السَّجِسْتَانِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٥هـ، وأبو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٩هـ، وَأَحْمَد بن شُعَيْب النَّسَائِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٠٣هـ، وابن مَاجَه القَزْوِينِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٣هـ، وقد خدمت هذه الكتب بالشرح والتَّهْذِيب والاختصار، والاستِخْرَاج عليها من قبل العلَّماء الذين جاؤوا بعدهم. وفي المَبْحَث الآتي نُعرِّف بأهم مدونات الحديث.

(١) الرِّسَالَةُ المُسْتَطَرَفَةُ لِلْكَتَّانِي ص ٤٦.

(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ ص ٤٠.

المبحث الثالث

تعريف بأهم مدونات الحديث

١- الجامع الصحيح للبخاري

تعريف بالإمام البخاري:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، بن إبراهيم، بن المغيرة، بن بردزبه الجعفي. ولد يوم الجمعة ثالث عشر من شوال سنة ١٩٤هـ، الموافق ٢١ يوليو (تموز) من سنة ٨١٠م، في مدينة بخارى^(١). أخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة من عمره، وقد حفظ تصانيف بعض الأئمة وهو صغير، وسمع من شيوخ بلده، ولما بلغ السادسة عشرة من عمره حج مكة، وسمع أشهر شيوخ الحديث فيها وفي المدينة المنورة، ثم رحل إلى مصر وبغداد والبصرة والكوفة والشام وعسقلان، طلباً للعلم، فكتب عن أكثر من ألف شخص، وحفظ مائة ألف حديث صحيح، وكان على جانب كبير من الذكاء والفتنة، وقد شهد له العلماء بعُلو منزلته، وعظيم قدره، وتناقل الناس أخباره، وذاع صيته، وسبقته سمعته إلى كثير من البلاد.

خرج البخاري في آخر حياته إلى قرية «خرتنك»^(٢)، ووافته منيته في الثلاثين من رمضان سنة ٢٥٦هـ، الموافق ٣١ أغسطس (آب) سنة ٨٧٠م، ودفن فيها.

(١) دائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ٤١٩ ومقدمة صحيح البخاري ص ٨.

(٢) إحدى قرى سمرقند، وتبعد عنها عشرة كيلومترات تقريباً.

التعريف بالجامع الصحيح:

ترك البخاريّ نحواً من عشرين مؤلفاً في الحديث وعلومه ورجاله، وفي غيره من علوم الإسلام، أشهرها «الجامع الصحيح المُسند» المعروف بصحيح البخاريّ، وهو يعتبر أول كتاب صنف في الحديث الصحيح فقط، وقد جمع فيه البخاريّ (٩٠٨٢) حديثاً، بما فيه من مكرر، اختارها كما رُوي عنه «من زهاء ستائة ألف حديث في ست عشرة سنة»^(١)، وقد أظهر في اختياره للأحاديث براعة فائقة، ومحصها تحصيماً دقيقاً.

كما أنه كان عَظِيم الأمانة في إيراد المتن، وبذل جهداً لا يبارى في الوصول إلى أصب ما يمكن الوصول إليه، ولم يتردد في تفسير المُراد من بعض الروايات بتعليقات موجزة متميزة عن النصوص، وكانت نصوص الجامع الصحيح منذ أول الأمر محل عناية كَبِيرَة، فتناولها العلماء بالشرح والتعليق، حتى بلغت شروح الصحيح اثنين وثمانين شرحاً^(٢)، وأهمها:

١- فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ، لابن حجر العسقلانيّ، المُتوفى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

٢- عُمدة القاري في شرح صحيح البخاريّ، للعينيّ، المُتوفى سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.

٣- إرشاد الساري في شرح صحيح البخاريّ، للقسطلانيّ، المُتوفى سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

شرط البخاريّ في صحيحه:

اختار البخاريّ رواته ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والإتقان، ولم يكتف بأن

(١) مُقدِّمة صحيح البخاريّ ص ٨.

(٢) مباحث في علوم الحديث لصبحي الصالح ص ١١٨.

يعاصر الراوي من يروي عنه، بل أوجب ثبوت لقائه ولو مرة واحدة، ومن هنا قال العلماء: للبُخاري شرطان: شرط المعاصرة، وشرط اللقاء^(١).

لذا وصف الأئمة الأعلام صحيح البخاري قديماً وحديثاً بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث، بل إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وأجمع الأئمة من أهل الحديث على أن جميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح، وتلقت الأمة صحيح البخاري بالقبول، فعكف الناس على دراسته وحفظه.

وكما استقرأ العلماء شرط البخاري من منتهجه، استنبطوه من اسم كتابه، فقد سماه «الجامع الصحيح المُسنَد المُختَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَّته وأيامه».

فعلِم من قوله: «الجامع» أنه يجمع الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية والآداب... وغير ذلك.

ومن قوله: «الصحيح» أنه احترز عن إدخال الضعيف في كتابه، وقد صح عنه أنه قال: «ما أدخلت في الجامع إلا ما صح».

ومن قوله: «المُسند» أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصلة إسنادها بالصَّحابة إلى الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير^(٢).

٢- صحيح مسلم

تعريف بالإمام مسلم:

هو: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري^(٣) النيسابوري، ولد سنة

(١) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٣١٢-٣١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) القشيري: نسبة إلى بني قشير، إحدى القبائل العربية.

٢٠٤هـ، وقيل سنة ٢٠٦هـ، وطلب العلم صَغِيرًا، وَتَفَقَّهَ عَلَى شَيْوْخِ بَلَدِهِ، ثُمَّ رَحَلَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَدَخَلَ بَغْدَادَ مَرَارًا، وَلَقِيَ كَثِيرًا مِنْ أَيْمَّةِ الْحَدِيثِ وَحُفَّاظِهِ أَثْنَاءَ رِحَالَتِهِ إِلَى الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ بَلَغَ الْإِمَامَ مُسْلِمَ مَنْزِلَةِ رَفِيعَةٍ فِي الْعِلْمِ، وَيَعْتَبَرُ أَحَدَ أَعْلَامِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَكِبَارِ الْمُبَرِّزِينَ فِيهِ، وَأَهْلَ الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، وَالرَّحَالِينَ فِي طَلَبِهِ، وَالْمُعْتَرَفَ لَهُ بِالتَّاقِدِ فِيهِ بِلا خِلاَفٍ، وَالْمَرْجُوعَ إِلَى كِتَابِهِ، وَالْمُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ.

سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ كِبَارِ أَيْمَّةِ عَصْرِهِ، مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى.

وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَّةِ عَصْرِهِ وَحُفَّاظِهِ، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ.

تُوفِيَ فِي نَيْسَابُورَ فِي ٢٥ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ ٢٦١هـ.

التعريف بصحيح مسلم:

صَنَفَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ كِتَابًا كَثِيرًا، أَشْهَرُهَا الْكِتَابُ الْمَوْسُومُ بِ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَقَدْ صَنَفَهُ مِنْ ثَلَاثِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَاسْتَغْرَقَ فِي تَهْدِيهِ وَتَنْقِيحِهِ حَوَالِي خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَجُمْلَةُ أَحَادِيثِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» دُونَ الْمَكْرَرَاتِ (٣٠٣٠) حَدِيثًا، وَيَبْلُغُ مَجْمُوعُ مَا فِيهِ مِنْ طُرُقِ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ نَحْوَ عَشْرَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَمِنْ أَنْعَمِ النَّظَرِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَاطَّلَعَ عَلَى مَا أَوْدَعَهُ فِي إِسْنَادِهِ، وَتَرْتِيبِهِ، وَحَسَنِ تَنْظِيمِهِ، وَبَدِيعِ طَرِيقَتِهِ، مِنْ نَفَائِسِ التَّحْقِيقِ، وَجَوَاهِرِ التَّدْقِيقِ، وَأَنْوَاعِ الْوَرَعِ وَالتَّحَرِّيِ فِي الرِّوَايَاتِ وَتَلْخِيصِ الطُّرُقِ وَاخْتِصَارِهَا، وَضَبْطِ مَتَفَرِّقِهَا وَانْتِشَارِهَا، وَكَثْرَةِ إِطْلَاعِهِ، وَاتِّسَاعِ رِوَايَتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ مِنَ الْمَحَاسِنِ وَاللِّطَائِفِ، عَلِمَ أَنَّهُ إِمَامٌ قَلَّ مَنْ يَسَاوِيهِ، بَلْ يَدَانِيهِ، مِنْ أَهْلِ دَهْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ - المائدة: ٥٤،

والحديث: ٢١، والجمعة: ٤^(١).

شرط مُسْلِم في صَحِيحِهِ:

أخرج مُسْلِم صَحِيحَهُ من كل ما توفرت فيه شروط الصحة من اتصال السند بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. ولم يشترط الإمام مُسْلِم ما اشترطه الإمام البخاري في صَحِيحِهِ، بل اكتفى بمعاصرة الراوي لمن يروي عنه^(٢).

موازنة بين الصَّحِيحَيْن

بذل الشَّيْخَان البخاري ومُسلم ما في وسعهما في تصنيف صَحِيحهما تصنيفاً علمياً دقيقاً، يقوم على شروط الصحة التي لا يختلف فيها أئمة هذا العلم، فتلقتهما الأمة بالقبول، وأجمع أهل العلم على أنها أصح كتابين بعد القرآن الكريم.

ومما لا شك فيه أن لكل من الصَّحِيحَيْن ميزات خاصة به، فقد ترجم البخاري لأبواب كتابه بنفسه، وكرر بعض الأحاديث في مواضع مُخْتَلِفَة لفوائد رآها، وقطع بعض الأحاديث، وجعلها في مواضع عدة، لبيان حكم أو زيادة فائدة، أو تأكيد اتصال سند وغير ذلك، بينما لم يعتمد مُسلم إلى ذلك بل رتب أحاديثه بطريقة خاصة، فجعل كل طائفة من الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد متلاحقة متتابعة من غير أن يفرد بها بعنوان يضعها لها بنفسه، وقد بوب له صَحِيحَهُ ووضع له عناوينه الإمام النووي فيما بعد، فأصبح الانتفاع به أيسر^(٣).

(١) انظر: دائرة معارف القرن العشرين ج ٥ ص ٢٩٢، ومُقدِّمة صَحِيح مُسْلِم.

(٢) أصول الحديث لمُحمَّد عجاج الخطيب ص ٣١٦.

(٣) أصول الحديث لمُحمَّد عجاج الخطيب ص ٣١٧ ومباحث في علوم الحديث لصبحي

الصالح ص ١٢٠-١٢١.

٣- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ

التعريف بأبي دَاوُدَ:

هو سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ، بن إِسْحَاقَ الْأَزْدِيِّ السَّجِسْتَانِيِّ، ولد سنة ٢٠٢هـ=٨١٧م، وتوفي في ١٦ شَوَّال من سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

قام في حياته برحلات طَوِيلَةٍ لجمع أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، ودرس في بَغْدَادَ عَلَى الإمام أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ، ثم رحل إِلَى الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَالْجَزِيرَةَ وَخُرَاسَانَ، وَلَقِيَ كَثِيرًا مِنَ الْأَئِمَّةِ الْحَفَظِ فَسَمِعَ مِنْهُمْ، ثم عاد إِلَى بَغْدَادَ سنة ٢٧٢هـ، فدعاه أَمِيرُ الْبَصْرَةِ إِلَى الْإِقَامَةِ فِي الْبَصْرَةِ، فاستقر فيها إِلَى أَنْ وافته منيته، وكان يَأْتِيهِ طُلَّابُ الْحَدِيثِ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وَصَوْبٍ، وكان مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ^(١).

التعريف بسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ:

ترك أَبُو دَاوُدَ مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةً فِي الْحَدِيثِ خَاصَّةً، وَفِي بَعْضِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ بَوَاجِهٍ عام. وتبلغ مؤلفاته اثني عشر مؤلفاً، وأشهرها كتاب السُّنَنِ. وقد صنف أَبُو دَاوُدَ سُنَنَهُ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ، واقتصر فيها عَلَى السُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ، فلم يذكر في كتابه القصص والمَوَاعِظَ وَالْأَخْبَارَ وَالزَّهْدَ وَفَضَائِلَ الْأَعْمَالِ وَغَيْرَهَا.

وعدد أَحَادِيثِ السُّنَنِ (٥٢٧٤) حَدِيثًا، منها (٤٧٤) مكررة^(٢).

ويقول أَبُو دَاوُدَ: ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ وَمَا يَشْبَهُهُ وَيُقَارِبُهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيْنَتَهُ. ويقول فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: وَلَيْسَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ الَّذِي صَنَفْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَتْرُوكٍ

(١) دائرة الْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ ج ١ ص ٣٣٨.

(٢) سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، تَحْقِيقُ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ.

الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث مُنكر، بَيَّنَّ أنه مُنكر^(١).

وبهذا يتبين منهج الكتاب، فقد أخرج أبو داود في كتابه الصحيح وما دونه، وبين ما فيه من وهن شديد، وأنه لم يتعرض للمسائل التاريخية والخلقية والاعتقادية ولم يتضمن إلا الأحاديث المتعلقة بالأحكام بنوع خاص، فموضوعه يكاد يكون مقصوراً على المسائل الفقهية. ولكتاب السنن خصائص أخرى تميزه عن كتب الحديث التي كتبت قبله كصحيح البخاري ومسلم.

منها: أنه كان أقل صرامة في نقد الأسانيد، لأنه يعتقد أن كل رواية جدير بأن تصدق روايته طالما كانت هذه الرواية لم يطعن فيها من قبل.

وأيضاً، فإن أبا داود كثيراً ما يعقب على نص الحديث الذي يرويه بنظرة شخصية عن قيمة ذلك الحديث، ويمكن اعتبار هذه الملاحظات أول أثر لهذا اللون من نقد الحديث الذي تطور في العصور اللاحقة من تلقاء نفسه.

٤- سنن الترمذي

التعريف بالترمذي:

هو مُحَمَّد بن عيسى، بن سَوْرَة الترمذي^(٢)، ولد في ترمذ، وطلب العلم صغيراً، ورحل في سبيل ذلك إلى العراق والحجاز وخراسان وغيرها. ولقي كبار أئمة الحديث وشيوخه وسمع منهم، وروى عنهم، ومن أشهرهم البخاري، ومسلم، وأبو

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص ٣٣ وتَذَكُّرَة الحُفَّاز لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ٥٩٢.

(٢) الترمذي: نسبة إلى ترمذ وهي على المجزئ الأعلى لنهر جيحون على مسيرة ثلاثين كيلو متراً من بلخ تقريباً، وعلى خط عرض (٣٧) شمالاً تقريباً، وخط طول (٦٧) شرقي جريتش. / دائرة المعارف الإسلامية ج ٥ ص ٢٢٨.

دَاوُد. وكان التِّرْمِذِيُّ من أئِمَّةِ الحُفَاطِ الذين اشتهروا بالضبط والإتقان، وقد شَهِدَ له معاصروه بسرعة حفظه، وكان على جانب عَظِيمٍ من الزهد والورع. توفي بِتَرْمِذَ ليلة الاثنين ١٣ رَجَب، سنة ٢٧٩هـ^(١).

التعريف بسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ:

ترك التِّرْمِذِيُّ مؤلفات عدة في الحديث وغيره، ومن أشهر مُصَنَّفَاتِهِ في الحديث: كتابه الجَامِع، والذي اشتهر بِسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ أو جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ.

أورد التِّرْمِذِيُّ في كتابه الصَّحِيحَ والحسن والضعيف والغريب والمُعَلَّل، وكشف عن علته، كما ذكر المُنْكَرَ وبَيَّن وجه النكارة فيه، وهو في كل هذا يبيِّن درجة ما يُخَرِّجُهُ، فليس في صنيعه ما يوهن كتابه.

وقد جمع التِّرْمِذِيُّ الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلمه ورجاله وعُلُومِهِ، وكل هذا واضح في الجَامِع^(٢).

ويعتبر الجَامِعُ مثلاً جيداً للتَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ الذي كان يقوم به المُحَدِّثُونَ من أجل مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ، والحسن والضعيف، والكشف عن علل الأحاديث، واستنباط الأحكام حيناً، ومَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ من المتروكين أحياناً.

وبهذا جمع هَذَا الكتابُ فَوَائِدَ كثيرة، قلما نجد معظمها في الكتب الأخرى التي استغنت عن أكثر ذَلِكَ بالتزامها تَخْرِيجِ الصَّحِيحِ فقط.

كما أن الجَامِعَ حفظ لنا كثيراً من اصْطِلَاحَاتِ المُحَدِّثِينَ في أَحْكَامِهِمْ على الرُّوَاةِ والروايات مما يَزِيدُنَا ثِقَةً بِقَدَمِ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ ورسوِّ قَوَاعِدِ عُلُومِ الْحَدِيثِ

(١) السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ ص ٥٠٨.

(٢) مِفْتَاحُ السُّنَّةِ لِمُحَمَّدَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخَوْلِيِّ ص ٩٣ والسُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ ص ٤١٣ والحديث والمُحَدِّثُونَ لِمُحَمَّدَ مُحَمَّدَ أَبِي زَهْوٍ ص ٤١٥.

قبل عصره^(١).

٥- سُنَنُ النَّسَائِيِّ

التعريف بالنسائي:

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، بن علي الخراساني، النسائي^(٢).

ولد سنة ٢١٥ هـ، وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلب الحديث إلى عدة أقطار وسنه لم يتجاوز الخامسة عشرة، وسمع من كبار علماء عصره في بلده، وفي الحجاز، والعراق، ومصر، والشام، والجزيرة. ثم استوطن مصر، وبرع في هذا العلم، وتفرد بالمعرفة والإتقان، وعلم الإسناد. وكان إماماً في الحديث، ثقة ثبتاً حافظاً، فحدث عنه كثيرون، وإلى جانب علمه بالحديث وعلمومه، كان فقيهاً شافعي المذهب، وكان كثير العبادة في الليل والنهار، متمسكاً بالسنة، ورعاً متحرياً، وكان شهماً ذا مروءة.

وأرجح الأقوال في وفاته أنه توفي في مدينة الرملة بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ هـ، ودفن في بيت المقدس^(٣).

التعريف بسُنَنُ النَّسَائِيِّ:

ترك النسائي خمسة عشر مؤلفاً أكثرها في الحديث وعلمومه، وأشهرها كتابه «السُنَن»، وقد سماه البعض بالسُنَن الكُبرى. وقد صنف النسائي «سُنَنه» ولم يخرج

(١) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٣٢٣ ومقدمة ابن الصلاح ص ٤٠٠.

(٢) النسائي: بفتح النون والسين نسبة إلى بلدة نساء بخراسان. / دائرة معارف القرن العشرين ج ١٠ ص ١٨٧.

(٣) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٣٢٥.

فيها عن راوٍ أجمع النقاد على تركه^(١)، فهي تضم الصَّحِيحَ والحسن والضعيف، وقد قدمه إلى أمير الرَّمْلَةِ، فقال له: أكل ما فيها صَحِيحٌ؟ فقال: فيها الصَّحِيحُ والحسن وما يقاربهما، فقال له: فاكتب لنا الصَّحِيحَ منه مجرداً. فاستخلص من السُّنَنِ الكُبْرَى السُّنَنِ الصُّغْرَى، وهي التي بين أيدينا اليوم، وهي أقلُّ السُّنَنِ حَدِيثاً ضعيفاً، وعدد أحاديث السُّنَنِ الصُّغْرَى (٥٧٦١) حَدِيثاً^(٢).

٦- سُنَنِ ابْنِ مَاجَه

التعريف بابن مَاجَه:

هو مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، بن مَاجَه^(٣)، الرَّبِيعِيُّ الْقَزْوِينِيُّ. ولد في قَزْوِينَ سنة ٢٠٩ هـ^(٤)، وطلب العلم في مطلع شبابه، فسمع من مشاهير العلماء آنذاك، ورحل إلى العراق، والحجاز، ومصر، والشَّام وغير ذلك من البلاد، ولقي كثيراً من شيوخها فسمع من أئمة عصره من أصحاب الإمام مَالِكٍ والليث بن سعد، حتى أصبح عالماً متبحراً ورعاً تقياً.

قال الحافظ الذهبي^(٥): كان ابن مَاجَه حافظاً صدوقاً واسع العلم، وإنما غض من رتبة سُنَنه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات.

توفي في ٢٢ رَمَضَانَ، سنة ٢٧٣ هـ^(٦).

(١) الحديث والمُحَدَّثُونَ لِمُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ أَبِي زُهْرٍ ص ٤١٠.

(٢) أُصُولُ الْحَدِيثِ لِمُحَمَّدٍ عِجَاجُ الْخَطِيبِ ص ٣٢٥.

(٣) مَاجَه لقب أبيه.

(٤) دائرة معارف القرن العشرين ج ٨ ص ٤٠٤.

(٥) الحديث والمُحَدَّثُونَ لِمُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ أَبِي زُهْرٍ ص ٤٢٠.

(٦) البداية والنهاية لابن كثير ج ١١ ص ٥٢.

التعريف بسُنَن ابن مَاجَه:

صنف ابن مَاجَه في التَّفْسِير والحَدِيث والتَّارِيخ، وأشهر هذه الكتب كتاب السُّنَن، وقد صنّفه على أبواب الفقه كما هو الشأن في صَحِيحِي البُخَارِيِّ ومُسْلِم، وسُنَن أَبِي دَاوُد، والنَّسَائِيِّ، والتِّرْمِذِيِّ، ولم يلتزم فيه إخراج الصَّحِيح فقط، فجمع كتابه بين الصَّحِيح والحسن والضعيف والواهي، ولهذا لم يعتبر كثير من العلّماء كتابه ضمن الكتب الستة المعتمدة قبل القرن السادس^(١).

ويبلغ عدد أَحَادِيث سُنَن ابن مَاجَه (٤٣٤١) حَدِيثًا، منها (٣٠٠٢) حَدِيثًا أَخْرَجَهَا أصحاب الكتب الخمسة، وبقيتها وهي (١٣٣٩) حَدِيثًا هي الزائدة على الكتب الخمسة، ومن هذه الزوائد (٤٢٨) حَدِيثًا صَحِيحَة الإسناد، ومنها (٦١٣) حَدِيثًا ضعيفة الإسناد و(٩٩) حَدِيثًا ما بين واهية الإسناد أو مُنْكَرَة أو مَكْذُوبَة^(٢).

والمتقدمون من أهل الحديث وكثير من محققي المتأخرين اعتبروا أُصُول كتب الحديث خمسة هي: البُخَارِيُّ، ومُسْلِم، والنَّسَائِيُّ، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيُّ.

إلا أن بعض المتأخرين من المحققين والعلّماء خالفوهم في ذلك فاعتبروا أُصُول كتب الحديث ستة وليس خمسة، لكن اختلفوا في الكتاب السادس على أقوال:

١ - السادس: هو سُنَن ابن مَاجَه. وربما يرجع ذلك لما في سُنَن ابن مَاجَه من زَوَائِد على الكتب الخمسة.

ومن ذهب إلى ذلك: أبو الفضل بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة ٥٠٧هـ، في كتابه «شروط الأئمة الستة»، ثم عبد الغني المقدسي في كتابه «الكَمَال في أسماء الرِّجَال».

(١) أُصُول الحديث لمُحَمَّد عجاج الخطيب ص ٣٢٦ والسُّنَن ومَكَاتِبُهَا في التَّشْرِيع الإسلامي لمُصْطَفَى السَّبَاعِي ص ٤٠٤ والحديث والمُحَدِّثُونَ لمُحَمَّد مُحَمَّد أَبِي زَهْو ص ٤١٨.

(٢) دراسة مُحَمَّد فُؤَاد عَبْد الْبَاقِي في تَحْقِيقِ سُنَن ابن مَاجَه ج ٢ ص ١٥١٩ وما بعدها.

٢- السادس: هو «سُنَن الدَّارِمِيِّ» وليس «سُنَن ابن مَاجَه»، وذلك لقلة الرِّجَال الضعفاء الموجودين في «سُنَن الدَّارِمِيِّ»، ولندرة الأحاديث الشاذة فيه والمُعَلَّلَة، وإن كان الكتاب لا يخلو من وجود أحاديث مُرْسَلَة أو موقوفة، فهو أَوْلَى من «سُنَن ابن مَاجَه».

٣- السادس: هو مُوطَّأ الإمام مَالِك، وذلك لصحته وفائدته الكَبِيرَة^(١).

وقام على شرح سُنَن ابن مَاجَه كثير من العُلَمَاء، ومن أشهرهم: مُحَمَّد بن مُوسَى الدِّمِيرِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٠٨هـ، في كتابه الدِّيْبَاجَة، في خمسة مجلدات، وجمال الدين السُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ، في كتابه مِصْبَاح الرِّجَاجَة على سُنَن ابن مَاجَه، وإبراهيم بن مُحَمَّد الحَلَبِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٤١هـ.

٧- مُوطَّأ الإمام مَالِك

التعريف بالإمام مَالِك:

هو مَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِي^(٢)، ولد بالمَدِينَة المُنَوَّرَة سنة ٩٣هـ، وتلقى العلم عن كبار علمائها وفقهائها ومُحَدِّثيها الموجودين في مَدِينَة رَسُول الله ﷺ، وبقي مكباً على طلب العلم ومجالسة العُلَمَاء من كبار التَّابِعِينَ، حتى ذاع صيته في البلاد، فأقبل عليه طُلَّاب العلم من كل حَدَب وَصَوْب، وكان يلقي دروسه في مسجد رَسُول الله ﷺ.

(١) الحَدِيث والمُحَدِّثُونَ لِمُحَمَّد مُحَمَّد أبي زهو ص ٤١٩.

(٢) الأَصْبَحِي: نسبة إلى قبيلة ذي أَصْبَح من القبائل اليمينية. / تَارِيخ المَذَاهِب الإسلاميَّة لِمُحَمَّد أبي زُهْرَة ج ٢ ص ١٧٧.

التعريف بالموطأ:

صنف مالك كتاباً أسماه الموطأ^(١) وقد انتقى أحاديثه من مائة ألف حديث كان يروونها، واستغرق تصنيفه وتنقيحه أربعين عاماً، ويبلغ عدد أحاديث الموطأ (١٧٢٠) حديثاً، المُسنَد منها (٦٠٠)، والمُرسل (٢٢٢)، والموقوف (٦١٣) ومن أقوال التابعين (٢٨٥)^(٢).

وقيل في سبب كتابته للموطأ: أن الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور عندما حج طلب من الإمام مالك أن يكتب له كتاباً يتجنب فيه شدة ابن عمر ورخص ابن عباس. وقد رتب مالك الموطأ على حسب أبواب الفقه، فذكر في كل باب من هذه الأبواب ما ورد فيه من حديث عن النبي ﷺ ثم يردفه بما ورد فيه من آثار الصحابة أو التابعين، وغالباً ما يعتمد على أقوال الصحابة أو التابعين القاطنين المدينة^(٣).

وقد يشرح بعض عبارات الحديث ويبين المقصود منها، وقد نجده، ينص على عمل أهل المدينة في الأبواب التي جاء فيها حديث من أحاديث الأحاد ما يعارض عمل أهل المدينة^(٤).

وقد اهتم العلماء بموطأ مالك فشرحوه وعرفوا برجاله ووصلوا مراسيله ومنقطعاته، ومن أشهر الشراح الذين شرحوا هذا الكتاب: ابن عبد البر القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، فألف فيه شرحين:

- (١) قيل في سبب تسميته بالموطأ ما روي أن مالكاً قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ. / انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٣٩٣ وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسُّيوطي ص ٧.
- (٢) تنوير الحوالك للسُّيوطي ص ٧.
- (٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٣٩٤.
- (٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٣٩٢.

الأول: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

الثاني: الاستدكار في شرح مذاهب علماء الأمصار.

ومن شرحه كذلك: أبو بكر محمد بن العربي، المتوفى سنة ٥٤٦هـ، والسيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ. كما قام باختصاره كثيرون منهم: أبو سليمان الخطابي، المتوفى سنة ٢٨٨هـ، وابن رشيح القيرواني، المتوفى سنة ٤٥٦هـ^(١).

٨- مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد

التعريف بالإمام أحمد:

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي، ولد في بغداد في شهر ربيع الأول سنة ١٦٤هـ^(٢)، ونشأ وترعرع فيها، وكانت بغداد آنذاك مزدهة بالعلماء، فاستمع إلى معظم علمائها الموجودين فيها، وولع بطلب الحديث، وجمعه حتى علا شأنه، وأصبح في الذروة من الضبط والحفظ، وقد أخذ عنه الحديث خلق كثير، وكان أحمد على جانب كبير من الزهد والتقوى والورع، وكان لمحتته^(٣) التي صبر عليها أثر بالغ في نفوس الناس، كما أن إصراره الشديد وتمسكه بما يعتقد من عدم القول بخلق القرآن، كان له أثر كبير في تثبيت جمهور المسلمين على عقيدتهم وعدم الحياد عنها، وقد شهد له جمع كبير من أكابر العلماء في الفضل والورع والتقوى،

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٣٩٦ ومباحث في تدوين السنة لأبي اليقظان الجبوري ص ١٩١-١٩٢ وبحوث في تاريخ السنة المشرقة لأكرم العمري ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) دائرة معارف القرن العشرين ج ٣ ص ٦٢٤.

(٣) بسبب رفضه القول بخلق القرآن في عهد المأمون سنة ٢١٢هـ. / انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبي زهرة ج ٢ ص ٢٩٧.

قال الشافعي: «خرجت من بغداد وما خلفت فيها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أروع ولا أتقى من أحمد بن حنبل»^(١).

توفي في بغداد، ودفن فيها سنة ٢٤١ هـ.

التعريف بالمُسْنَد:

صنف أحمد عدة كتب من أشهرها: المُسْنَد، وجمع فيه الحديث ما لم يتفق لمن سبقه. وقد اتفق الجميع على أن مُسْنَدَ أحمد من أجمع كتب السنة للحديث، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه.

وقد رتب أحمد كتابه المُسْنَد على نحو ما جرى عليه الذين كتبوا الكتب في طبقتهم، فهو يأتي بأحاديث الصحابي جميعها، ويذكرها دون ترتيب لموضوع ولا مراعاة لأمر من الأمور، مهما كان هذا الأمر، ثم بعد أن ينتهي من أحاديث ذلك الصحابي، ينتقل إلى صحابي آخر فيذكره، ويذكر أحاديثه جميعها، وهكذا^(٢).

وعدد أحاديث المُسْنَد: أربعون ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة من مجموع سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً كان يحفظها، وعلى الرغم من هذه الكثرة لم يشتمل المُسْنَد على كل أحاديث رسول الله ﷺ، بل فاته الشيء الكثير منها^(٣).

وهو يحتوي أحاديث صحيحة، وحسنة، وضعيفة، ومُنْكَرَة، وبعض الأحاديث الموضوعة.

وقد أعاد الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي ترتيب المُسْنَد على

(١) دائرة معارف القرن العشرين ج ٣ ص ٦٢٤.

(٢) مباحث في تدوين السنة لأبي اليقظان عطية الجبوري ص ١٩٤ والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٤٠٣.

(٣) الحديث والمحدثون لمحمد محمد أبي زهو ص ٣٧٠.

الموضوعات، فقسمه إلى كتب وأبواب، واختصر الأسانيد وسماه «الفتح الربّانيّ في ترتيب مُسنَد الإمام أحمد الشَّيبانيّ»، كما شرحه في كتابه «بُلُوغ الأمانى من أسرار الفتح الربّانيّ»، وقد طبع الفتح وشرحه معاً^(١).

(١) بحوث في تاريخ السُّنة المُشرَّقة لأكرم العُمريّ ص ٢٤٥.

الفصل الثاني^(١)

شروط الرّاي ومقاييس المحدثين

وفيه مباحث:

المبحث الأول: شروط الرّاي

المبحث الثاني: طرق الرواية

المبحث الثالث: رواية الحديث بالمعنى

المبحث الرابع: علم الجرح والتعديل

(١) كتبه الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدُّوري.

مُقَدِّمَةٌ

وصل إلينا الحَدِيثُ الشَّرِيفُ عن طريق سلسلة من الرُّوَاةِ، بعضها مرفوع إلى النَّبِيِّ ﷺ، والآخر إلى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد بحث المُحَدِّثُونَ في الرُّوَاةِ ليمحصوا أَحَادِيثَهُمْ ويميزوا بين الصَّحِيحِ وغيره، فوضعوا الشروط والقَوَاعِدَ بشكل دقيق منضبط، وبذلوا في ذلك جهوداً سخية جَلِيلَةً، حتى أصبحت تلك الضوابط أدق مَوَازِينِ النِّقْدِ العِلْمِيِّ للأخبار عرفها الناقدون في التَّارِيخِ.

ونتحدث في هَذَا الفصل عن أمور توضح مَقَائِمَ المُحَدِّثِينَ للرُّوَاةِ، في المباحث الآتية:

- ١ - شروط الرَّاوي.
- ٢ - طرق الرُّوَاةِ.
- ٣ - رِوَاةُ الحَدِيثِ بالمعنى.
- ٤ - علم الجَرَحِ والتَّعْدِيلِ.

المَبْحَثُ الأول

شروط الرَّاوي

هي ما اشترطه المُحَدِّثُونَ في الرَّاوي عند سَمَاعِ الحَدِيثِ وتلقيه، وعند روايته وتبليغه. وهذه الشروط نوعان:

- ١ - شروط التَّحْمُلِ: ويراد بالتَّحْمُلِ تلقي الحَدِيثِ وسَمَاعِهِ بإحدى طرق التَّحْمُلِ التي سنبينها فيما بعد كالسَّمَاعِ، والقِرَاءَةِ، والكَتَابَةِ، والمُنَاوَلَةِ، ... إلخ.

٢- شروط الأداء: ويراد بالأداء رواية الحديث وتبليغه.

شروط التحمل

لا يشترط في تحمل الرواية كمال الأهلية، لذلك جاز تحمل العبد والكافر والفاسق^(١). وإنما يشترط كمال الأهلية عند الأداء.

أما سماع الصبي، وهو الذي لم يبلغ سن التكليف، ففيه قولان:

القول الأول: يجوز سماع الصبي.

وهو قول الجمهور، بحجة:

- ١- إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على قبول رواية صبيان الصحابة كالحسن، والحسين، وابن عباس، ومحمود بن الربيع، وعبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم.
- ٢- إجماع السلف والخلف على إحضار الصبيان مجالس الروايات، ولم ينكر ذلك أحد^(٢)، بل المشهور عن الأعمش أنه كان يجمع الأطفال ويحدثهم^(٣).

وقال ابن كثير: وبلغني عن القاضي تقي الدين سليمان المقدسي أنه زجر في مجلسه الصبيان عن اللعب، فقال: لا تزجروهم فإننا سمعنا مثلهم^(٤).

(١) عمدة القاري للعيني ج ٢ ص ٧٠ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٠.

والمراد بالأهلية هنا: صلاحية الراوي لسماع الحديث وتلقيه، وصلاحيته لتبليغه.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٠ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣ والخلاصة للطبري ص ٩٨ والتفريب للنووي، وشرحه: تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ٤ وشرح العضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ٦١ والإحكام للأبي ج ٢ ص ٦٥ وكشف الأسرار للبزدوي ج ٢ ص ٣٩٦.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ١١٥.

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١١٦.

لكن الجُمهُور اختلفوا في سن السَّماع على قولين:

١ - تحديد سن معين للسَّماع:

فقال بعضهم: إنه بعد العشر.

وقال القاضي عياض: أقله خمس سنين^(١). قال ابن الصّلاح: وعلى هذا استقر عمل أهل الحديث المتأخرين^(٢). بدليل:

ما رواه البخاريّ من حديث مَحْمُود بن الرّبيع قال:

«عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ»^(٣)،
فِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ مَقْبُولَةٌ مَعْتَمَدَةٌ مَعَ أَنَّ سَنَّهُ كَانَتْ خَمْسَ سِنِينَ.

ورَدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِمَا يَأْتِي:

أ. إن الناس يختلفون في قوة الدّاكرة، ولعل غير مَحْمُود بن الرّبيع لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشر سنين.

ب. إن ذكره حجة وهو ابن خمس لا يدلّ على أنه يذكر كل ما رأى أو سمع^(٤).

(١) الإلماع للقاضي عياض ص ٦٢.

(٢) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١٦٤ والباعث الحثيث لأحمد مُحمَّد شاكر ص ١٠٨.

(٣) الإلماع للقاضي عياض، ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح، وإرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِي، السَّابِقَةُ. وَتَدْرِيبُ الرَّأْيِ لِلشُّيُوطِي ج ٢ ص ٦.

وَحَدِيثُ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٣ كتاب العلم، ١٨ باب متى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، رقم ٧٧، ص ٣٤.

وانظر: عُمْدَةُ الْقَارِي لِلْعَيْنِي ج ٢ ص ٧٠.

(٤) الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَد مُحمَّد شاكر ص ١٠٩.

٢- اعتبار التَّمْيِيز:

فإذا فهم الصَّغِيرُ الخطاب، وَرَدَّ الجواب، كان مِمِزاً صَحِيحَ السَّمَاعِ، سواء كانت سِنُّهُ خمس سنين أو أكثر أو أقل.

وهو الذي صَوَّبَهُ النَّوَوِيُّ^(١) وابن الصَّلَاح^(٢).

وعلى هَذَا يحمل ما رُوِيَ عن مُوسَى بن هَارُونَ الحمال، فإنه سئل: متى يسمع الصبي الحديث؟

فقال: إذا فرق بين البقرة والحِمَار^(٣) وهو تمثيل بما هو مَعْلُوم من البيئَة.

وعليه يحمل أيضاً ما رُوِيَ عن أَحْمَد بن حَنْبَلٍ، فإنه سئل عن ذَلِكَ فقال: إذا عقل وضبط. فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سَمَاعُه حتى يكون له خمس عشرة سنة، فأنكر قوله هَذَا، وقال: بئس القول، فكيف يصنع بُسْفَيَان ووَكَيع وغيرهما؟^(٤).

وهَذَا القول هو الراجح، لأن الصبي متى كان يعقل ويضبط ويميز، فالأَوْلَى أن يكتب له سَمَاع.

القول الثاني: لا يجوز سَمَاع الصبي.

فاشترط بعضهم أن يكون سِنُّهُ بعد العشرين.

(١) التَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ ج ٢ ص ٦.

(٢) مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ١٦٤-١٦٥.

(٣) الكِفَايَةُ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ١١٨.

(٤) الكِفَايَةُ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ١١٣.

وانظر: مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ١٦٤ والخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيِّ ص ٩٩ وتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلشُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ٦.

واشترط آخرون أن يكون بعد الثلاثين^(١).

وهو قول مردود بما تقدم من أدلة الجمهور.

وقد أجمع السلف على:

أن الرَّاوي لو تحمل الرواية وهو صبي، وأداها وهو مكلف، فهو مقبول الرواية. وكذلك أجمعوا على أن الفاسق أو الكافر لو تحمل الرواية وهو فاسق أو كافر، وأداها وهو عدل مسلم، فهو مقبول الرواية^(٢).

شروط الأداء

أساس قبول خبر الرَّاوي أن يوثق به في روايته ذكراً كان أو أنثى، حراً أو عبداً، فيكون موضعاً للثقة به في دينه بأن يكون عدلاً، وفي روايته بأن يكون ضابطاً^(٣).

لذلك أجمع المُحدِّثون على وجوب توفر الشروط الآتية في الرَّاوي حين يؤدي الرواية ويبلغها، وهي: التكليف، والإسلام، والعدالة، والضبط.

قال ابن كثير: فإن اختلف شرط فيها ردت روايته^(٤).

الشرط الأول: التكليف

أي أن يكون الرَّاوي بالغاً سن الرشد، عاقلاً^(٥).

(١) الكِفَايَةُ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ١٠٣ وما بعدها، واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٠٨.

(٢) الكِفَايَةُ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ١٣٤-١٣٥ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٠.

(٣) الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ٩٢.

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٩٢.

(٥) الكِفَايَةُ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ١٣٤ واختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه:

أما إذا كان الرَّاوي صبيًّا، ففي قبول روايته أي: باعتبار وقت أداء الرِّوَايَةِ، قولان: القول الأول: تُرد روايَةُ الصبي.

وهو أحد قولي الشَّافِعِيِّ، ونقل القاضي الإجماع على ذلك، لكن اعترض عليه العنبري. ووجه رد روايته:

١ - إنه قد يعلم أنه غير آثم لارتفاع التكليف عنه فيكذب، فهو لا يقدر أثر الكذب ولا عقوبته، فكان البلوغ سبيلًا لمَعْرِفَةِ الكذب وآثاره القبيحة فيزجره عنه.

٢ - أجمع الصَّحَابَةُ على عدم الرجوع إلى الصَّبِيَّانِ مع أن فيهم من كان يطلع على أحوال النُّبُوَّة.

٣ - لم يجعل الشَّرْعُ الصبيَّ وليًّا في أمر دنياه، فكيف يجعله وليًّا في أمر دينه؟ لأن قبول خبره تنفيذ أو ولاية على جميع المُسْلِمِينَ.

القول الثاني: تُقبل روايَةُ الصبي.

وهو أحد قولي الشَّافِعِيِّ وصححه الفوراني.

وقال الغزالي في المنحول: محل الخلاف في المراهق المثبت في كلامه. فقد قال قائلون: يقبل. والمُخْتَار رده. وأما غيره فلا يقبل قطعاً^(١).

ولا خلاف بين العلَمَاء في عدم قبول روايَةِ المجنون في حال جنونه، وكذا لو سمع

الباعث الحثيث لأحمد مُحَمَّد شاکر ص ٩٢ والتَّقْرِيب للنَّوَوِيِّ، وشرحه: تَدْرِيب الرَّاوي للِسُّوْطِيِّ ج ١ ص ٣٠٠.

وهذا الشرط يدخله الطَّيْبِيُّ في شرط العدالة. انظر: الخُلَاصَةُ ص ٨٩.

(١) إِرْشَادُ الفُحُولِ للشَّوْكَانِيِّ ص ٥٠ وشرح العُصْدِ على مُخْتَصَرِ الْمُنتَهَى ج ٢ ص ٦١ والمنحول للغزالي ص ٢٥٧-٢٥٨ والإحکام للآمِدِيِّ ج ٢ ص ٦٤.

في حال جنونه ثم أفاق، لأنه في وقت الجنون غير ضابط^(١).

الشرط الثاني: الإسلام

فلا تقبل رِوَايَةَ الكافر، باعتبار وقت الأداء للرّواية، من يَهُودِيٍّ أو نَصْرَانِيٍّ أو غيرهما بالإجماع^(٢)، سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم. بدليل: أن الفاسق يجب أن تثبت من روايته، لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِثْلِهِ فَنُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَذِيرًا﴾ - الحُجُرَات: ٦. فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردوداً بالإجماع مع صحة اعتقاده، فخير الكافر بذلك أوّلَى، لأنه يكيد للإسلام وأهله^(٣).

الشرط الثالث: العدالة^(٤)

أصل العدالة لُغَةً: الاستقامة.

- (١) إِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِيّ ص ٥٠.
- (٢) الْكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيّ ص ١٣٥ وشرح الْعَصْدُ ج ٢ ص ٦٢ والمنحول للغزاليّ ص ٢٥٧ والإحكام للآمديّ ج ٢ ص ٦٥-٦٦ وتدريب الراوي للسُّيُوطِيّ ج ١ ص ٣٠٠ وإِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِيّ ص ٥٠.
- (٣) إِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِيّ ص ٥٠ والكِفايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيّ ص ١٣٥ وَأُصُولُ الْحَدِيثِ لِمُحَمَّدٍ عِجَاجِ الْخَطِيبِ ص ٢٣٠.
- (٤) انظر هَذَا الشَّرْطَ فِي: الْكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيّ ص ١٣٥ ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ، وشرحها: التَّفْقِيدُ وَالْإِيضَاحُ لِلْعِرَاقِيّ ص ١٣٦ والخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيّ ص ٨٩ والإحكام للآمديّ ج ٢ ص ٦٨ وشرح الْعَصْدُ ج ٢ ص ٦٣ وتدريب الراوي للسُّيُوطِيّ ج ١ ص ٣٠٠ وإِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِيّ ص ٥١-٥٢ وكشف الأسرار للبرذويّ ج ٢ ص ٣٩٩.

وفي الاصطلاح: هي هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى يحصل ثقة النفس بصدقه.

ويعتبر فيها الاجتناب عن الكبائر، وعن بعض الصغائر كالتطفيف بالحبة، وسرقة باقة من البقل، وعن المباحات القادحة في المروءة كالأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، والإفراط في المزاح^(١).

وبعد أن نقل الشوكاني عدة تعاريف، قال:

«والأولى أن يقال في تعريف العدالة:

إنها التمسك بآداب الشرع، فمن تمسك بها فعلاً وتركاً فهو العدل المضي، ومن أخل بشيء منها، فإن كان الإخلال بذلك الشيء يقدح في دين فاعله أو تاركه كفعل الحرام وترك الواجب، فليس بعدل.

وأما اعتبار العادات الجارية بين الناس المُخْتَلَفَة باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال فلا مدخل لذلك في هذا الأمر الديني الذي تنبني عليه قنطرتان عظيمتان وجسران كبيران، وهما: الرواية، والشهادة.

نعم ما يخالف ما يعده الناس مروءة عرفاً لا شرعاً فهو تارك للمروءة العرفية، ولا يستلزم ذلك ذهاب مروءته الشرعية^(٢).

واختلفوا في تعريف الكبيرة والصغيرة على أقوال أظهرها:

الكبيرة: ما ترتب عليها حد أو توعّد عليها بالنار أو اللعنة أو الغضب.

والصغيرة: ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة^(٣).

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥١ عن المَحْصُول للرازي.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٢.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٦.

وعلى هذا فلا عدالة لفاسق.

وقد حكى الإجماع على رد رواية الفاسق، مُسلم في صحيحه، قال: إنه غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم^(١).

وهناك مسائل مُتَشَعِّبة عن شرط العدالة، سنذكرها عند التَّحَدُّث عن الجرح والتَّعْدِيل.

الشرط الرابع: الضبط

يجب أن يكون الرَّاوي متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، عارفاً بما يحيل به المعنى إن رَوَى به.

ولا يشترط الذكورة، ولا العلم بفقهه وغريبه، ولا البصر، ولا العدد^(٢).

قال ابن الصَّلاح: يعرف كون الرَّاوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبناً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه^(٣).

وانظر: الزواجر السَّابق، والشُّورَى بين النِّظَرِيَّة والتَّطْبِيق لِقَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ ص ١١٥.

وقد بيَّن الشُّوكَانِي في إرْشَاد الْفُحُول ص ٥٢-٥٣ اختلاف الْعُلَمَاء في مَعْرِفَةِ الْكَبِيرَةِ، هل يكون بالحد أو بالعدد؟ وقال أَخيراً: «وبالْجُمْلَةِ فلا دليل على انحصارها في عدد معين، ومن الْمَنْصُوص عليه: القتل، والزنا، واللواط، وشرب الخمر، والسرقه، والغصب، والقذف، والنميمة، وشهادة الزور...».

(١) إرْشَاد الْفُحُول للشُّوكَانِي ص ٥٣ والكِفَايَةِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ١٧٤.

(٢) الْخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيِّ ص ٨٩.

(٣) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّالِح ص ١٣٨.

لذَلِكَ كانوا لا يروون عن الأُمّناء غير الضابطين.

رُويَ عن ابن أبي الزِّنَاد عن أبيه قال: أدركتُ بالمَدِينَةِ مائة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحَدِيث يقال ليس من أهلِهِ^(١).

وقال مَالِك بن أَنَس: أدركتُ مشايخَ بالمَدِينَةِ أبناء سبعين وثمانين، لا يؤخذ عنهم^(٢).

وأحوال ضبط الراوي هي:

١- إن غلب خطؤه وسهوه على حفظه فمردود، إلا فيما علم أنه لم يخطئ فيه.

٢- وإن غلب حفظه على خطئه وسهوه فمقبول، إلا فيما علم أنه أخطأ فيه.

٣- وإن استويا، فقد اختلف العلماء في قبول خبره على النحو الآتي:

أ. يقبل، وهو قول القاضي عَبْد الجَبَّار.

لأن جهة التصديق راجحة في خبره لعقله ودينه.

ب. يرد، وهو قول الشيخ أبي إِسْحَاق.

ج. يقبل خبره إن كان مُفسِّراً، وهو أن يذكر من رَوَى عنه، ويعين وقت

السَّماع منه، وما أشبه ذلك، وإلا فلا يقبل. وهو قول القاضي حُسَيْن،

وحكاة الجَوِينِي عن الشَّافِعِي في الشهادة ففي الرواية أوْلَى^(٣).

وانظر: الخلاصة للطَّيْبِي ص ٦٩ والتَّقْرِيب للنَّوَوِي، وشرحه: تَدْرِيب الرَّاوي للشيُّوطِي ج ١ ص ٣٠٤ والإحكام للآمِدِي ج ٢ ص ٦٧ وشرح العُصْدَج ٢ ص ٦٣ وكشف الأسرار للبزْدَوِي ج ٢ ص ٣٩٦ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٩٤.

(١) الكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِي ص ٢٤٧.

(٢) الكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِي ص ٢٤٨.

(٣) إِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِي ص ٥٤.

وهكذا يتبين أنه لا يقبل خبر الرَّاوي إلا إذا توفرت الشروط المتقدمة فيه التي نص عليها المُحَدِّثُونَ، وهي شروط اتفق عليها المتأخرون^(١) منهم بعد الاستِقراء التام لما كان يجري عند شُعْبَة وغيره من المتقدمين الذين طبقوها عَمَلِيًّا حين كانوا يقبلون الأحاديث من الرُّوَاة.

سئل شُعْبَة بن الحَجَّاج، المُتَوَفَّى سنة ١٦٠ هـ: متى يُتْرَك حَدِيثُ الرجل؟ قال: إذا رَوَى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا رَوَى حَدِيثَ غَلَطٍ مجتمع عليه، فلم يَتَّهَم نفسه فيتركه، طُرِح حَدِيثُهُ، وما كان غير ذَلِكَ فارو عنه^(٢).

وانظر: الإحكام للأَمَدِيِّ ج ٢ ص ٦٧-٦٨.

(١) زاد الشُّوكَانِي في إرشاد الفُحُول ص ٥٥ شرطاً خامساً وهو: أن لا يكون الرَّاوي مُدَلَّسًا. أما عُلَمَاءُ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ فإنهم يوردون الكلام عن التَّدْلِيس في «الْحَدِيثُ الْمُدَلَّس» كنوع من أنواع الْحَدِيث. والتَّدْلِيس قد يكون:

١- في المتن: كأن يَزِيد في كلام رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كلام غيره، فيظن السامع أن الجميع من كلام رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢- وقد يكون التَّدْلِيس في الإسناد، وهو أنواع منها:

أ. أن يَرْوِي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه.

ب. أن يأتي باسم الشَّيْخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره.

انظر الكلام عن التَّدْلِيس في: إرشاد الفُحُول للشُّوكَانِي ص ٥٥ والكِفَايَةِ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ٥٠٨ والخَلَاصَةِ لِلطَّيْبِيِّ ص ٧٤ ومُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيدُ والإيضاح للعِرَاقِيِّ ص ٩٥ واختصار عُلُومِ الْحَدِيثِ لابن كَثِير، وشرحه: البَاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِر ص ٥٣-٥٦ وتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٢٣-٢٣١.

(٢) الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ لِلرَّامِهُرْمُزِيِّ ص ٤١٠ ومَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ٦٢.

إذا حللنا هذا القول نراه يكاد يشمل جميع شروط الرّأوي السّابقة فقد نص على:

١ - شرط الضبط، لأنه ينافي كثرة الغلط الذي يترك معه حديث الرّأوي.

٢ - شرط العدالة، لأنه ينافي اتهام الرّأوي وتكذيبه.

ولم ينص على شرط (الإسلام)، لأنه بدهي عنده، فهو يخاطب مسلماً.

ولم ينص على شرط (العقل)، لأنه أوجب ترك من غلب على حديثه الوهم والغلط، فمن الأوّل عدم قبول خبر غير العاقل الذي لا يدري ما يحدث به^(١).

(١) أُصُولُ الْحَدِيثِ لِمُحَمَّدٍ عَجَّاجِ الْخَطِيبِ، هامش ص ٢٣٣.

المبحث الثاني

طرق الرواية

الرواية نوعان: إما أن تكون رواية الصحابي عن النبي ﷺ، وإما أن تكون رواية غير الصحابي عن شيخه.

وهنا نبين طرق هذه الرواية وأحكامها على النحو الآتي:

النوع الأول: رواية الصحابي

لرواية الصحابي أساليب وطرق متعددة منها:

١- إذا قال الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ أو أخبرني، أو حدثني، أو رأيته يفعل كذا، وذلك لا يحتمل الوساطة بينه وبين النبي ﷺ، فهو حجة بلا خلاف.

٢- إذا جاء الصحابي بلفظ يحتمل الوساطة بينه وبين رسول الله ﷺ كأن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا، أو أمر بكذا، أو نهى عن كذا، أو قضى بكذا، فذهب الجمهور إلى أن ذلك حجة، سواء كان الراوي من صغار الصحابة أو من كبارهم.

لأن الظاهر أنه روى ذلك عن رسول الله ﷺ، ثم إنه عدل وعارف بلسان العرب. ولو فرضنا أن هناك واسطة فمراسيل الصحابة مقبولة عند الجمهور.

٣- إذا قال الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، بصيغة المبني للمجهول، فذهب جمهور العلماء إلى أنه حجة لما يأتي:

أ. لأن الظاهر أن الأمر والنهي هو صاحب الشريعة.

ب. إن الصَّحَابِيَّ إِنَّمَا يورد ذَلِكَ مورد الاحتجاج والتبليغ للشَّرِيعَةِ التي يثبت بها التكليف لجميع الأُمَّة، ويبعد كل البعد أن يأتي بمثل هذه العبارة ويريد غير رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فإنه لا حُجَّة في قول غيره.

ولا فرق بين أن يأتي الصَّحَابِيَّ بهذه العبارة في حياة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أو بعد موته، فإن لها حكم الرفع، وبها تقوم الحُجَّة.

٤ - إذا قال الصَّحَابِيَّ: كنا نفعل في عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كذا، أو كانوا يفعلون كذا، فهو حُجَّة عند الأكثرين ومحمول على فعل الجَمَاعَةِ دون بعضهم، ووجهه: أنه نقل لفعل جماعتهم مع تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ على ذلك، فتكون الحُجَّة في تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

النوع الثاني: رَوَايَةُ غير الصَّحَابِيَّ عن شَيْخِهِ

طرق نقل التلميذ عن أستاذه، وأصُولُ الرُّوَايَةِ ووجوه الأخذ، ثَمَانِيَّة أنواع هي التي تحدد مناهج العُلَمَاء في التَّعْلِيم، وهي:

١ - السَّمَاع من لفظ الشَّيْخ.

٢ - القِرَاءَةُ على الشَّيْخ.

٣ - المُنَاوَلَةُ.

٤ - الكِتَابَةُ.

٥ - الإِجَازَةُ.

٦ - الإِعْلَام.

(١) إِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ٦٠ والإِحْكَامُ لِلْأَمِيدِيِّ ج ٢ ص ٨٧-٨٩.

٧- الوصية.

٨- الوجادة.

وبعض هذه الأنواع أقوى من الآخر كما سيأتي الكلام عنها.

١- السّماع من لفظ الشّيخ

هو أن يسمع الرّاي الحديث من لفظ الشّيخ.

والسّماع نوعان: إملاء، وتحدّث. وكل من هذين النوعين قد يكون من حفظ الشّيخ أو من كتاب له.

والإملاء أعلى من التّحدّث.

والسّماع هو أعلى أنواع التّحمّل، لأنه طريقة رَسُول الله ﷺ، فإنه هو الذي كان يحدث صحابته وهم يسمعون، وهو أبعد من الخطأ أو السهو.

قال الماورديّ والرّويانيّ: ويصحّ تحمل التلميذ عن الشّيخ سواء كانت القراءة عن قصد أو اتفاقاً أو مُذكّرة.

ويجوز أن يكون الشّيخ أعمى، فيملي من حفظه، ويجوز أن يكون أصمّ.

ويجوز أن يكون التلميذ أعمى، لكن لا يجوز أن يكون أصمّ.

وكما تجوز الرواية من حفظ الشّيخ يجوز أن تكون من كتابه، إذا كان واثقاً به ذاكراً لوقت سماعه له^(١).

(١) إرشاد الفحول للشّوكاني ص ٦١ والكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٩٥ ومُقدّمة ابن الصّلاح ص ١٦٦ والإلماع للقاضي عياض ص ٦٩ والخلاصة للطّيبي ص ١٠٠ والتّقريب للنوّي، وشرحه: تدرّب الرّاي للسّيوطيّ ج ٢ ص ٨ ونزهة النّظر لابن حَجَر العسقلانيّ ص ٦٥ واختصار علّوم الحديث لابن كثير، وشرحه: الباعث الحثيث لأحمد مُحمّد

ونفى القاضي عياض الخلاف بين العلماء في جواز أن يقول السامع: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا، وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا، وذكر لنا فلان^(١).

وتعقبه ابن الصلاح بقوله: وفي هذا نظر، وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ، لما فيه من الإيهام والإلباس^(٢).

٢- القراءة على الشيخ

فيقرأ التلميذ والشيخ يسمع، سواء كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أم لا يحفظ، لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره.

وسواء كان التلميذ هو القارئ أم قرأ غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أم من حفظه، وهذه طريقة صحيحة ورواية معمول بها، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد بخلافه.

ودليل جواز هذا النوع من التحمل هو حديث ضمام بن ثعلبة.

قال البخاري: «ورأى الحسن والثوري ومالك القراءة جائزة، واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة: أنه قال للنبي ﷺ: الله أمرك بأن تصلي الصلوات؟ قال: نعم.

قال: فهذه قراءة على النبي ﷺ، أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه»^(٣).

شاكر ص ١٠٩ وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فتح الباقي لزكريا الأنصاري ج ٢ ص ٢٣ وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٣٣.

(١) الإلماع للقاضي عياض ص ٦٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٦.

(٣) الإلماع للقاضي عياض ص ٧٠ ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٥٦ والكفاية للخطيب

قال العينيّ شارح البخاريّ: «أراد البعض هذا شيخه الحميديّ، فإنه احتج في جواز القراءة على المُحدّث في صحة النقل عنه بحديث ضَمَام بن ثَعْلَبَة، فإنه قدم على النبيّ ﷺ، وسأله عن الإسلام، ثم رجع إلى قومه فأخبرهم به فأسلموا»^(١).

واختلفوا في مرتبة القراءة مع السَّماع على أقوال:

القول الأول: القراءة تساوي السَّماع.

وهو المحكي عن مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة ومعظم علماء الحجاز والكوفة ويحيى القطان وابن عيينة والزُّهريّ والبخاريّ. وحكاها الرّامهرمزيّ والخطيب عن عليّ بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما.

فيجوز فيها النقل بحدّثنا وأخبرنا وأنبأنا، كما يجوز في السَّماع من لفظ الشيخ، أي: دون أن يقول: قراءة على الشيخ.

القول الثاني: السَّماع مرجح على القراءة.

وهو قول جُمهور أهل المشرق وخراسان، وهو أحد قولي أبي حنيفة والشافعيّ، وهو مذهب مسلم بن الحجاج ويحيى بن يحيى التميميّ، وهو الذي صححه النوويّ والسيوطيّ.

وأبوا من تسميتها سماعاً، وسموها عرضاً، وذلك لأن التلميذ بقراءته على الشيخ كأنه يعرض عليه ما يقرؤه.

البغداديّ ٣٨٠ ومُقدّمة ابن الصّلاح ص ١٦٨ والخلاصة للطيّبيّ ص ١٠٢ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١١١ والتّقريب للنّوويّ، وشرحه: تدرّب الرّاي للسيوطيّ ج ٢ ص ١٢ وإرشاد الفحول للشّوكانيّ ص ٦٢ وشرح التّبصرة والتّدكرة للعراقيّ ج ٢ ص ٣١ والمُحدّث الفاصل للرامهرمزيّ ص ٤٢٠.

(١) عمدة القاريّ للعينيّ ج ٢ ص ١٧.

وأبوا من إطلاق (حَدَّثْنَا) فيها.

القول الثالث: القِرَاءَةُ مُرَجَّحَةٌ عَلَى السَّمَاعِ.

وهو أحد قولي أبي حَنِيفَةَ وابن أبي ذئبٍ وَرِوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ.

قالوا: قِرَاءَتُكَ عَلَى الْعَالَمِ خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْعَالَمِ عَلَيْكَ، وَاعْتَلَوْا:

بَأَنَّ الشَّيْخَ لَوْ غَلَطَ لَمْ يَتَهَيَّأَ لِلطَّلَافِ الرَّدِّ عَلَيْهِ^(١).

٣- الْمُنَاوَلَةُ

وهي أَنْ يَنَاقِلَ الشَّيْخُ تَلْمِيزَهُ كِتَابًا مِنْ سَمَاعِهِ.

وَالْمُنَاوَلَةُ نَوْعَانِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَقْتَرْنَ بِالْإِجَازَةِ.

وَذَلِكَ بِأَنْ يَدْفَعَ أَصْلَ الْكِتَابِ أَوْ نَوْعًا مُقَابِلًا عَلَيْهِ، وَيَقُولُ هَذَا سَمَاعِي فَارْوِهِ

عَنِي.

أَوْ أَنْ يَأْتِيَ التَّلْمِيزَ إِلَى الشَّيْخِ بِجُزْءٍ فِيهِ سَمَاعُهُ فَيَعْرِضُهُ عَلَى الشَّيْخِ وَهُوَ عَارِفٌ

مَتَيْقِظٌ ثُمَّ يَعِيدُهُ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ: هُوَ مِنْ مَرُورِيَّاتِي فَارْوِهِ عَنِي.

وَسَمَاهَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ عَرَضًا، وَلَمَّا سَمِيتِ الْقِرَاءَةُ عَرَضًا كَمَا سَبَقَ

سُمِّيَ هَذَا عَرَضُ الْمُنَاوَلَةِ، وَسَمِيَ ذَلِكَ عَرَضُ الْقِرَاءَةِ.

وَالرَّوَايَةُ بِهَا جَائِزَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ كَافَّةِ أَهْلِ النُّقْلِ وَالْأَدَاءِ وَالتَّحْقِيقِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ.

(١) التَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ، وَشَرْحُهُ: تَدْرِيبُ الرَّاويِ لِلشُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ١٤-١٥ وَالْإِمَاعُ لِلْقَاضِي

عِيَّاض ص ٦٩-٧٣ وَإِزْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ٦٢ وَمُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٦٨

وَالْكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٣٨٠ وَمَا بَعْدَهَا.

وهل المُناوَلَة في درجة السّماع؟ قولان:

القول الأول: إنّها في درجة السّماع.

وهو قول مالِك، والزُّهريّ، ورَبِيعَة الرّأي، ويحيى بن سَعِيد الأنصاريّ، ومُجاهِد، وأبي الرُّبَيْر، وابن عُيَيْنَة، وعَلَقَمَة، وإبراهيم، وقَتادة وغيرهم.

فيجوز فيها إطلاق حَدَّثَنَا وأخْبَرَنَا.

رَوَى الخَطِيبُ بإسناده إلى عُبيد الله بن عُمَر أنه قال: دفع إليّ ابن شَهَاب صحيفة، فقال: انسخ ما فيها وحدّث به عني، قلت: أو يجوز ذلك؟ قال: نعم، ألم تر إلى الرجل يشهد على الوصية ولا يفتحها؟ فيجوز ذلك ويؤخذ به^(١).

القول الثاني: إنّها منقطة عن السّماع والقراءة.

وهو قول الثَّوريّ، والأوزاعيّ، وابن المُبارك، وأبي حنيفة، والشّافعيّ، وأحمد، وإسحاق. وهو الذي صححه ابن الصّلاح والنّوويّ والعينيّ.

فيقال فيها: حَدَّثَنَا، وأخْبَرَنَا إجازة، أو مُناوَلَة وإجازة، وما أشبهه.

النوع الثاني: أن لا تقترن بالإجازة، بل يناوله الكتاب ويقتصر على قوله: هَذَا سَمَاعِي من فلان، ولا يقول: أروّه عني.

وفي جواز الرّواية بها قولان:

القول الأول: لا تجوز الرّواية بها.

وهو ما رجحه ابن الصّلاح، وحكاه عن غير واحد من الأُصوليّين والفُقهاء، وصححه النّوويّ والعينيّ.

(١) الكِفَايَة لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيّ ص ٤٦٧.

القول الثاني: تجوز الرواية بها.

وهو قول ابن الصباغ والرازي^(١).

٤- الكتابة

الكتابة نوعان:

النوع الأول: الكتابة المقترنة بالإجازة، نحو: أن يكتب الشيخ إلى التلميذ: سمعت من فلان كذا وقد أجزت لك أن ترويه عني، وكان خط الشيخ معروفاً.

وهذه في الصحة والقوة كالمُناوَلَة المقرونة بالإجازة^(٢).

النوع الثاني: الكتابة المجردة عن الإجازة.

وفي جواز الرواية بها قولان:

القول الأول: تجوز الرواية بالكتابة بعد ثبوت صحتها عند المكتوب إليه ووثوقه

بأنها عن كاتبها.

وهو قول الجمهور، ومن المتقدمين أيوب السختياني ومنصور بن المعتمر،

والليث بن سعد، وصححه ابن الصلاح، والنووي، والطبري، بحجة:

(١) انظر المُناوَلَة في: الإلماع للقاضي عياض ص ٧٩ والكفاية للخطيب البغدادي ص ٤٦٧ و٤٧٢ ومقدمة ابن الصلاح، وشرحها: التقييد والإيضاح للعراقي ص ١٩١-١٩٦ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٢٣ والخلاصة للطبري ص ١١٠ وعمدة القاري للعيني ج ٢ ص ٢٤ و٢٦ والتقريب للنووي، وشرحه: تدريب الراوي للسüyوطي ج ٢ ص ٤٤ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٣.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٢ والكفاية للخطيب البغدادي ص ٤٨٠ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٩٧-١٩٨ والتقريب للنووي، وشرحه: تدريب الراوي للسüyوطي ج ٢ ص ٥٥.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْلُغُ بِالْكِتَابَةِ إِلَى الْغَائِبِينَ كَمَا يَبْلُغُ بِالْخُطَابِ لِلْحَاضِرِينَ. وَكَانَ ﷺ يَكْتُبُ إِلَى عُمَّالِهِ تَارَةً وَيُرْسِلُ أُخْرَى.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ: الْآثَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فَمِنْ بَعْدِهِمْ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، لِأَنَّهَا بَعْدَ التَّأَكُّدِ أَنَّهَا مِنْ كِتَابَةِ الشَّيْخِ الْمُتَّقِظِ لِشَخْصٍ حَاضِرٍ لَدَيْهِ أَوْ غَائِبٍ عَنْهُ وَكَانَ الرَّسُولُ أَمِينًا ثِقَةً لَا تَقُلُّ عَنِ السَّمَاعِ.

لِذَلِكَ قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: إِنَّهَا أَقْوَى مِنْ مَجْرَدِ الْإِجَازَةِ.

وَقَالَ الْكِيَا الطَّبْرِيُّ: إِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ، قَالَ: لِأَنَّ الْكِتَابَةَ أَحَدُ اللِّسَانِينَ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: لَا تَجُوزُ الرَّوَايَةُ بِهَا.

وَهُوَ قَوْلُ الْمَازَرِيِّ وَالْمَآوَرِدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ وَالذَّارِقُطِيِّ.

وَكَيْفِيَةُ الرَّوَايَةِ بِهَا:

أَنْ يَقُولَ التَّلْمِيزُ: كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ.

وَوَصَفَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ الصَّحِيحُ اللَّائِقُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّحْرِي وَالنِّزَاهَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَخْبَرَنِي فُلَانٌ كِتَابَةً وَنَحْوَهُ.

أَمَّا إِطْلَاقُ حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا فِيهَا، فَلَمْ يَجُزْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْعَيْنِيُّ وَالنَّوَوِيُّ، لَكِنْ جُوزَهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَمَنْصُورٌ، وَجُوزَ آخَرُونَ: أَخْبَرَنَا دُونَ حَدَّثَنَا^(١).

(١) انظر عن الكتابة في: الكِفَايَةِ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ٤٨٠ والإِمْلَاعُ لِلْقَاضِي عِيَاضِ ص ٨٣ وإِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ٦٢-٦٣ ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٩٧ والخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيِّ ص ١١٢ والتَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ، وشرحه: تَدْرِيبُ الرَّايِ لِلشُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ٥٥ واختصار عُلُومِ الْحَدِيثِ لابن كثير، وشرحه: الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ١٢٥ وعُمْدَةُ الْقَارِي لِلْعَيْنِيِّ ج ٢ ص ٢٦.

٥- الإجازة

الإجازة أن يقول الشيخ لتلميذه: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِي هَذَا الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ، أَوْ هَذَا الْكِتَابَ، أَوْ هَذِهِ الْكُتُبَ.

والإجازة أنواع عديدة أعلاها:

أَنْ يُجِيزَ الشَّيْخُ فِي مَعِينٍ لِمَعِينٍ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لَكَ أَوْ لَكُمْ رِوَايَةَ الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ عَنِي.

وَفِي جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِهَا قَوْلَانِ:

القول الأول: تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا.

وهو قول الجُمهُور منهم الحسن البصريّ ونافع والزُّهريّ ومَكْحُولُ وابن جريح ومَالِكُ وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ، وَادْعَى الْبَاجِيّ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِهَا.

القول الثاني: لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا.

وهو قول شُعْبَةَ الَّذِي قَالَ: «لَوْ صَحَّتِ الْإِجَازَةُ لَبُطِلَتِ الرِّحْلَةُ»، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيِّ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي الشَّيْخِ الْأَصْفَهَانِيِّ، وَالْقَاضِي حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَالْمَآوَزِدِيُّ، وَالرُّوْيَانِيُّ، وَأَبِي طَاهِرِ الدَّبَّاسِ الْحَنْفِيُّ الْقَائِلُ: «مَنْ قَالَ لغيره: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِي فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَكْذِبَ عَلَيَّ».

وَأُجِيبُ:

أَنَّ الْإِجَازَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ بَطْلَانَ الرِّحْلَةِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الرِّحْلَةِ تَحْصِيلَ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ، وَقَدْ حَصَلَتْ بِالْإِجَازَةِ.

أَمَّا قَوْلُ الدَّبَّاسِ فَهُوَ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ تَحْصِيلِ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ هُوَ حَصُولُ

الثقة بالخبر، وهي هنا حاصلة^(١).

ويستحسن أن يكون المجيز عالماً بما يجيز به، وأن يكون المجاز له من أهل العلم، لئلا يوضع العلم عند غير أهله.

وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيه.

قال ابن عبد البر: «الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معين معروف لا يشكل إسناده، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك»^(٢).

كيفية الرواية بها:

ذهب الجمهور وصححه ابن الصلاح إلى أن التلميذ لا يجوز له في الإجازة إلا بقوله: حدّثني إجازة أو أخبرني إجازة، أي مقيداً بكلمة (الإجازة).

قال ابن دقيق العيد: وأجود العبارات في الإجازة أن يقول: أجاز لنا. واختار: أنه لا يجوز في الإجازة (أخبرنا) لا مطلقاً ولا مقيداً، لبعد دلالة لفظ الإجازة على الإخبار. وقيل: يجوز أن يقول: أنبأني^(٣).

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٣ والإلماع للقاضي عياض ص ٨٨ والكفاية للخطيب البغدادي ص ٤٤٩-٤٦٦ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٨٠ واختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه: الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ١١٩ والخلاصة للطبري ص ١٠٦ والتقريب للنووي، وشرحه: تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ٢٩ وعمدة القاري للعيني ج ٢ ص ٢٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٠ وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ٢ ص ٢٢٠ والخلاصة للطبري ص ١٠٩ والتقريب للنووي، وشرحه: تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ٤٣.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٤-١٩٥ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٤ والتقريب للنووي، وشرحه: تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ٥٢.

٦- الإعلام

هو أن يُعْلِمَ الشَّيْخُ تَلْمِيزَهُ أَنْ هَذَا الْكِتَابُ أَوْ الْحَدِيثُ سَمِعَهُ مِنْ فُلَانٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ.

وَفِي جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِهِ قَوْلَانِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ وَالظَّاهِرِيَّةِ وَابْنِ الصَّبَّاحِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ.

لَأَنَّ اعْتِرَافَ الشَّيْخِ بِهِ وَتَصْحِيحَهُ لَهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ كَتَحْدِيثِهِ لَهُ بَلْفُظِهِ وَقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ إِيَّاهُ وَإِنْ لَمْ يَجْزِهِ لَهُ، لِذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ إِلَى أَنَّ الشَّيْخَ لَوْ قَالَ لِتَلْمِيزِهِ: هَذِهِ رِوَايَتِي لَكِنْ لَا تَرَوْهَا عَنِّي، كَانَ لَهُ أَنْ يَرَوِيَهَا عَنْهُ كَمَا لَوْ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ وَالطَّيْبِيُّ، بِدَلِيلٍ: قِيَاسُهُ عَلَى (الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ)، فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا إِذَا أَدْنَى الشَّاهِدِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي بِأَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ.

وَرَدَّ الْقَاضِي عِيَّاضٌ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ:

١- إِنْ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ الْإِشْهَادِ وَالْإِذْنِ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا إِذَا سَمِعَ أَدَاؤَهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ فَفِيهِ اخْتِلَافٌ، وَالْحَدِيثُ عَنِ السَّمَاعِ وَالْقِرَاءَةِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِذْنٍ بِاتِّفَاقٍ.

٢- الشَّهَادَةُ تَفْتَرِقُ عَنِ الرِّوَايَةِ فِي أَكْثَرِ الْوُجُوهِ. وَيَشْتَرِطُ فِي الشَّاهِدِ أَوْصَافٌ لَا

تشرط في الرّاي^(١).

٧- الوصية

هي أن يوصي العالم قبل سفره أو قبل موته بكتاب من مرويّاته لشخص بروايته عنه^(٢). وهي صورة نادرة من صور التّحمّل.

وفي جواز الرّواية بها قولان:

القول الأول: تجوز الرّواية بالوصية.

وبه قال القاضي عياض، بحجّة:

١- إن أبا قلابة عبد الله بن يزيد الجرمي، المتوفى سنة ١٠٤هـ، أوصى بكتبه لأيوب السّخّتياني، المتوفى سنة ١٣١هـ، فجاء بها عدل راحلة، ودفع أيوب كراءها بضعة عشر درهماً، قال أيوب: فلما جاءني قلت لمحمّد (أي: ابن سيرين): جاءني كتب أبي قلابة فأحدث منها؟ قال: نعم، ثم قال: لا أمرك ولا أنهاك.

٢- إن في إعطاء الوصية للموصى له نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناوكة، وأنه قريب من الإعلام^(٣).

(١) الإلماع للقاضي عياض ص ١٠٨ ومُقَدِّمة ابن الصّلاح ص ١٩٨ والخلاصة للطّيبي ص ١١٢ والتّقريب للنّووي ج ٢ ص ٥٨ واختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه: الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ١٢٦.

(٢) مُقَدِّمة ابن الصّلاح ص ١٩٩ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٢٦ والإلماع للقاضي عياض ص ١١٥ والتّقريب للنّووي ج ٢ ص ٦٠.

(٣) الإلماع للقاضي عياض ص ١١٥-١١٦.

وخبر أبي قلابة، في: المُحدّث الفاصل للرّامهرمزي ص ٤٥٩-٤٦٠ والكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٠٣. وانظر مناقشته في: أصول الحديث لمحمّد عجاج الخطيب ص ٢٤٣.

٣- إنها نوع من الإجازة كما يظهر بأدنى تأمل، إن لم يكن أقوى من الإجازة المجردة، لأنه إجازة من الموصي للموصي له برواية شيء معين مع إعطائه إياه^(١).

٤- الوصية أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف، وهي معمول بها عند الشافعي وغيره^(٢).

القول الثاني: لا تجوز الرواية بالوصية إلا على سبيل الوجادة.

وهو قول الجمهور، وصوبه ابن الصلاح والنووي.

قال الخطيب: ولا فرق بين أن يوصي العالم لرجل يكتبه وبين أن يشتريها ذلك الرجل بعد موته في أنه لا يجوز له الرواية منها إلا على سبيل الوجادة، وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم^(٣).

ثم إن المجوز للرواية بالوصية أوجب التزام الموصي له عبارة الموصي عند الأداء، ولا يجوز أن يقول: حَدَّثَنِي فلان بكذا، لأنه لم يحدثه^(٤).

٨- الوجادة

هي أن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شخص من عاصره وعرف خطه، سواء لقيه أم لم يلقه، أو بخط من لم يعاصره لكنه استوثق من أن الكتاب صحيح النسبة إليه بشهادة أهل الخبرة أو بشهرة الكتاب إلى صاحبه، أو بسند الكتاب المثبت فيه، أو غير ذلك مما يؤكد

(١) الباعث الحديث لأحمد محمد شاكر ص ١٢٧.

(٢) التقریب للنووي ج ٢ ص ٦٠ وهي عبارة ابن أبي الدم في إنكاره على ابن الصلاح.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٠٤.

وانظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٩ والتقریب للنووي ج ٢ ص ٦٠.

(٤) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٤٣.

نسبة الكتاب إلى صاحبه.

كيفية النقل بها:

فإذا وجد التلميذ من هَذَا فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فُلان، أو في كتابه بخطه: حَدَّثَنَا فُلان، ويسوق الإسناد أو المتن، أو قرأت بخط فُلان عن فُلان، أي له أن يروي منه ما يشاء على سبيل الحكاية لا على سبيل السَّماع، لذلك نرى في مُسند الإمام أَحْمَد مما يرويّه ابنه عَبْدُ اللَّهِ قوله: «وجدت بخط أبي: حَدَّثَنَا فُلان...»، مع أن عَبْدَ اللَّهِ رَاوِيَهُ كتاب أبيه وتلميذه، وخط أبيه معروف له، وكتبه محفوظة عنده.

وإذا نقل من مصنف فلا يقل: قال فُلان، إلّا إذا وثق بصحة النسخة بمقابلته أو مُقَابَلَةً ثِقَةً لها، فإن لم يوجد هَذَا ولا نحوه فليقل: بَلَعَنِي عن فُلان، أو وجدت في نسخة من كتابه ونحوه، وهَذَا يَدُلُّ على أمانة السَّلَف فيما ينقلون ويروون.

قال ابن الصَّلَاح: وجازف بعضهم فأطلق فيه: حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنَا.

وانتقد ذَلِكَ على فاعله.

قيمتها:

والوَجَادَةُ الموثوق بها لا تقل قيمتها عن الإجازة بأنواعها، لأن الإجازة على حقيقتها إنما هي وَجَادَةٌ معها إذن من الشَّيْخ بِالرَّوَايَةِ، وجميع ما نقله اليوم من العُلُوم من مؤلفاتها إنما هو ضرب من الوَجَادَةِ، لتعذر شرط الرِّوَايَةِ فيها^(١).

(١) مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ٢٠٠-٢٠١ والتَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ ج ٢ ص ٦١ والكِفَايَةُ لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ص ٥٠٥ والخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيِّ ص ١١٣ واختِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لابن كَثِير، وشرحه: البَاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ١٢٧ وَأُصُولُ الْحَدِيثِ لِمُحَمَّدَ عِجَاجِ الخَطِيبِ ص ٢٤٤-٢٤٧.

الْعَمَلُ بِالْأَحْكَامِ الْوَارِدَةِ بِالنُّصُوصِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِطَرَقِ التَّحْمُلِ

في كل أنواع الرواية في الحديث من السَّماعِ إلى الإجازة يجب على الراوي العمل بما صح إسناده عنده من روايته من غير خلاف.

واختلف العلماء في الأنواع الأخيرة، وهي: الإعلام، والوصية، والوجادة، هل يجب العمل بما صح إسناده من الحديث المروي بها؟
الصحيح أنه واجب كوجوبه في سائر الأنواع^(١).
وأخيراً:

في هذا العرض السريع لطرق التحمل والتلقي ندرك تشدد العلماء المسلمين وعنايتهم في وضع ضوابط طرق التحمل، وقد نجم اهتمامهم هذا بقصد المحافظة على السنة النبوية واتصال السند والتثبت في التحمل والرواية، خاصة وإن وسائل التدوين في الصور الأولى كانت ضعيفة لا تقارن بما نحن عليه اليوم من طباعة ونشر^(٢).

ولم تعد هذه القواعد التي وضعها العلماء طرقاً للرواية ومقاييس لها خاصة بالحديث النبوي الشريف، بل تعدت إلى رواية الأخبار والشعر مما نراه في كتب التاريخ والأدب واللغة.

(١) الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ١٢٨.

(٢) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٤٧.

المبحث الثالث

رواية الحديث بالمعنى

اتفق العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، ولا خبيراً بما يحيل معانيها، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها، لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى، ويجب عليه أن ينقله كما هو. ومن نقل الاتفاق على ذلك الخطيب، وابن الصلاح، والنووي^(١).

أما إذا كان عالماً بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها، وبالترادف ونحو ذلك، فقد اختلفوا في رواية الحديث بالمعنى على قولين:

القول الأول: لا تجوز رواية الحديث بالمعنى، بل يجب نقل اللفظ بصورته.

وهو قول كثير من الفقهاء والأصوليين والمحدثين، بحجة:

١ - قوله ﷺ: «نَصَرَ الله امرأً سَمِعَ منا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٢).

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٠٠ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٦ والتقريب للنووي ج ٢ ص ٩٨.

وانظر: الأحكام للامدي ج ٢ ص ٩٣ واختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه: الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ١٤١ والإلماع للقاضي عياض ص ١٧٤.

(٢) حديث: نَصَرَ الله امرأً سَمِعَ منا حَدِيثًا... إلخ:

بهذا اللفظ في:

سنن الترمذي: أبواب العلم، ٧ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم ٢٨٤٧،

٢- قد يروي الراوي الحديث على معنى يستخرجه ويستدل عليه، وقد يتوهم ويغلط، وقد يصيب، ونحن غير مأمورين بتقليده وإن أصاب، فيجب لذلك روايته إياه على اللفظ، ليجتهد العلماء في القول بمعناه، اللهم إلا أن يقول الناقل: إني قد علمت ضرورة قصد النبي ﷺ بالمحتمل من كلامه إلى كذا وكذا، وإنه أراد ذلك بعينه دون غيره، فيقبل قوله ويزول حكم الاجتهاد في معنى اللفظ.

٣- لئلا يوقع في تغيير بعض الأحاديث، وخاصة التي قصد بها الإتيان باللفظ والمعنى جميعاً نحو التكبير والتشهد والأذان^(١).

القول الثاني: تجوز رواية الحديث بالمعنى.

وهو قول الجمهور من السلف والخلف، بحجة:

ج ٤ ص ٥٩٦، عن زيد بن ثابت. قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وبلفظ مقارب في:

سنن الترمذي: رقم ٢٨٤٨، عن عبد الله بن مسعود. وقال: حديث حسن صحيح.

وصححهما الشيخ شعيب.

وبلفظ مقارب أيضاً في:

سنن الترمذي: رقم ٢٨٤٩، عن ابن مسعود.

وسنن أبي داود: أول كتاب العلم، ١٠ باب فضل نشر العلم، رقم ٣٦٦٠، ج ٥ ص ٥٠١، عن زيد بن ثابت. قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح.

وتقدم الحديث بلفظ آخر في تمهيد هذا الكتاب ص ٢٣.

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٠١ و٣٠٤.

وانظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه: الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ١٤١ والمحدث الفاصل للرامهرمزي ص ٥٢٩ والإلماع للقاضي عياض ص ١٧٨ والتقريب للنووي السابق.

١- الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى.

٢- إن الله تعالى قص قصص الأنبياء السابقين، وذكر بعضها في مواضع بألفاظ مُخْتَلَفَةٍ والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي، وهو مخالف لها في التقديم والتأخير والزيادة والنقصان ونحو ذلك.

٣- اللفظ غير مقصود لذاته ونفسه، ولهذا كان النبي ﷺ يذكر المعنى في الكرات المتعددة بألفاظ مُخْتَلَفَةٍ، بل المقصود هو المعنى، ومع حصول المعنى فلا أثر لاختلاف اللفظ^(١).

لذلك كان ابن مسعود وأبو الدرداء وأنس رضي الله عنهم يتبعون الحديث إذا روه بالمعنى بقولهم: «أو كما قال» أو «أو نحو هذا» وما أشبهه^(٢).

وتفرغ عن القول بجواز رواية الحديث بالمعنى عدة أقوال، قيدت الجواز بقيود مُخْتَلَفَةٍ منها:

١- قيل: إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ، ليتمكّن من التصرف فيه.

٢- وقيل: إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسماً في ذهنه، فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه، بخلاف من كان مستحضر اللفظه^(٣).

٣- منع الرواية بالمعنى مقيد بأحاديث النبي ﷺ المرفوعة، ويجوز فيها سواها. وهو قول مالك، رواه عنه البيهقي في المدخل، وبه قال الخليل بن أحمد.

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٠١-٣٠٤ وتدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ٩٩-١٠١

ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٥٠ والإحكام للآمدي ج ٢ ص ٩٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٦ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٤١.

(٣) نزهة النظر لابن حجر العسقلاني السابق.

واستدل له بِحَدِيث: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ»، فإذا رواه بالمعنى فقد أزاله عن موضعه ومعرفة ما فيه^(١).

٤ - تجوز رواية الحديث بالمعنى للصحابة دون غيرهم.

وهو قول القاضي أبي بكر بن العربي، بحجة:

أن تجويز الرواية بالمعنى لكل واحد يؤدي إلى تبديل الحرف مكان الحرف، فيكون خروجاً من الأخبار بالجملة فتعتمد الثقة بالحديث.

بخلاف الصحابة فقد اجتمع فيهم أمران عظيمان:

أحدهما: الفصاحة والبلاغة، إذ جبلتْهم عريّة، ولغتهم سليقة.

والثاني: أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين، ألا تراهم يقولون في كل حديث: أمر رسول الله ﷺ بكذا، ونهى عن كذا، ولا يذكرون لفظه، وكان ذلك خبراً صحيحاً ونقلاً لازماً؟^(٢).

وهذا الخلاف في نقل الحديث باللفظ أو بالمعنى لا طائل تحته الآن، فقد استقر في العصور المتأخرة على منع الرواية بالمعنى عملاً، وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظراً^(٣)، فذهب القاضي عياض إلى أنه يجب سد باب الرواية بالمعنى، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن، وقد استشهد ابن حجر بقول القاضي عياض هذا على أن

(١) الباعث الحديث لأحمد محمد شاكر ص ١٤١ والكفاية للخطيب البغدادي ص ٢٨٨ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٦ وتدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ١٠١.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٢ ط ٣ والباعث الحديث لأحمد محمد شاكر ص ١٤٢ نقلاً عنه.

(٣) الباعث الحديث لأحمد محمد شاكر ص ١٤٣.

وانظر بحثاً مفصلاً عن رواية الحديث بالمعنى في: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٧.

الأوّلَى إيراد الحَدِيث بِالْفَظهِ دُونَ التَّصْرِيفِ فِيهِ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا نَرَاهُ جَارِيًا، وَلَا أَجْرَاهُ النَّاسَ فِيْمَا نَعْلَمُ فِيْمَا تَضَمَّنَتْهُ بَطُونُ الْكُتُبِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَغْيِرَ لَفْظَ شَيْءٍ مِنْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ، وَيُثَبِّتَ بَدْلَهُ فِيهِ لَفْظًا آخَرَ بِمَعْنَاهُ، فَإِنَّ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى رَخِصَ فِيهَا مِنْ رَخِصَ لَمَّا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنْ ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ وَالْجُمُودِ عَلَيْهَا مِنَ الْحَرَجِ وَالنَّصَبِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِيْمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ بَطُونُ الْأَوْرَاقِ وَالْكُتُبِ، وَلَأنَّهُ إِنْ مَلَكَ تَغْيِيرُ اللَّفْظِ فَلَيْسَ يَمْلِكُ تَغْيِيرَ تَصْنِيفِ غَيْرِهِ^(٢).
وَتَقْدُمُ أَيْضًا كَلَامُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَحِجَّتُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ.

وَالْمُتَّبِعُ لِلْأَحَادِيثِ يَجِدُ أَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَرَوُونَ بِالْمَعْنَى، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ حَرَصَ عَلَى أَدَاءِ اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ خَاصَّةً فِيْمَا يَتَعَبَّدُ بِلَفْظِهِ كَالْتَشَهُدِ وَالصَّلَاةِ وَجَوَامِعِ الْكَلِمِ.

كَمَا حَرَصَ التَّابِعُونَ عَلَى أَدَاءِ اللَّفْظِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُهُمْ، وَمُرْجِعُ الْاِخْتِلَافِ قُوَّةُ الْحِفْظِ وَضَعْفُهُ، وَلَكِنْهُمْ مَعَ ذَلِكَ فَهَمُّ أَهْلِ فَصَاحَةٍ وَبَيَانٍ، سَمِعُوا مَنْ شَهِدَ أَحْوَالَ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَمَّا مِنْ بَعْدِهِمْ فَالْغَالِبُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْدِثُونَ بِمِثْلِ مَا سَمِعُوا.

لِذَلِكَ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ النَّخْوِيُّ صَاحِبُ الْأَلْفِيَّةِ إِلَى الْاِحْتِجَاجِ بِهَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَى قَوَاعِدِ النَّحْوِ، وَاتَّخَذَهَا كَشَوَاهِدَ الشَّعْرِ، وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ، وَالحَقُّ مَعَ ابْنِ مَالِكٍ.

وَأَمَّا الْآنَ فَلَنْ تَجِدَ عَالِمًا يُمَيِّزُ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى عَلَى سَبِيلِ الْاِحْتِجَاجِ وَإِيرَادِ الْأَحَادِيثِ رِوَايَةً.

أَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّحَدُّثِ فِي الْمَجَالِسِ، فَيَجُوزُ وَيَنْبَغِي لِلْمُتَحَدِّثِ أَنْ يَقُولَ عَقِبَ

(١) نُزْهَةُ النَّظَرِ لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ ص ٥٠. وَقَوْلُ الْقَاضِي عِيَّاضٍ فِي كِتَابِهِ الْإِكْمَالُ لِشَرْحِ كِتَابِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ نَقَلَ نَصَّ كَلَامِهِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ صَقَرٍ فِي هَامِشٍ ص ١٨١-١٨٢ مِنْ كِتَابِ الْإِلْمَاعِ لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ.

(٢) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٢٦.

رِوَايَةُ الْحَدِيثِ عبارة: «أو كما قال»، أو كلمة تؤدي هَذَا المعنى، احتياطاً في الرِّوَايَةِ، خشية أن يكون الْحَدِيثُ مَرْوِيّاً بِالْمَعْنَى. وكذا إذا وقع في نفسه شك في لفظ ما يَرْوِيهِ ليبراً من عهده^(١).

(١) الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرٍ ص ١٤٣.

المبحث الرابع علم الجرح والتعديل

الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح

الجرح لغةً: مصدر جَرَحَه يَجْرَحُه إذا أحدث في بدنه جرحاً يسمح بسيلان الدم منه.

واصطلاحاً: هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته، أو يخل بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردّها.

والتجريح: وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها.

والعدل لغةً: ما قام في النفوس أنه مُستقيم. وتعديل الرجل تزكيته.

واصطلاحاً: هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما، فيقبل لذلك خبره وشهادته، إذا توفرت فيه بقية الشروط التي تقدمت في شروط الأداء.

والتعديل: وصف الراوي بصفات تُزكّيه، فتظهر عدالته، ويُقبل خبره.

وعلى هذا: فعلم الجرح والتعديل هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردّها.

وهو من أهم علوم الحديث إذ به يتميز الصحيح من السقيم^(١). وقواعد هذا العلم لم تكتب في بداية التصنيف في علوم الحديث، فالرّامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل، وهو أول مُصنّف في علوم الحديث، لم يتحدّث عن هذا العلم.

(١) القاموس المحيط، مادة (جرح) و(عدل)، وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٦٠.

ولعل الإمام الحَاكِمَ أول من كتب في علم الجَرْح والتَّعْدِيل في كتابه مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيث^(١)، وأحال على كتابه «الْمَدْخَل»، فذكر أنه فَصَّلَ القول هناك.

مشروعية الجَرْح والتَّعْدِيل

الجَرْح والتَّعْدِيل مشروع لِبَيَانِ أحوال الرُّوَاةِ وَأَدِلَّةٌ مشروعيته هي:

١- من الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ﴾ - الْحُجُرَات: ٦.

وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ - البقرة: ٢٨٢.

والمَرْضِيّ من الشهداء هو من ترضون دينه وأمانته، وليس يقبل الحديث بأقل من الشهادة.

٢- من الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ:

قوله ﷺ: «بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة»^(٢)، وهو جَرْح.

(١) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ٥٢.

(٢) حَدِيث: بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٣٨ باب لم يكن النَّبِيُّ ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً، رقم ٦٠٣٢، ص ١٢٩٤، عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وبلفظ: (... ائذنوا له، فلبئس ابن العشيرة، أو بئس رجل العشيرة...) في:

وقوله ﷺ: «نعم عبدُ الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله»^(١)، وهو تعديل.

٣- الإجماع:

أجمع الصحابة والتابعون وأتباعهم على جواز الجرح، مبينين في ما أثر عنهم من كلام أن حديث الرسول ﷺ دين، فتجب فيه الأمانة، ويجب نشر اسم الكذاب، ليتقى حديثه^(٢).

نشأة علم الجرح والتعديل

نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية في الإسلام، إذ لا يكون تحري الأخبار الصحيحة إلا بعد الوقوف على رواتها وتمييز الثقة من غيره.

لذلك تتبعوا الرواة وحياتهم العلمية، فعرفوا الحافظ والضابط والأطول مجالسة لمن روى عنه من غيره.

وقد وصلتنا أقوال كثيرة عن الصحابة والتابعين وأتباعهم في التعديل والتجريح،

صحيح مسلم: ٤٥ كتاب البر والصلة، ٢٢ باب مداراة من يتقى فحشه، رقم ٢٥٩١، ص ١٢٤٨، عن عائشة رضي الله عنها.

وورد بعده في صحيح مسلم حديث بلفظ: (بئس أخو القوم وابن العشيرة)، عن عائشة رضي الله عنها.

(١) حديث: نعم عبد الله خالد بن الوليد... إلخ، في:

سنن الترمذي: أبواب المناقب، ١٢٢ مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه، رقم ٤١٨١، ج ٦ ص ٣٧١، عن أبي هريرة. قال الترمذي: حديث غريب. وقال الشيخ شعيب: صحيح بشواهده.

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٨١ وما بعدها، وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٦١.

لا يجابي الناقد أخاً أو أباً أو غيره أمام حديث الرسول ﷺ.

سئل شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٦٠هـ، عن حديث حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، فقال: أخاف النار.

وسئل عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٣٤هـ، عن أبيه فقال: سلوا عنه غيري، فأعادوا المسألة، فأطرق ثم رفع رأسه، فقال: هو الدين، إنه ضعيف... .

وجرح أَبُو دَاوُدَ صَاحِبُ السُّنَنِ ابنه، فقال: ابني عَبْدُ اللَّهِ كَذَابٌ.

وكان يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ لا يتخرج من جرح أصحابه.

ولم يتورع هؤلاء عن نشر اسم المجروح، ولم يعدوا ذلك من قبيل الغيبة المحرمة، وإنما هو من الدين والنصيحة، لأن فيه حفظ الشريعة من شرور الكذابين والمجروحين.

قال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «سألت شُعْبَةَ وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَالثَّوْرِيَّ وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنِ الرَّجُلِ يَتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، فَقَالُوا: انشره فإنه دين».

وقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: «جاء أبو تراب النَّخَشَبِيُّ إِلَى أَبِي، فَجَعَلَ أَبِي يَقُولُ: فَلَانُ ضَعِيفٌ، فَلَانُ ثِقَةٌ. فَقَالَ أَبُو تراب: يَا شَيْخُ لَا تَغْتَبِ الْعُلَمَاءَ، فَالْتَفَتَ أَبِي إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ هَذَا نَصِيحَةٌ، لَيْسَ هَذَا غِيْبَةٌ».

وأشهر من تكلم في الرواة من التَّابِعِينَ وأتباعهم:

عَامِرُ الشَّعْبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٣هـ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١٠هـ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٥٧هـ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٦٠هـ، وَالثَّوْرِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٦١هـ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٧٥هـ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٣٣هـ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٣٤هـ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٤١هـ، وَالبُخَارِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٧٧هـ.

وهؤلاء وإن اشتهر كثير منهم في الفقه والحديث، إلا أن بعضهم غلب عليه الاهتمام بمعرفة الرجال ونقدتهم كشعبة وعبد الرحمن بن مهدي.

وقد نما التصنيف في علم الجرح والتعديل في القرنين الثالث والرابع، فبعض المصنّفات اختص بالضعفاء، وبعضها بالثقات، وبعضها جمع بين الثقات والضعفاء.

ولم يخلُ عصر من العصور منذ عصر الصحابة إلى العصور المتأخرة عن عدد كبير من الأئمة النقاد في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية يدافعون عن حديث الرسول الأعظم ﷺ وعن شريعته الغراء^(١).

المصنّفات في الجرح والتعديل

يمكن تصنيف هذه الكتب إلى ثلاثة أنواع^(٢):

١- كتب الضعفاء:

وأول من صنف فيهم: يحيى بن معين، المتوفى سنة ٢٣٣هـ، وعلي بن المديني، المتوفى سنة ٢٣٤هـ، ومحمد بن عبد الله البرقي الزهري، المتوفى سنة ٢٤٩هـ، ومحمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، في كتابه: الضعفاء الكبير، والضعفاء الصغير، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، المتوفى سنة ٢٥٩هـ، وأبو زرعة الرازي، المتوفى سنة ٢٦٤هـ، ومحمد بن أحمد حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، في كتابه «معرفة المجروحين من المحدثين»، وعبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥هـ، في كتابه «الكامل في ضعف الرجال»... وغيرهم كثير.

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمرى ص ٨٤ وما بعدها، وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٦٢-٢٦٤ والكفاية للخطيب البغدادي ص ٨٣ وما بعدها.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمرى ص ٩٠-١٢١.

ومن أجمع الكتب في الضعفاء كتاب «مِيزَانِ الاَعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ» للإمام الذَّهَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ، وقد طبع عدة مرات آخرها بأربع مجلدات بتَحْقِيقِ البجاوي، قال فيه ابن حَجَر: «إنه من أجمع كتب الضعفاء».

وكتاب «لِسانِ المِيزَانِ» لابن حَجَر العَسْقلَانِي، وقد ضمنه مِيزَانِ الاَعْتِدَالِ وزاد عليه. وطبع بالهند، في ستة أجزاء، ثم صُوِّرَ في لُبْنَانِ.

٢- كتب الثقات:

وأول من صنف فيهم:

أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، المُتَوَفَّى سنة ٢٦١هـ، وأبو العرب مُحَمَّد بن أحمد التميمي، المُتَوَفَّى سنة ٣٣٣هـ، ومُحَمَّد بن أحمد بن حَبَّان البُستِي، المُتَوَفَّى سنة ٣٥٤هـ، في كتابيه: الثقات، ومشاهير علماء الأمصار... إلخ.

٣- كتب جمعت بين الثقات والضعفاء:

ومن المُصَنَّفَاتِ في ذَلِكَ:

مُحَمَّد بن سَعْد، المُتَوَفَّى سنة ٢٣٩هـ، في كتابه «الطَّبَقَاتُ الكُبْرَى»، وطبع عدة طبعات. ويحيى بن مَعِين، المُتَوَفَّى سنة ٢٣٣هـ، في كتابيه «الرِّجَالُ والتَّارِيخُ والعِلَلُ». وعلي بن المديني، المُتَوَفَّى سنة ٢٣٤هـ، في كتابه «التَّارِيخُ». وأحمد بن حنبل، المُتَوَفَّى سنة ٢٤١هـ، في كتابه «العِلَلُ والرِّجَالُ». والبُخَارِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ، في كتبه «التَّارِيخُ الكَبِيرُ، والأَوْسَطُ، والصَّغِيرُ». وغيرها كثير.

ومن أجمع الكتب من هَذَا النوع كتاب «الجَرَحُ والتَّعْدِيلُ» لعبد الرَّحْمَنِ بن أبي حَاتِم الرَّاظِي، المُتَوَفَّى سنة ٣٢٧هـ، الذي جمع فيه أقوال المتقدمين، وأعمل فيه فكره في بَيَانِ الحكم من الأقوال المُتَعَارِضَةِ، وطبع بالهند، ثم طبع بالتصوير في لُبْنَانِ.

شُبُوت عدالة الرَّاوي وتَرْكِيتِه

تقدم أن العدالة شرط في الرَّاوي، وتعرف بالاختبار في الأحوال بطول الصحبة والمعاشرة والمُعَامَلَة، فإذا لم يعثر عليه بأنه فعل كَبِيرَة ولا على ما يقتضي التهاون بالدِّين والتساهل في الرِّوَايَة فهو ثِقَة وإلَّا فلا.

ولتَرْكِيتِ الرَّاوي طرق منها:

١ - أن تكون بخبر عدلَيْن، واتفق الجُمهُور على قبول خبرهما فيه، وأنه تعديل.

أما لو كان التَّعْدِيل من وَاحِد فقط ففيه قولان:

القول الأول: لا يقبل.

حكاه القَاضِي أَبُو بَكْرٍ عن أكثر الفُقهَاء من أهل المَدِينَة وغيرهم.

إلحاقاً لها بالشهادة.

القول الثاني: يقبل.

لأن القياس يوجب قبول كل عدل مرضي ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً، شاهداً أو مخبراً. وفي هذا القول تفريق بين الرِّوَايَة والشهادة.

وهو الذي صححه ابن الصَّلَاح واختاره الخَطِيب، وهو قول الأكثرين كما حكاه الأَمِدِيّ والصَّفِيّ الهِنْدِيّ.

والفرق بينهما:

أن التَّزْكِيَة تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشاهد عند الحَاكِم^(١).

(١) إِرْشَادُ الْمُحَوَّلِ لِلشُّوْكَانِي ص ٦٦ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، وشرحها: التَّقْيِيدُ والإِيْضَاحُ لِلْعِرَاقِيّ ص ١٣٧ والكِفَايَة لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيّ ص ١٦٠-١٦١ والخُلَاصَة لِلطَّيْبِيّ ص ٨٩

٢- أن يحكم الحاكم بشهادته.

وحكى الاتفاق على هذا ابن الحَاجِب والصَّفِيّ الهِنْدِيّ.

لأنه لا يحكم بشهادته إلا وهو عدل عنده.

قال القَاضِي: وهو أقوى من تَرْكِيتِه باللفظ.

لكن الآمِدِيّ قيده بما إذا لم يكن الحاكم ممن يرى قبول الفاسق الذي لا يكذب^(١).

٣- الاستفاضة فيمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة

والأمانة.

لأن الشَّاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التَّزْكِيَةِ متى لم يكونا مشهورين بالعدالة وكان

أمرهما مشكلاً ملتبساً، وقد صرح القَاضِي أَبُو بَكْرٍ البَاقِلَانِيّ بأن الاستفاضة أقوى من

تعديل الواحد والاثنين^(٢).

قال ابن الصَّلَاح: وهذا هو الصَّحِيح من مَذْهَبِ الشَّافِعِيّ وعليه الاعتماد في

أُصُولِ الْفِقْهِ^(٣).

ومن ذكره أهل الحديث أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ، وَمَثَلُ ذَلِكَ: بِمَالِكٍ وَشُعْبَةَ

وَالسُّفْيَانَيْنِ وَالْأَوْزَاعِيّ وَاللَّيْثُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٌ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَعَلِيٌّ بْنُ

والتَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ، وشرحه: تَدْرِيبُ الرَّاويِ لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٠١ والمنخول للغزالي

ص ٢٦٠ ونزّه النظر لابن حجر العسقلاني ص ٧٤ والإحكام للآمدي ج ٢ ص ٧٧.

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٦ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٩٧ وشرح

العُصْد ج ٢ ص ٦٦ والإحكام للآمدي ج ٢ ص ٧٩.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٧ والخلاصة للطبري ص ٨٩ والتقرير للنووي، وشرحه:

تَدْرِيبُ الرَّاويِ لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٠٢ والباعث الحديث لأحمد محمد شاكر ص ٩٣.

(٣) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١٣٧ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٦.

المَدِينِيّ ومن جرى مجراهم في نباهة الذُّكر واستقامة الأمر^(١).

سئل أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّةَ فَقَالَ: مِثْلُ إِسْحَاقَ يُسْأَلُ عَنْهُ؟
إِسْحَاقُ عِنْدَنَا إِمَامٌ مِنْ أَيْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ^(٢).

رَوَايَةُ الْمَجْهُولِ

وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: مجهول الحال، أي لا يعرف حاله ظاهراً ولا باطناً مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه. اختلفوا في روايته على أقوال:

القول الأول: روايته غير مقبولة.

وهو قول الجُمهُور كما حكاها ابن الصَّلَاح والنَّوَوِي وغيرهما.

القول الثاني: نقل روايته، اكتفاء بسلامته من التفسيق ظاهراً.

وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ.

القول الثالث: إن كان الرَّايان أو الرَّوَاة عنه لا يروون عن غير عدل قبل وإلاً فلا^(٣).

النوع الثاني: المستور، وهو العَدْلُ فِي الظَّاهِرِ، المَجْهُولُ الْعِدَالَةِ فِي الْبَاطِنِ. واختلفوا

(١) الْكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ١٤٧ وإرشاد الفُحُولُ لِلشُّوكَانِيِّ ص ٦٧ ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١٣٧ وَتَدْرِيبُ الرَّايِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) الْكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ١٤٨ وَالبَّاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ٩٣ وَتَدْرِيبُ الرَّايِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٠٢.

(٣) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١٤٤ وإرشاد الفُحُولُ لِلشُّوكَانِيِّ ص ٥٣ واختصار غُلُومِ الْحَدِيثِ لابن كَثِير ص ٩٧ وَالتَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ، وشرحه: تَدْرِيبُ الرَّايِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣١٦ وَالْخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيِّ ص ٩٣ وَشرح الْعَصْدُ ج ٢ ص ٦٤.

في روايته على أقوال:

القول الأول: يقبل ما لم يعلم الجرح.

وهو قول أبي حنيفة وبعض الشافعية، ورجح ذلك سليم بن أيوب، ووافقه ابن الصلاح.

لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي.

لكن المتأخرين من الحنفية قيدوا القول بالقبول بصدر الإسلام بغلبة العدالة على الناس إذ ذاك، قالوا: أما المستور في زماننا فلا يقبل لكثرة الفساد وقلة الرشاد.

القول الثاني: لا يقبل ما لم تعلم العدالة.

وهو قول الشافعي وحكاه إلكيا عن الأكثرين.

القول الثالث: الوقف إذا روى التحريم إلى ظهور حاله.

وهو قول الجويني^(١).

النوع الثالث: مجهول العين وهو من لم يشتهر ولم يرو عنه إلا راو واحد. واختلفوا

فيه على أقوال:

القول الأول: لا تقبل روايته.

وهو قول جمهور العلماء، ورجحه الشوكاني، قال: الحق أنه لا تقبل رواية

مجهول العين ولا مجهول الحال، واحتج بحجج منها:

أنه قد تقرر عدم قبول رواية الفاسق، ومجهول العين أو الحال يحتمل أن يكون فاسقاً

وأن يكون غير فاسق فلا تقبل روايته مع هذا الاحتمال، لأن عدم الفسق شرط في جواز

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٥ وإرشاد الفحول للشوكاني، واختصار علوم الحديث لابن

كثير، والخلاصة للطبري، السابقة.

الرّواية عنه، فلا بد من العلم بوجود هذا الشرط، وأيضاً وجود الفسق مانع من قبول روايته فلا بد من العلم بانتفاء هذا المانع.

القول الثاني: إن كان المنفرد بالرّواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهديّ وابن معين، فإنه تنتفي وترتفع عنه الجهالة العينية وإلا فلا.

وهو قول ابن عبد البرّ.

القول الثالث: إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتّعديل مع روايته عنه وعمله بما رواه قبل وإلا فلا.

وهو قول أبي الحسين بن القطّان.

وهذا هو ظاهر تصرف ابن حبان في ثقاته، فإنه يحكم برفع الجهالة برّواية واحدة، وحكي ذلك عن النسائيّ، وصححه ابن حجر^(١).

تعديل المبهم

اختلفوا في تعديل المبهم كقولهم: حدّثني الثقة، أو حدّثني العدل، على قولين:

القول الأول: لا يقبل.

وهو قول أبي بكر القفال والصّيرفيّ والقاضي أبي الطّيب الطّبريّ وأبي إسحاق الشّيرازيّ وابن الصّباغ والمآورديّ والرّويانيّ والخطيب البغداديّ، ورجحه ابن حجر والشّوكانيّ، بحجّة:

أنه وإن كان عدلاً عنده فربما لو سمّاه كان مجروحاً عند غيره.

(١) إرشاد الفحول للشّوكانيّ ص ٥٣-٥٤ ونزهة النّظر لابن حجر العسقلانيّ ص ٥٢ وتدريب الرّاي للسيوطيّ ج ١ ص ٣١٧.

القول الثاني: يقبل.

وهو قول أبي حنيفة، بحجة:

أنه مأمون في الحالتين حين سماه ووثقه، وحين وثقه وأبهمه^(١).

رواية التائب عن الفسق

إذا تاب الفاسق الذي ارتكب المعاصي، وعرفت عدالته بعد توبته، ورَوَى الأحاديث بعد توبته، قبلت روايته.

أما الْمُتَعَمِّدُ الكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إذا تاب عن كذبه، وعرفت عدالته بعده، ففي قبول روايته قولان:

القول الأول: لا تقبل روايته وتسقط جميع أَحَادِيثِهِ السَّابِقَةِ.

وهو قول أحمد بن حنبل، وأبي بكر الحُمَيْدِي شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، وأبي بكر الصِّرَفِيِّ، وأبي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ، كما نقله عنهم ابن الصَّلَاح وغيره.

لأن في رفض روايته حفاظاً على الشريعة الإسلامية وزجراً عن الكذب، إذ في الكذب ضرر عام قد تتغير به أَحْكَامُ الدِّينِ.

قال ﷺ: «من كذب عليّ مُتَعَمِّداً فليتبوأ مقعده من النار».

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٧ والكفاية للخطيب البغدادي ص ١٥٥، قال الخطيب فيه: «إذا قال العالم: كل من رَوَيْت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه، ثم رَوَيْت عن من لم يسمه فإنه يكون مُرَكَّباً له، غير أنا لا نعمل على تَرْكِيبِهِ لجواز أن نعرفه إذا ذكره».

وانظر أيضاً: نُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ ص ٥١ والتَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ، وشرحه: تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣١٠-٣١١ وَأَصُولُ الْحَدِيثِ لِمُحَمَّدٍ عَجَّاجِ الْخَطِيبِ ص ٢٧٢.

القول الثاني: تقبل.

وهو قول الإمام النَّوَوِيِّ، بِحُجَّة:

أن شهادته مقبولة، كالكافر إذا أسلم^(١).

ذكر السبب في الجرح والتَّعْدِيل

اختلفوا في قبول الجرح والتَّعْدِيل من دون ذكر السبب على أقوال:

القول الأول: لا بد من ذكر السبب في الجرح والتَّعْدِيل.

ورجحه الشُّوكَانِيُّ، بِحُجَّة:

أن الجراح والمُعَدِّل قد يظنان ما ليس بجراح جارحاً، وقد يظنان ما لا يستقل بإثبات العدالة تعديلاً، ولا سِيَّما مع اختلاف المذاهب في الأصول والفُرُوع، فقد يكون ما أبهمه الجراح من الجرح هو مجرد كونه على غير مذهبه وعلى خلاف ما يعتقده وإن كان حقاً، وقد يكون ما أبهمه من التَّعْدِيل هو مجرد كونه على مذهبه وعلى ما يعتقده وإن كان في الواقع مخالفاً للحق كما وقع ذلك كثيراً.

قال الشُّوكَانِيُّ: وعندني: إن الجرح المعمول به هو أن يصفه بضعف الحفظ أو بالتساهل في الرواية أو بالإقدام على ما يدل على تساهله في الدين.

(١) مُقَدِّمة ابن الصَّلَاح ص ١٥١ والتَّفْرِيْبُ لِلنَّوَوِيِّ، وشرحه: تَدْرِيبُ الرَّاي لِلشُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٢٩-٣٣٠ واختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه: الباعث الحثيث لأحمد مُحَمَّد شاكر ص ١٠١-١٠٢ وكشف الأسرار للبرذوي ج ٢ ص ٤٠٤.

وحديث: من كذب عليَّ مُتَعَمِّداً... إلخ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةٍ، عَنْ أَنَسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٥٤١، وَأُورِدَ فِيهِ طَرَقاً كَثِيرَةً جَدًّا، وَقَالَ: صَحِيحٌ.

والتَّعْدِيلُ المعمول به هو أن يصفه بالتحري في الرَّوَايَةِ والحفظ لما يَرَوِيهِ، وعدم الإقدام على ما يَدُلُّ على تساهله بالدِّينِ.

القول الثاني: لا يجب ذكر السبب فيهما إذا كان الجرح أو المُعَدِّلُ بَصِيرًا بِالْجَرَحِ والتَّعْدِيلِ، مرضياً في اعتقاده وأفعاله.

واختاره القاضي أبو بكر الأَمَدِيُّ، وجعل ابن كثير هَذَا في الأئمة المتصين لهذا الشأن للعلم بمعرفتهم واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح.

القول الثالث: يقبل التَّعْدِيلُ من غير ذكر السبب.

لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها من الأعمال الصالحة وترك المنكرات.

أما الجرح فلا بد من ذكر السبب.

لأن الجرح يحصل بذكر سبب واحد، ولا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر هل هو قاذح أو لا؟

وهو قول الشافعي ومالك والأئمة من حفاظ الحديث ونقاده كالبخاري ومسلم، وهو الذي اختاره ابن الصلاح والنووي وغيرهما.

القول الرابع: يقبل الجرح من غير ذكر السبب، ولا يقبل التَّعْدِيلُ إلا بذكر السبب.

لأن مطلق الجرح يبطل الثقة، ومطلق التَّعْدِيلُ لا يحصل الثقة، لتسارع الناس إلى الظَّاهر^(١).

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٨ والكفاية للخطيب البغدادي ص ١٦٥ و١٧٩ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٣٨ واختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه: الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ٩٤-٩٥ والخلاصة للطبري ص ٨٩ والتقريب للنووي، وشرحه:

الجرح المطلق

فإذا ورد الجرح المطلق كقول الجارح: ليس بثقة، أو ليس بشيء، أو هو ضعيف، فيجب عندئذ التوقف حتى يبحث المطلاع على حقيقة الحال في مطولات المصنفات في هذا الشأن كتهذيب الكمال للمزي وفروعه، وتاريخ الإسلام، وتاريخ النبلاء، وميزان الاعتدال للذهبي^(١).

تفسير الجرح عند تعارض الجرح والتعديل

إذا تعارض الجرح والتعديل ينبغي أن يكون الجرح حينئذ مفسراً^(٢).

تعارض الجرح والتعديل:

قد تتعارض أقوال العلّماء في جرح الرَّاوي وتعديله، لأن بعضهم يرى أن ذلك الرَّاوي كان فاسقاً فجرحه، ولكن الآخر رآه قد تاب فعدّله، أو أن بعضهم يرى أن ذلك الرَّاوي حافظ فعدّله، ولكن الآخر رآه ذا غفلة فجرحه.

فإذا تعارض الجرح والتعديل ولم يمكن الجمع بينهما، فللعلّماء في ذلك أقوال منها:

القول الأول: الجرح مُقدّم على التعديل.

وهو قول الجمهور كما نقله عنهم الخطيب والباجي وابن الصّلاح، وصححه الرّازي والاميدي وابن الصّلاح.

تدريب الرَّاوي للسيوطي ج ١ ص ٣٠٥-٣٠٧ والإحكام للاميدي ج ٢ ص ٧٨ وشرح العُصْد ج ٢ ص ٦٥.

(١) إرشاد الفحول للشوكاني السابق.

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٩٦.

لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل.

وقد استثنى أصحاب الشافعي من هذا: ما إذا جرحه بمعصية وشهد الآخر أنه قد تاب منها، فإنه يقدم في هذه الصورة التعديل، لأن معه زيادة علم.

القول الثاني: التعديل مُقدم على الجرح.

حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة وأبي يوسف.

لأن الجراح قد يجرح بما ليس في نفس الأمر جارحاً، والمعدل إذا كان عدلاً لا يعدل إلا بعد تحصيل الموجب لقبوله جرحاً.

القول الثالث: إذا تعارضا فلا يقدم أحدهما على الآخر إلا بعد الاطلاع على مرجح لأحد القولين.

حكى هذا القول ابن الحاجب.

قال الشوكاني: الحق الحقيقي بالقبول أن ذلك محل اجتهد للمجتهد، وقد قدمنا أن الراجح أنه لا بد من التفسير في الجرح والتعديل، فإذا فسر الجراح ما جرح به والمعدل ما عدل به، لم يخف على المجتهد الراجح منهما من المرجوح^(١).

جرح الأقران من الأئمة

قد يدور القرح بين الأقران من الأئمة المتعاصرين في حال المنافسة أو الغضب أو الحسد أو الخلاف المذهبي... إلخ.

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٨-٦٩.

وانظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٢ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٧٥ والخلاصة للطبري ص ٩٠ وتدريب الراوي للسبوطي ج ١ ص ٣٠٩-٣١٠ وشرح العضد ج ٢ ص ٦٥.

لذَلِكَ نهى السَّلَفُ عن أخذ أقوال بعضهم في الآخر، قال ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض، فإنهم يتغاïرون تغاير التيوس في الزرية».

وقد أجمع العُلَمَاءُ على أنه لا يؤخذ كلام بعضهم بالآخر بلا دليل، لأن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه بيينة عادلة تصحح بها جرحته على طريق الشهادات.

فوضعوا قاعدة: «عدم قبول جرح المعاصر لمعاصره بلا حجة».

وبذلك ردوا جرح الإمام مَالِكٍ في مُحَمَّد بن إِسْحَاق، وجرح أَحْمَد بن حَنْبَلٍ في الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ، وجرح سُفْيَانِ الثَّوْرِيِّ في أَبِي حَنِيفَةَ^(١).

المُعَدِّلُ وَالْجَارِحُ

اتفق العُلَمَاءُ على أن الرَّاوي العَدْلُ هو من كان أهلاً لأداء الرِّوَاية فتوفرت فيه الشروط السَّابِقة للرَّاوي، وهي: الإسلام، والبُلُوغ، والعدالة، والضبط.

وقد أجمع العُلَمَاءُ على أن الذين تولوا بَيَان أحوال الرِّوَاة وتَمْيِيز الصَّحِيح من السقيم، يجب أن تتوفر فيهم شروط الرَّاوي السَّابِقة.

قال ابن حَجَرٍ: وليحذر المتكلم في هَذَا الفن من التساهل في الجرح والتَّعْدِيل، فإنه إن عدل أحداً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من رَوَى حَدِيثاً وهو يظن أنه كذب. وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مُسْلِم بريء من ذَلِكَ، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً.

(١) جَامِع بَيَان العلم وفضله لابن عَبْدِ الْبَرِّ ج ٢ ص ١٨٥ وبحوث في تَارِيخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العُمَرِيِّ ص ٨٧-٨٨.

ولا بد أن يكون مع تلك الشروط السَّابِقَة عارفاً بأسباب الجرح والعدالة وغير مُتَعَصِّب ضد أحد من الرُّوَاة.

ومن لم يتم له هذا فلا يقبل منه القول في الرُّوَاة^(١).

مَنْهَجُ الْعُلَمَاءِ فِي بَيَانِ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ

كانت غَايَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ هُوَ حِفْظُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ وَالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ أَنْ تَتَنَاوَلَهَا يَدُ الْمُحَرِّفِينَ، لِذَلِكَ لَمْ يَتَنَاوَلُوا مِنْ أَحْوَالِ الرَّاوي إِلَّا الْجَانِبَ الْحَدِيثِيَّ الَّذِي يَهْمُهُمْ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ.

وقد تميز مَنْهَجُ هَؤُلَاءِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بِقَوَاعِدَ أَهْمُهَا:

١ - الأمانة، والنزاهة في الحكم.

فكانوا يذكرون ما للرَّاوي وما عليه، قال مُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ: «ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه، ولم تذكر محاسنه».

٢ - الدقة في البَحْثِ والحكم.

فكانوا يدققون في أَحْوَالِ الرَّاوي، ويذكرون سبب وهمه ووقت اختلاطه، وهل نشأ ضعفه عن وهن في دينه أو عن عدم الحفظ.

٣ - التزام الأدب في الجرح.

التزم أهل هذا العلم بالأدب الجم في نقدهم، وأقصى العبارات التي وردت عنهم: فُلَانٌ وَضَاعٌ، كَذَّابٌ، لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيمَ اللِّسَانِ.

(١) نُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ ص ٧٥.

وانظر: المنحول للغزالي ص ٢٦٥ وأصول الحديث لمُحَمَّدٍ عِجَاجِ الْخَطِيبِ ص ٢٦٨.

وكثيراً ما يوصي الأئمة تلاميذهم بالتزام الأدب في النقد.

قال المُرزي: سمعني الشّافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: إبراهيم، اكس ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء^(١).

ألفاظ الجرح والتّعديل

رُواة الأحاديث لم يكونوا على درجة واحدة في الحفظ والضبط والعلم، بل إن منهم من كان حاقداً يضع الأحاديث.

لذلك اعتنى العلماء بضبط حال هؤلاء الرّواة، ونتيجة تلك العناية:

كانوا يقولون في التّعديل:

أوثق الناس، وأضبط الناس، ولا يسأل عنه، ثقة ثقة، وثقة مأمون، وثقة حافظ، وثبت، ومُتّقن، وحجّة، وإمام، وصدوق، مأمون، لا بأس به، محله الصدق، صالح الحديث، شيخ، ليس ببعيد عن الصواب، صويلح، صدوق إن شاء الله.

وكانوا يقولون في التجريح:

أكذب الناس، ركن الكذب، كذاب، وضاع، هالك، متروك، ليس بثقة، ردّ حديثه، ضعيف جداً، ليس بشيء، لا يكتب حديثه، مضطرب الحديث، فيه مقال، ليس بحجّة، غيره أوثق منه.

لكن في المصنّفات القديمة لم تكن تلك الألفاظ التي تدل على جرح أو تعديل الرّواة موضع اتفاق بين أصحابها.

لذلك يجب الثّبت من ألفاظ العلماء في الجرح والتّعديل، ومعرفة مدلولها عند كل منهم.

(١) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٦٦-٢٦٧.

فمثلاً: يَحْيَى بن مَعِينٍ إذا قال: «ليس به بأس» فهو ثقة عند غيره، تطلق على من هو أدنى من ثقة.

والبُخَارِيُّ إذا قال في الرجل: «سكتوا عنه» أو «فيه نظر» فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولهذه الألفاظ مدلول آخر عند غيره.

قال الخطيب: أعلى العبارات في التعديل والتجريح أن يقال:

حُجَّةٌ أو ثقة، وأدناها أن يقال: كذاب. قال ابن كثير معقباً على قول الخطيب: «وبين ذلك أمور كثيرة يعسر ضبطها، وقد تكلم الشيخ أبو عمرو - أي: ابن الصلاح - على مراتب منها، وثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها.

ولكن فيما بعد أصبحت تلك الألفاظ ذات مدلول معين دقيق جعلها ابن أبي حاتم على شكل مراتب ذكرها في كتابه الجرح والتعديل^(١).

(١) مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلاح، وشرحها: التَّقْيِيدُ والإيضاح للعراقي ص ١٥٧-١٦٢ والخلاصة للطَّيْبِي ص ٩١ ونُزْهَةُ النَّظَر لابن حَجَر العسقلاني ص ٧١ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٠٥-١٠٦ والتَّقْرِيب للنَّوَوِي، وشرحه: تَدْرِيبُ الرَّاوي للسُّيُوطِي ج ١ ص ٣٤١-٣٥٠ وبحوث في تاريخ السُّنَّة المُشَرَّفَة لأكرم العَمَرِي ص ٨٥.

الفصل الثالث^(١)

أقسام الحديث

وفيه ثلاثة مباحث:

المَبْحَثُ الأول: الصَّحِيح، والحسن، والضعيف

المَبْحَثُ الثاني: المتواتر، والمشهور، والآحاد

المَبْحَثُ الثالث: الحديث القدسيّ

(١) كتبه الأستاذ الدكتور رشدي مُحَمَّد عليان رَحِمَهُ اللهُ.

المَبْحَثُ الأول

الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ

١- الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ

تعريف الحديث الصحيح

هو الحديث الذي اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا مُعَلَّلًا^(١).

وفي هذه الأوصاف احتراز عن المُرْسَل، والمُنْقَطِع، والمُعْضَل والشَّاذِّ، وما فيه عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، وما في راويه نوع جرح.

فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث.

ومتى قالوا: «هذا حديث صحيح» فمعناه أنه اتَّصَلَ سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما يتفرد بروايته عدلٌ واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول.

وكذلك إذا قالوا في حديث: «إنه غير صحيح» فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصحَّ إِسْنَادُهُ على الشرط المذكور^(٢).

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١٠ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٦٣ وَإِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ٦٤.

(٢) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١١ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٧٦.

أقسام الحديث الصحيح

ينقسم الحديث الصحيح إلى أقسام متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه.

أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

ثم ما انفرد به البخاري عن مسلم، ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء أيهما أرجح.

ثم ما انفرد به مسلم عن البخاري.

ثم صحيح على شرطهما ولم يُخرجه واحد منهما، ووجه تأخره عما أخرجه أحدهما تلقى الأمة له بالقبول.

ثم صحيح على شرط البخاري ولم يُخرجه.

ثم صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجه.

ثم صحيح عند غيرهما، وليس على شرط واحد منهما، مستوفى فيه الشروط السابقة^(١).

أمثلة من الحديث الصحيح^(٢)

١ - عن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ ج ١ ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) للاطلاع على المزيد من الأحاديث الصحيحة راجع: صحيح البخاري ومسلم، فكل ما ورد فيهما صحيح.

ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١).

٢- عن ابن عمر قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رَمَضَانَ»^(٢).

٣- عن أبي أيوب، قال: جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: دلني على عمل أعمله يدينني من الجنة، ويباعدني من النار، قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك». فلما أدبر قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إن تمسك بما أمر به دخل الجنة». وفي رواية ابن أبي شيبَةَ: «إن تمسك به»^(٣).

٤- عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يا مُعَاذُ، أتدري ما حق الله على العباد؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: أن يُعْبَدَ اللهُ ولا يُشْرَكَ به شيءٌ»، قال: أتدري ما

(١) حديث: إنما الأعمال بالنيات... إلخ:

تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ٣١.

(٢) حديث: بني الإسلام على خمس... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٢ كتاب الإيمان، ٢ باب دعاؤكم إيمانكم، رقم ٨، ص ١٥.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١ كتاب الإيمان، ٦ باب بني الإسلام على خمس، رقم ١٦، ص ٣٨.

(٣) حديث: دلني على عمل أعمله... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١ كتاب الإيمان، ٥ باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة...، رقم ١٢،

ص ٣٧.

حقهم عليه إذا فعلوا ذلك؟ فقال: الله ورَسُولُهُ أعلم، قال: أن لا يعذبهم»^(١).

٢- الْحَدِيثُ الْحَسَنُ

تعريف الحديث الحسن

الحَسَنُ ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتهر رِجَالُهُ، أو هو ما اتَّصَلَ سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشُّدُوزِ والعِلَّةِ^(٢).

وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.

وقال بعض المتأخرين: «الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث

الحسن، وَيَصْلُحُ لِلْعَمَلِ بِهِ»^(٣).

(١) حَدِيث: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَاد... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ١٠ باب من لقي الله بالإيمان...، رقم ٣٠، ص ٤٦.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٧ كتاب التَّوْحِيد، ١ باب ما جاء في دعاء النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتِهِ...، رقم

٧٣٧٣، ص ١٥٤٩.

(٢) أهم ما في هذا التعريف لرفع الالتباس بين الصَّحِيح والحسن، أن العدل في الحسن خفيف

الضبط، بينما هو في الصَّحِيح تام الضبط. وكلا القسمين سالم من الشُّدُوزِ والعِلَّةِ، وكلاهما يحتاج به ويستشهد بمضمونه.

(٣) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ٢٦ وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ ج ١ ص ١٥٣ ومباحث في علوم

الحديث لصبحي الصالح ص ١٥٦.

أقسام الحديث الحسن

ينقسم الحديث الحسن إلى قسمين:

الأول: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مُغَفَّلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو مُتَّهَم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تَعَمُّدُ الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مُفَسِّق. ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأن رُوِيَ مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا أو مُنْكَرًا.

الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصَّحِيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما ينفرد به من حديثه مُنْكَرًا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًّا أو مُنْكَرًا، سَلَامَتُهُ من أن يكون مُعَلَّلًا^(١).

أمثلة من الحديث الحسن

١ - عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: العلم خير من العبادة، وملاك الدين الورع^(٢).

٢ - عن معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أيما راع غش رعيته، فهو في النار^(٣).

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ٢٧-٢٨ وتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلشُّيُوطِيِّ ج ١ ص ١٥٨.

(٢) حَدِيث: العلم خير من العبادة... إلخ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٣٥٢، وقال: حديث حسن.

(٣) حَدِيث: أيما راع غش رعيته... إلخ:

رواه ابن عساکر. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ١٧٩، وقال: حديث حسن.

٣- عن أنس، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عِيَابِ النَّاسِ...»^(١).

٤- عن أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ، رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

٣- الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ

تعريف الحديث الضعيف

كل حَدِيثٍ لم يَجْمَعْ فِيهِ صفاتُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، ولا صفاتُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، المذكورات فيما تقدم، فهو حَدِيثٌ ضَعِيفٌ^(٣).

أقسام الحديث الضعيف

يتفاوت الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ بحسب شدة ضعف رواته وخفته، وبحسب

(١) حَدِيث: طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ... إلخ:

أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٣٢٧، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) حَدِيث: مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ، ٢٠ بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبِّ عَنِ الْمُسْلِمِ، رَقْمٌ ٢٠٤٤، ج ٤ ص ٥٥. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَحَسَنُهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ أَيْضًا.

(٣) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٧ وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ١٧٩ وَجَوَاهِرُ الْأُصُولِ لِأَبِي الْفَيْضِ ص ٢٤ وَالْبَاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ٤٤.

بُعْدِهِ من شروط الصحة، ومنه: الْحَدِيثُ الشَّاذُّ^(١)، والمقلوب^(٢)، والمُعَلَّلُ^(٣)، والمُضْطَرَبُ^(٤)، والمُرْسَلُ^(٥)، والمُنْقَطِعُ^(٦)، والمُعْضَلُ^(٧)، والمُنْكَرُ^(٨)، والموضوع^(٩)،

(١) الشَّاذُّ: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أَوْلَى منه. / نُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ ص ١٤ والباعث الحِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ٥٦.

(٢) المقلوب: هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد، فقدم ما حقه التأخير، أو أخر ما حقه التقديم، أو وضع شيئاً مكان شيء، ويتضح من هذا أن القلب يكون في المتن كما يكون في الإسناد.

(٣) المُعَلَّلُ: هو الحديث الذي اكتشفت فيه علةٌ تقدح في صحته، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل. / نُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ ص ٢١.

(٤) الحديث المُضْطَرَبُ: هو الذي تتعدد رواياته وهي متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح، ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وضبطهم. / مباحث في علوم الحديث لصبيحي الصالح ص ١٨٧.

(٥) الحديث المُرْسَلُ: هو ما سقط منه الصحابيُّ كقول نافع: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، ونحو ذلك. وسبب ضعفه فقد الاتصال في السند. وإنما سُمِّيَ مُرْسَلاً، لأن رواه أرسله وأطلقه فلم يقيده بالصحابي الذي تحمله من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٦) الحديث المُنْقَطِعُ: هو الذي سقط من إسناده رجل، أو ذكر فيه رجل مبهم، وسبب ضعفه فقد الاتصال في السند، فهو كالمُرْسَل من هذه الناحية. / مباحث في علوم الحديث لصبيحي الصالح ص ١٦٨ والباعث الحِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ٥٠.

(٧) الحديث المُعْضَلُ: هو الذي سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي، ويعتبر قسماً من المُنْقَطِعِ لكن بوجه خاص لأن كل مُعْضَل مُنْقَطِع، وليس كل مُنْقَطِع مُعْضَلاً، وفقد الاتصال في سنده هو سبب ضعفه كما قلنا في المُرْسَل والمُنْقَطِع. / مباحث في علوم الحديث لصبيحي الصالح ص ١٦٩ والباعث الحِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ٥١.

(٨) الحديث المُنْكَرُ: هو الحديث الذي يَرَوِيهِ الضعيف مخالفاً رِوَايَةَ الثَّيِّقَةِ، وهو يباين الشَّاذَّ. وقال بعضهم: المُنْكَرُ هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف مثله من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر. / نُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ ص ١٤ والباعث الحِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ٥٨.

(٩) الحديث الموضوع: هو الحديث المناقض للأصول، يعني أن يكون خارجاً عن دواوين

وغير ذلك^(١).

أمثلة من الحديث الضعيف

١ - عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يأتي على الناس زمان يكون المؤمن فيه أذلَّ من شاته^(٢).

٢ - عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ما أُمِرْتُ بتشديد المساجد^(٣).

الإسلام من المَسَانِيد والكتب المشهورة. نقل السُّيُوطِي في التَّدْرِيب عن ابن الجَوْزِيِّ قال: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يبين المَعْقُول، أو يخالف المَنْقُول، أو يناقض الأُصُول، فاعلم أنه موضوع». / الباعث الحِيثُ لأحمد مُحَمَّد شاكر ص ٧٨.

(١) تَدْرِيب الرَّاوي للسُّيُوطِي ج ١ ص ١٨٠-١٨١ ومُقَدِّمة ابن الصَّلَاح ص ٣٨ وجَوَاهِر الأُصُول لأبي الفيض ص ٢٦.

(٢) حَدِيث: يأتي على الناس زمان... إلخ:

رواه ابن عَسَاكِر. / الجامع الصَّغِير للسُّيُوطِي ص ٥٨٩، وقال: حَدِيث ضعيف.

(٣) حَدِيث: ما أُمِرْتُ بتشديد المساجد:

رواه أبو دَاوُد. / الجامع الصَّغِير للسُّيُوطِي ص ٤٧٩، وقال: حَدِيث ضعيف.

المبحث الثاني

المتواتر والمشهور والآحاد

١- الحديث المتواتر

تعريف الحديث المتواتر

الحديث المتواتر هو ما رواه جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، وهكذا حتى النبي ﷺ^(١). والمتواتر قطعي الثبوت، وهو بمنزلة العيان، يجب العمل به، ويكفر جاحده^(٢).

أقسام الحديث المتواتر

يقسم الحديث المتواتر إلى قسمين:

١- متواتر لفظي: وهو ما رواه بلفظه جمع كثير، لا يتوهم تواطؤهم على الكذب، من أوله إلى منتهاه.

٢- متواتر معنوي: وهو ما اتفق نقلته على معناه من غير مطابقة في اللفظ.

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ٢٤١ وَنُزْهَةُ النَّظَر لابن حَجَر العَسْقَلَانِي ص ٢٣.

(٢) أَصُولُ الْحَدِيثِ لِمُحَمَّدٍ عَجَّاجِ الْخَطِيبِ ص ٣٠١.

أمثلة من الحديث المتواتر

١ - مثال المتواتر اللفظي:

قوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». قال ابن الصّلاح: رواه اثنان وستون صحابياً وقيل غير ذلك^(١).

وقوله ﷺ: «نَصَرَ اللهُ عبداً سمع مقالتي»، رواه نحو ثلاثين^(٢).

٢ - مثال المتواتر المعنوي:

أحاديث رفع اليدين في الدعاء، وأحاديث الشفاعة^(٣).

٢ - الحديث المشهور

تعريف الحديث المشهور

المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر، سُمِّيَ بذلك لوضوحه^(٤).

وهو عند الأصوليين: ما رواه من الصحابة عدد لا يبلغ حد التواتر، ثم تواتر بعد الصحابة ومن بعدهم^(٥).

(١) تدریب الراوي للشيوطي ج ٢ ص ١٧٧، وفيه أساء من رواه من الصحابة.

(٢) تدریب الراوي للشيوطي ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) مقدمة ابن الصّلاح ص ٢٤٢ ومجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١٨ ص ١٦ وتدریب الراوي للشيوطي ج ٢ ص ١٨٠.

(٤) تدریب الراوي للشيوطي ج ٢ ص ١٧٣ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٥.

(٥) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٣٠٢ والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ١٥٠.

والمشهور دون المتواتر، وهو يوجب علم طمأنينة، أي ظناً قريباً من اليقين، فيجب العمل به، لكنه لا يكفر جاحده.

أقسام الحديث المشهور

ينقسم الحديث المشهور إلى: صحيح، وغير صحيح. ومنه مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومنه مشهور بين أهل الحديث وغيرهم.

أمثلة من الحديث المشهور

١ - مثال المشهور الصحيح:

أ. عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلُّوا وأضلُّوا»^(١).

ب. عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل»^(٢).

(١) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ٩٢ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ١٧٤.

وَحَدِيث: إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً... إلخ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١١٤، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ٩٢ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ١٧٤.

وَحَدِيث: من أتى الجمعة فليغتسل. في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ، ٣ باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، رقم ٤٩٨، ج ٢ ص ٤٥. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ: أَبْوَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ...، ٨٠ باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، رقم

٢- مثال المشهور الحسن:

قول رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم». قال المزي: له طرق يرتقي بها إلى رتبة الحسن^(١).

٣- مثال المشهور بين أهل الحديث خاصة:

ما روي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ بعد الركوع شهراً يدعو على رِغْلٍ وذُكْوَانٍ. ويقول: عُصِيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(٢).

١٠٨٨، ج ٢ ص ١٨٩. قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح.

وللحديث ألفاظ أخرى في: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن النسائي. ذكر أرقامها الشيخ شعيب.

(١) تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ١٧٤.

وحديث: طلب العلم فريضة... إلخ:

تقدم تخريجه في تمهيد هذا الكتاب ص ١٥.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي السابق.

وحديث: قَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ بعد الركوع شهراً... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٦٤ كتاب المغازي، ٢٨ باب غزوة الرجيع ورغل وذكوان وبئر معونة، رقم ٤٠٩٤، ص ٨٥٨.

وبلفظ مقارب في:

صحيح البخاري: ١٤ كتاب الوتر، ٧ باب القنوت قبل الركوع وبعده، رقم ١٠٠٣، ص ٢١٥.

وصحيح مسلم: ٥ كتاب المساجد، ٥٤ باب استحباب القنوت في جميع الصلاة...، رقم ٦٧٧، ص ٣٠٤.

وفي الأبواب الثلاثة المذكورة ألفاظ متقاربة عديدة.

٤ - مثال المشهور بين أهل الحديث وغيرهم من العلماء والعوام:

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمُهَاجِر من هَجَرَ ما نهى الله عنه»^(١).

٥ - مثال المشهور عند الفقهاء:

عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»^(٢).

٦ - مثال المشهور عند الأصوليين:

قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ عن أُمَّتِي الخطأ والنسيان وما استُكْرِهُوا عليه»^(٣).

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ٢٣٩-٢٤٠ وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ١٧٤.

وَحَدِيثُ: الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ... إلخ:

بِهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٢ كتاب الإيمان، ٤ باب المسلم من سلم المسلمون...، رقم ١٠، ص ١٦.

وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٢٦ باب الانتهاء عن المعاصي، رقم ٦٤٨٤، ص ١٣٧٩.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١ كتاب الإيمان، ١٤ باب بَيَانِ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ...، رقم ٤٠، ص ٤٩،
عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وفيه عن جابر وأبي موسى أيضاً.
(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ السَّابِق.

وَحَدِيثُ: أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وابن مَاجَةَ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ١٠،
وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٣) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ السَّابِق.

٧- مثال المشهور عند النُّحاة:

قول رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصْهُ»^(١).

٨- مثال المشهور عند العامة:

عن أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»^(٢).

٣- حَدِيثُ الْآحَادِ

تعريف حَدِيثِ الْآحَادِ

حَدِيثُ الْآحَادِ هُوَ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ أَوِ الْإِثْنَانِ فَأَكْثَرُ، مِمَّا لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِ شُرُوطُ الْمَشْهُورِ أَوْ الْمُتَوَاتَرِ، وَلَا عِبْرَةٌ لِلْعَدَدِ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَحَدِيثٌ: رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ... إلخ:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ ثَوْبَانَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٢٧٣، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(١) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ السَّابِقِ.

وَحَدِيثٌ: نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ... إلخ:

قَالَ الْعِرَاقِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا يَوْجَدُ هَذَا اللَّفْظُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ. / تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ١٧٤.

(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ١٧٤-١٧٥.

وَحَدِيثٌ: مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ... إلخ:

صَحِيحٌ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ / الْجِهَادِ، ٣٨ بَابُ فَضْلِ إِعَانَةِ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ...، رَقْمٌ ١٨٩٣، ص ٩٣٨.

وهو دون المتواتر والمشهور^(١)، وهو يفيد الظن ويوجب العمل به متى توفرت فيه شروط القبول، وعلى هذا جمهور العلماء^(٢).

أقسام حديث الآحاد

ينقسم حديث الآحاد إلى قسمين:

- ١ - مقبول: وهو ما توافرت فيه شروط القبول.
 - ٢ - مردود: وهو ما فقد تلك الشروط أو بعضها^(٣).
- ويندرج تحت كل قسم من هذين القسمين أنواع كثيرة، تتفاوت قوة وضعفاً بتفاوت أحوال الرواة والمرويات^(٤).

أمثلة من حديث الآحاد^(٥)

- ١ - عن الحسن بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: حفظتُ من رسول الله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة»^(٦).

- (١) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٣٠٢.
- (٢) انظر: المستصفى للغزالي ج ١ ص ٩٣-٩٩ والإحكام للآمدي ج ٢ ص ٤٩-٦٠.
- (٣) نزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٦.
- (٤) وللمزيد انظر: نزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٦.
- (٥) أكثر الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ والمُدَوَّنة في الصحاح وكتب السنن هي أحاديث آحاد، وتليها الأحاديث المشهورة وهي قليلة بالنسبة لأحاديث الآحاد، وتليها الأحاديث المتواترة تواتراً معنوياً وهي قليلة جداً وتنحصر في السنن العملية. وأما المتواترة تواتراً لفظياً فتكاد تكون نادرة.

- (٦) حديث: دع ما يريبك... إلخ:

رواه أحمد في مسنده، والترمذي، وابن حبان في صحيحه. / الجامع الصغير للسيوطي ص ٢٥٧، وقال: حديث صحيح.

٢- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللهم مُصَرِّفَ القلوب، صَرِّفْ قلوبنا على طاعتك»^(١).

٣- عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لرجل وهو يعظه: «اغتنم خمساً قبل خمس: حياتك قبل موتك، وصحتك قبل سقمك، وفراغك قبل شغلك، وشبابك قبل هرمك، وغناك قبل فقرك»^(٢).

(١) حَدِيث: اللهم مُصَرِّفَ القلوب... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيح مُسْلِم: ٤٦ كتاب القدر، ٣ باب تصريف الله تعالى القلوب...، رقم ٢٦٥٤، ص ١٢٧٤.

(٢) حَدِيث: اغتنم خمساً قبل خمس... إلخ:

رواه الحاكم في مُسْتَدْرَكه، والبيهقي في شُعَب الإيمان، عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَحْمَد في مُسْنَدَه في الزهد، وأبو نُعَيْم في الحِلْيَة، والبيهقي في شُعَب الإيمان، عن عمرو بن مَيْمُون مُرْسَلًا. / الجَامِع الصَّغِير لِلشُّيُوطِيِّ ص ٧٨، وقال: حَدِيث حسن.

المبحث الثالث الحديث القدسي

تعريف الحديث القدسي

الحديث الذي يرويه الرسول ﷺ مصدراً بما يفيد حكايته عن الله سبحانه، مثل: «قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن الله عز وجل...»، أو: «قال الله تعالى، فيما رواه عنه رسول الله ﷺ...» يسمى بالحديث القدسي، أو الإلهي، أو الرباني^(١).

ونسبة الحديث إلى القدس وهو الطهارة والتنزيه، وإلى الإله أو إلى الرب، لأنه صادر عن الله عز وجل من حيث إنه الموحى به، أو المتكلم به أولاً.

وأما كونه حديثاً، فلأن الرسول ﷺ هو الحاكي له عن الله تعالى، بأسلوب يختلف اختلافاً ظاهراً عن أسلوب القرآن الكريم^(٢).

وقد أجمع العلماء على أن معاني ما صح من الأحاديث القدسية هي من عند الله تعالى.

ثم اختلفوا بعد ذلك في (لفظ) الحديث القدسي: أهو من كلام الله تعالى، أم من كلام الرسول ﷺ؟^(٣).

فقال بعض: إن الألفاظ في الحديث القدسي من عند الله تعالى، لا من عند الرسول ﷺ، لأن الله هو المتكلم به أولاً والمنشئ له، والرسول ﷺ لا ينسب إلى الله إلا ما نسبته الوحي إلى الله عز وجل. وإذا كان الحديث القدسي ينسب في الجملة إلى الرسول

(١) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٨-٢٩.

(٢) مباحث في علوم الحديث لصبحي الصالح ص ١١.

(٣) أدب الأحاديث القدسية لأحمد الشرباصي ص ٧-٩.

ﷺ، فهذه النسبة نسبة إخبارية، لأن الرسول ﷺ هو الذي أخبر الناس بهذا الحديث. وعلى هذا الرأي يكون الحديث القدسي من عند الله لفظاً ومعنى، وليس للرسول سوى الإخبار به.

وقال كثير: إن لفظ الحديث القدسي من عند الرسول، وإنما نسب إلى الله لأن معناه قد أوحى به من عند الله، وإن الله قد فوض نبيّه بأن يبلغ عنه، وينسب الحديث إليه إشعاراً بأهميته، وزيادة في التأكيد عليه، وتمييزاً له عن الحديث النبوي.

وعلى هذا الرأي يكون معنى الحديث القدسي من عند الله، ولفظه من عند الرسول. وفي هذا يقول أبو البقاء: «إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلي، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول، ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام»^(١).

وهو ما نرجحه، لأن مما لا شك فيه أن الرسول قد روى بعض الأحاديث القدسية بمعناها لا بلفظها كما في الحديث الذي جاء بهذه الصورة: «قال رسول الله ﷺ: أتاني آت من ربي فأخبرني أو قال: فبشرني أنه من مات من أمّتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»، فهذه العبارة التي قالها الرسول ﷺ لا يمكن أن تكون حكاية لنفس الألفاظ التي أوحيت إليه^(٢).

القرآن والحديث القدسي

فرّق العلماء بين القرآن الكريم والحديث القدسي بعدة فروق، أهمها^(٣):

١ - القرآن الكريم ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلي، أي: ينزل به الملك

(١) الكليات لأبي البقاء ص ٧٢٢.

(٢) أدب الأحاديث القدسية لأحمد الشرباصي ص ٨.

(٣) أدب الأحاديث القدسية لأحمد الشرباصي ص ٩-١٠ وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٩.

من عند الله، في حين لا ينحصر الحديث القدسي بالوحي الجلي، بل يجوز أن ينزل بأي كيفية من كيفيات الوحي، كرويا النوم، والإلقاء في الرؤى، وعلى لسان الملك.

٢- إن القرآن يتجلى فيه الإعجاز والتحدي، بخلاف الحديث القدسي، فإنه غير معجز، ولم يتحد به.

٣- إن القرآن هو كلام الله المتعبد بتلاوته في الصلاة وغيرها، وليس كذلك الحديث القدسي.

٤- إن القرآن متواتر اللفظ في نقله، بخلاف الحديث القدسي، لأنه مروى عن طريق الآحاد.

٥- إن القرآن لا تجوز روايته ولا تلاوته بالمعنى، بخلاف الحديث القدسي، فإنه تجوز روايته بالمعنى.

الحديث القدسي والنبوي

أهم الفروق بين الحديث القدسي والحديث النبوي هي:

أن نسبة الحديث القدسي إلى الله تعالى، والرسل يحكيه عن ربه، ولذا قيّد بالقدس أو الإله، فسمي بالحديث القدسي أو الإلهي، نسبة إلى الذات العلية.

في حين أن الحديث النبوي ينسب إلى النبي، ويحكي عنه، ولذا قيّد بالنبي، فسمي بالحديث النبوي نسبة إلى الرسول، مع أنها جميعاً بوحي من الله عز وجل، لأن الرسول ﷺ لا يقول إلا الحق، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ - النجم: ٣.

والحديث النبوي قد يكون باجتهاد، إلا أن الرسول لا يقر على اجتهاد خطأ، والحديث القدسي لا يكون إلا بوحي، سواء كان جلياً أو غير جلي^(١).

(١) أدب الأحاديث القدسية لأحمد الشرباصي ص ١٠.

أمثلة من الأحاديث القدسية^(١)

- ١ - عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ فيما رَوَى عن الله تبارك وتعالى أنه قال:
 «يا عِبَادِي، إني حرمتُ الظلمَ على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا.
 يا عِبَادِي كلِّم ضالٍ إلّا من هديته، فاستهدوني أهدكم.
 يا عِبَادِي كلِّم جائعٍ إلّا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم.
 يا عِبَادِي كلِّم عارٍ إلّا من كسوته، فاستكسوني أكسكم.
 يا عِبَادِي إنكم تحطّون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً، فاستغفروني أغفر لكم.
 يا عِبَادِي إنكم لن تبلغوا ضُرِّي فتضروني، ولن تبلغوا نَفْعِي فتتفعوني.
 يا عِبَادِي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً.
 يا عِبَادِي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً.
 يا عِبَادِي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، قاموا في صعيدٍ واحد فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذلك مما عندي إلّا كما ينقص المِخيطُ إذا أُدخل البحر.
 يا عِبَادِي إنما هي أَعْمَالُكم، أُحصيها لكم، ثم أُوفِّيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلّا نفسه»^(٢).

(١) أدب الأحاديث القدسية لأحمد الشرباصي ص ١٠.

(٢) حديث: يا عِبَادِي، إن حرمتُ الظلم... إلخ، في:

٢- عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبِيِّ ﷺ، فيما يحكي عن ربه تبارك وتعالى، قال: «أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي خَرَجَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِي ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، ضَمَنْتُ لَهُ أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ، وَإِنْ قَبِضْتَهُ أَنْ أَغْفِرَ لَهُ، وَأَرْحِمَهُ، وَأَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ»^(١).

٣- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهُ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتَهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ^(٢).

٤- عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ رَبُّكُمْ: «وَعَزَّيْ وَجَلَّالِي لِأَنْتَقِمَنَّ مِنَ الظَّالِمِ فِي عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، وَلَأَنْتَقِمَنَّ مِنْ رَأْيٍ مَظْلُومًا فَقَدَرُ أَنْ يَنْصُرَهُ فَلَمْ يَفْعَلْ»^(٣).

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٥ كتاب البرِّ والصَّلة، ١٥ باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٧٧، ص ١٢٤٤.

(١) حَدِيث: أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي خَرَجَ مُجَاهِدًا... إلخ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ج ١٠ ص ١٨٦، رقم ٥٩٧٧. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيث: مَا عَادَى لِي وَلِيًّا... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٣٨ باب التَّوَاضُّع، رقم ٦٥٠٢، ص ١٣٨٢.

(٣) حَدِيث: وَعَزَّيْ وَجَلَّالِي... إلخ:

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ، رقم ١٠٦٥٢، ج ١٠ ص ٣٣٨.

الفصل الرابع^(١)

الوضع في الحديث

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أسباب الوضع في الحديث

المبحث الثاني: قواعد معرفة الحديث الموضوع

(١) كتبه: الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدُّورِيّ.

مُقَدِّمَةٌ

الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ هُوَ الْمَصْدَرُ الثَّانِي مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، بِدَلِيلٍ:

قوله تعالى: ﴿وَمَاءَ أُنْثَىٰ كَأَلْسُلٍ فَخِدُوهُ وَمَاتَهُكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا﴾ - الحشر: ٧.
وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

- ١ - إما أن تؤكد حكماً ورد في القرآن الكريم، كالأمر بالصلاة والزكاة... إلخ.
- ٢ - وإما أن تكون مُفَصَّلَةً ومُفَسَّرَةً لما جاء في القرآن الكريم مُجْمَلًا، أو مُقَيَّدَةً ما جاء مطلقاً، أو مُخَصَّصَةً ما جاء فيه عاماً.

فَالْقُرْآنُ أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ، وَفَصَّلَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ عِدَدَ رَكَعَاتِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا.

وَالْقُرْآنُ حَرَّمَ الْمَيْتَةَ، وَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا عِدَا مَيْتَةِ الْبَحْرِ وَمَيْتَةَ الْجِرَادِ.

- ٣ - وأما أن تُثَبِّتَ حكماً سَكَتَ عَنْهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، مثل:

قوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

وَحَدِيثُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»^(١).

(١) عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ ص ٤١-٤٣.

وَحَدِيثُ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٥٢ كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، ٧ بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ...، رَقْمٌ ٢٦٤٥،

ولما كان القرآن الكريم ثابتاً لم يرد عليه التبديل والتحريف، لحفظه وتدوينه أيام الرسول ﷺ، اتجه أعداء الإسلام إلى الحديث، فأعملوا جهودهم للتلاعب بنصه والدرس عليه، فشاع وضع الأحاديث المكذوبة على الرسول ﷺ.

وعندئذ بذل العلماء والجهابذة الجهود الجبارة في تمحيص متون الأحاديث وأسانيدھا، التي يقف الإنسان أمامها متحيراً مشدوهاً، فتركوا لنا ذلك التراث الضخم الذي لم يعد يخفى فيه تمييز الحديث الموضوع من غيره.

والكلام عن الوضع في هذا الفصل يتضمن مبحثين:

ص ٥٤٩، عن ابن عباس رضى الله عنهما.

وبلفظ مقارب في:

صحيح مسلم: ١٧ كتاب الرضاع، ٣ باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم ١٤٤٧، ص ٦٧٧، عن ابن عباس رضى الله عنهما.

وحديث: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع... إلخ، في:

صحيح مسلم: ٣٤ كتاب الصيد والذبائح، ٣ باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع...، رقم ١٩٣٤، ص ٩٥٥، عن ابن عباس رضى الله عنهما.

المبحث الأول

أسباب الوضع في الحديث

لم يُنقل إلينا أنه وضعت أحاديث أيام رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بل إن النَّبِيَّ ﷺ وهو الذي لا ينطق عن الهوى حذر من الكذب عليه، بالحديث الذي بلغ حد التواتر، وهو: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

(١) حديث: من كذب علي متعمداً... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٣ كتاب العلم، ٣٨ باب إثم من كذب على النَّبِيِّ ﷺ، رقم ١١٠، ص ٤١، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأطرافه في: ٣٥٣٩، و٦١٨٨، و٦١٩٧، و٦٩٩٣.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: الْمُقَدِّمَةُ، ٢ باب في التحذير من الكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رقم ٣، ص ١٥، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ورقم ٤، ص ١٥، عن الْمُغِيرَةِ. وفيه ألفاظ أخرى.

وجمع طرق هَذَا الْحَدِيثِ: ابن الجوزي في مُقَدِّمَةِ كتابه الموضوعات فجاوز التسعين، وقال ابن دحية: قد أخرج من نحو أربع مائة طريق كذا في عُمْدَةِ الْقَارِي لِلْعَيْنِيِّ. وهو خلاصة ما قرره ابن حَجَرٍ في فَتْحِ الْبَارِي.

وانظر: قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ لِلْقَاسِمِيِّ ص ١٧٣، وقد ذكر فيه بعض أسماء من خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي ص ١٣٠ وقول ابن الصَّلَاح: إنه رواه اثنان وستون صَحَابِيًّا، وقيل غير ذَلِكَ.

وما قيل: إن هَذَا الْحَدِيثَ قد قيل في حادث زور فيها على الرَّسُولِ ﷺ، فليس له مُؤَيِّدٌ في روايات الْحَدِيثِ ولا شاهد في التَّأْرِيخِ. انظر: الكلام عن هَذَا الادعاء في: السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي

أما الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا متعلقين أشدَّ التعلق برَسُولِ اللَّهِ ﷺ وبتعاليمه وبالاقتداء به، فهجروا الأهل والولد، وبذلوا النفس والنفيس في سَبِيلِ نصرته، فكانوا مضرب المثل في العدالة والنزاهة والإخلاص.

ومن كان هَذَا شأنه فكيف يخالف أمره ويكذب عليه؟

ذكر أَنَسٌ حَدِيثًا فقال له رجل: أنت سمعت عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قال: نعم، أو حَدَّثَنِي من لا يكذب، والله ما كنا نكذب ولا ندرى ما الكذب.

وقال ابن عَبَّاسٍ: إنا كنا نَحَدِّثُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إذ لم يكن يُكْذِبُ عليه، فلما ركب الناسُ الصَّعْبَ والذُّلُولَ تركنا الحَدِيثَ عنه^(١).

ولم توجد أدِلَّةٌ على وقوع الوضع أيام أي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لكثرة وجود الصَّحَابَةِ في زمنهما، ولوحدة الأُمَّة.

إلا أن الفتنة التي حدثت في النصف الأخير من خِلافة عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأسفرت عن مقتله أدت إلى تشعب المجتمع، فتولدت الأحقاد ونَجَمَ الخلاف بين المُسْلِمِينَ،

التَّشْرِيعُ الإِسْلَامِيُّ لِمُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ ص ١٧٨ وما بعدها، ومباحث في تدوين السنة لأبي اليقظان الجُبُورِيِّ ص ١١ وما بعدها.

(١) بحوث في تاريخ السُّنَّةِ الْمُشْرِفَةِ لأكرم العُمَرِيِّ ص ١٧ وفجر الإسلام لأحمد أمين ص ٢١١.

وحَدِيث: أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه ابن عَدِيٍّ في كَامِلِهِ.

وقول: ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنا كنا نَحَدِّثُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: المُقَدِّمَةُ، ٤ باب النهي عن الرِّوَايَةِ عن الضعفاء والكذابين...، رقم ٢٠، ص ١٧. ونحو لفظه برقم ٢٢.

وانظر: سُنَنُ الدَّارِمِيِّ ص ١١٣-١١٤.

فكانت موقعة الجمل وصفيين والنهرؤان، وهذا هو أوان ظهور الوضع الذي تطور واستفحل أمره أوائل القرن الثالث الهجري، لولا ظهور جهابذة الحديث من أمثال: البخاري، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم، الذين بينوا المزيف من غيره، على ما سيأتي بيانه فيما بعد.

أسباب نشوء الوضع

لوضع الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ أسباب عديدة، نُجملها فيما يأتي:

١- الخلافات السياسية

بعد المعارك العديدة التي حدثت بعد التحكيم بين الإمام علي ومعاوية تميزت أحزاب سياسية لها طابع معين، كالشيعة، والخوارج، إلى جانب الجمهور من أهل السنة.

وأراد بعض أتباع هذه الأحزاب أن يؤيد دعواه بالقرآن الكريم أو بالسنة النبوية، فتأول النصوص تأويلات بعيدة، لكنه لم يجد بُغيته، فلجأ إلى وضع الأحاديث، ذلك لأن القرآن قد حفظ في الصدور ودون فلا مجال للتلاعب فيه، أما الحديث فلم يُجمع بعد، فكان في ذلك مجال للوضع.

فوضع بعض الشيعة أحاديث في فضل الإمام علي رضي الله عنه والطعن في معاوية، كما وضع بعض أهل السنة أحاديث في أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية، وفي فضائل الصحابة رضي الله عنهم عموماً رداً على الشيعة الذين ينتقصون منهم^(١).

(١) فجر الإسلام لأحمد أمين ص ٢١٢-٢١٣ نقلاً عن شرح نهج البلاغة، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٧٧ وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٤١٨.

ونحن لا يمكننا أن نتصور أن أحداً من أولئك الخلفاء أو الحسن والحسين أو سائر الأئمة رضي الله عنهم يرضى أن يوضع على رسول الله ﷺ أحاديث مكذوبة، وإنما كان ذلك من نفر من الشعوبيين أو المتعصبيين الذين لا مروءة لهم.

وكانت المناقشات التي تدور حول بعض المسائل، وأهمها الإمامة، هي السبب في وضع الحديث تأييداً لما يذهب إليه صاحب الرأي.

فقد وضع بعض المؤيدين لبني أمية أو لبني العباس أحاديث، غرضها تأييدهم، وإقعاد العلويين وغيرهم عن المطالبة بالخلافة، ورداً على الشيعة الذين وضعوا الأحاديث في تأييد موقفهم من الخلافة^(١).

لذلك حذر العلماء من معبّة الوضع، كأبي حنيفة، وعبد الله بن المبارك، ومالك، وشريك بن عبد الله، ويزيد بن هارون، والشافعي.

لأن الأحاديث الصحيحة الواردة في فضائل الصحابة والخلفاء الراشدين كثيرة لا تحتاج إلى مزيد.

أما الخوارج:

فقد اشتهروا بعدم وضع الحديث، وهذا يعود إلى أمور:

١ - اعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار.

٢ - إنهم كانوا على حظ عظيم من العبادة.

٣ - إنهم صرحاء صادقون شجعان، قابلوا الخلفاء والأمراء بكل قوة.

وقوم هذه صفاتهم يبعد جداً منهم الكذب، فهم لم يستحلوا الكذب على الأمراء والخلفاء، فكيف يستحلونه على رسول الله ﷺ؟

(١) انظر: نماذج من هذه الأحاديث في: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص ٨١.

لذَلِكَ قال أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ: «ليس في أصحاب الأَهْوَاءِ أَصَحُّ حَدِيثًا من الْخَوَارِجِ، ثم ذكر عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ وَأَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجِ»^(١).
وقال ابن تَيْمِيَّةَ: «والخَوَارِجُ مع أَنهم مارقون... ليسوا ممن يتعمدون الكذب، بل هم معروفون بالصدق، حتى يقال: إن حَدِيثَهُم من أَصَحِّ الْحَدِيثِ»^(٢).
لَكِنْ نقل عن ابن لَهْيَعَةَ أَنه سمع شَيْخًا من الْخَوَارِجِ يقول: «إن هَذِهِ الْأَحَادِيثُ دِينٌ، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويْنَا أَمْرًا صيرناه حَدِيثًا»^(٣).
وهَذَا إن صح فلا يعدو هَذَا الوضع إِلَّا أَن يكون هوى شخصيًا، لا صفة تعم الْخَوَارِجَ»^(٤).

٢- الْعَصَبِيَّةُ

والْعَصَبِيَّةُ قد تكون للمدن أو للجنس أو للمذهب.

الْعَصَبِيَّةُ للمدن:

وقد ظهرت بعد استقرار الْعَرَبِ في الْأَمْصَارِ، واختلاط القبائل بعضها بالآخر من جهة، وبالأعاجم من جهة أُخْرَى، فكان الانتساب إلى الْمَدِينَةِ واضحًا، وأصبح موضع الافتخار والتنافس.
فوضع الْكُذَيْمِيُّ حَدِيثًا في فضل الْبَصْرَةِ: «إني لأعرف أرضًا يقال لها الْبَصْرَةُ،

(١) الْكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٢٠٧.

(٢) مِنْهَاجُ السَّنَةِ لابن تَيْمِيَّةَ ج ١ ص ١٥.

(٣) الْكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ١٩٨.

(٤) السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ ص ٨٢-٨٣ وبحوث في تَارِيخِ السُّنَّةِ الْمُشْرِفَةِ لِأَكْرَمِ الْعَمَرِيِّ ص ٢٦-٢٧.

أقومها قبلة، وأكثرها مساجد ومؤذنين، يدفع عنها البلاء ما لا يدفع عن سائر البلاد»^(١).
 ووضع مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن الْبَيْلَمَانِي حَدِيثًا فِي فَضْلِ جَدَّة: «يَأْتِي عَلَى
 النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ أَفْضَلُ الرِّبَاطِ رِبَاطُ جَدَّة»^(٢).

العَصَبِيَّةُ لِلْجِنْسِ:

وقد ظهرت بعد اتصال الأجناس الْمُخْتَلَفَةِ ببعضها.
 فوضع عَنَبْسَةُ الْبَصْرِيّ حَدِيث: «الزَّنَجِيُّ إِذَا شَبِعَ زَنًى، وَإِذَا جَاعَ سَرَقَ، وَإِنْ
 فِيهِمْ لِسَاحَةٌ وَنَجْدَةٌ»^(٣).
 ووضع إِسْمَاعِيلُ بن زِيَاد حَدِيث: «أَبْغَضَ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْفَارِسِيَّةِ،
 وَكَلَامَ الشَّيْطَانِ الْخُوزِيَّةِ، وَكَلَامَ أَهْلِ النَّارِ الْبُخَارِيَّةِ، وَكَلَامَ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْعَرَبِيَّةِ»^(٤).
 ووضع الشَّعَوْبِيُّونَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: حَدِيثُ عُمَرَ بن مُوسَى بن دِحْيَةَ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا
 غَضِبَ أَنْزَلَ الْوَحْيَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَإِذَا رَضِيَ أَنْزَلَ الْوَحْيَ بِالْفَارِسِيَّةِ»^(٥).

العَصَبِيَّةُ لِلْمَذْهَبِ:

الْمَذَاهِبُ الْإِسْلَامِيَّةُ مَدَارِسُ فِكْرِيَّةٌ هَدَفَهَا تَفْسِيرُ النُّصُوصِ، وَذَلِكَ وَفْقَ قَوَاعِدِ
 مَعْلُومَةٍ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَإِيجَادِ الْحُلُولِ لِلْمَشَاكِلِ الَّتِي تَعْتَرِضُ سَبِيلَ الْمُسْلِمِ فِي حَيَاتِهِ
 الْعَمَلِيَّةِ.

وَلَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَمَالِكَ وَأَحْمَدَ وَالطَّبْرِيَّ

-
- (١) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ٢ ص ٥٨.
 - (٢) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ٢ ص ٤٦.
 - (٣) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ٢ ص ٣١.
 - (٤) اللآلئ المصنوعة للسيوطي ج ١ ص ١١.
 - (٥) اللآلئ المصنوعة للسيوطي ج ١ ص ١١.

وغيرهم، مُتَعَصِّبِينَ لأقوالهم، ولم يدَّعِ أيُّ منهم أنَّ حكمه في المسألة المعينة هو الصحيح، وأنَّ حكم غيره خطأ.

لكن التقليد والتعصب الأعمى دفع البعض أن يضع أحاديث مكدوبة تؤيد مذهبه.

قال لمأمون بن أحمد الهروي: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ، يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، أَضَرُّ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ سِرَاجُ أُمَّتِي، هُوَ سِرَاجُ أُمَّتِي»^(١).

ووضع مقابله حديث: «عالم قُرَيْش يملأ الأرض علماً»، يعنون به مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ^(٢).

ووضع إسحاق بن محمد شاد حديث: «يحيى في آخر الزمان رجل يقال له مُحَمَّدُ بْنُ كَرَّامٍ، يَحْيِي السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، هَجَرْتَهُ مِنْ خُرَّاسَانَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، كَهَجَرْتِي مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ»^(٣).

٣- فرق المتكلمين

ظهرت فِرَقُ المتكلمين، ونشطت في القرن الثاني والثالث كالقَدَرِيَّةَ والمُرْجِيَّةَ والمُجَسِّمَةَ والمُعْطَلَّةَ والمُشَبَّهَةَ والجَهْمِيَّةَ بجانب الأشاعرة والماتريدية الذين تمسكوا برأي أهل السلف.

وكان أتباع هذه الفرق يناظر بعضهم الآخر، وكان لا بد من تأييد عقائدهم

(١) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ٢ ص ٣٠ وتذريب الراوي للسيوطي ج ١ ص ٢٧٨.

(٢) الخلاصة للطيب ص ٨٥.

(٣) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ٢ ص ٣٠.

بالنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ فَوَضَعُوا الْحَدِيثَ.

قال مُحَرِّزُ أَبُو رَجَاءٍ، وكان يرى القدر فتأب منه: «لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئاً، فوالله لقد كنا نضع الأحاديث، ندخل بها الناس في القدر، نحسب بها، فالحكم لله».

ففي المناقشات التي دارت بينهم حول زيادة الإيمان ونقصانه:

وضع أحمد بن محمد بن حرب حديثاً هو: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ومن قال غير ذلك فهو مبتدع»^(١).

ووضع مقابله محمد بن الحسن الطائفي حديث: «من زعم أن الإيمان يزيد وينقص فزيادته نفاق ونقصانه كفر، فإن تابوا وإلا فاضربوا أعناقهم بالسيف»^(٢).

ووضع أعداء القدرية حديث: «ما كان أصل زندقة إلا كان أصل بدعتها تكديماً بالقدر»^(٣).

وكتب الموضوعات مشحونة بما وضعه أصحاب الفرق، وأغلبها فيها تهجم عنيف على الفرق بأسمائها التي لم تظهر إلا في أوائل القرن الثاني الهجري^(٤).

٤- الزهاد

وضع بعض الزهاد والمنسويين إلى الصلاح الحديث حسبة لله تعالى، وهؤلاء أعظم الواضعين خطراً، لأن أحاديثهم قبلت ثقة بهم، لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح.

(١) تنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ١٥٠.

(٢) تنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ١٤٩.

(٣) اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطِي ج ١ ص ٢٥٧.

(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمرى ص ٢٧-٣٠.

ومن هذه الأحاديث:

ما رواه الحاكم بسنده إلى أبي عمّار المروزي، أنه قيل لأبي عَصَمَةَ نُوح بن أبي مريم القُرَشِيِّ المَرْوَزِيِّ، قَاضِي مَرَوْ: من أين لك عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عَبَّاس في فَصَائِلِ الْقُرْآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عِكْرَمَةَ هَذَا؟

فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن الْقُرْآن، واشتغلوا بِفَقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَعَاذِي مُحَمَّد بن إِسْحَاق، فوضعت هَذَا الْحَدِيثَ حِسْبَةَ.

وكالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي بن كَعْب مَرْفُوعاً فِي فَضْلِ الْقُرْآن سورة سورة من أوله إلى آخره: «عن الْمُؤَمَّل بن إِسْمَاعِيل قال: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِهِ.

فقلت للشَّيْخ: من حدثك؟ فقال: حَدَّثَنِي رَجُلٌ بِالْمَدَائِنِ، وَهُوَ حَيٌّ.

فصرتُ إليه، فقلت: من حدثك؟ فقال: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِوَاسِطِ، وَهُوَ حَيٌّ.

فصرتُ إليه، فقال: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِالْبَصْرَةِ.

فصرتُ إليه، فقال: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِعَبَّادَانَ.

فصرتُ إليه، فأخذ بيدي، فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من الْمُتَصَوِّفَةِ وَمَعَهُمْ شَيْخٌ، فقال: هَذَا الشَّيْخُ حَدَّثَنِي.

فقلت: يا شَيْخ من حدثك؟ فقال: لم يُحَدِّثْنِي أَحَدٌ، وَلَكِنَّا رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ رَغَبُوا عَنِ الْقُرْآنِ، فَوَضَعْنَا لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، لِيَصْرِفُوا قُلُوبَهُمْ إِلَى الْقُرْآنِ.

وقد أخطأ من ذكره من الْمُفَسِّرِينَ كَالثَّعْلَبِيِّ وَالوَاحِدِيِّ وَالزَّمَخْشَرِيِّ وَالْبَيْضَاوِيِّ^(١).

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَشَرْحُهَا: التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ لِلْعِرَاقِيِّ ص ١٣٤ وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِلْعِرَاقِيِّ، وَشَرْحُهَا: فَتَحَ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٦٦-٢٧١ وَالْخُلَاصَةُ لِلطَّبِيِّ ص ٧٨-٧٩ وَالتَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ، وَشَرْحُهُ: تَذْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ

لَكِنْ مِنْ أَمْزَجِ إِسْنَادِهِ كَالْتَّعْلِيلِ وَالْوَحِيدِ فَهُوَ أَبْسَطُ لَعْدَرِهِ، إِذْ أَحَالَ نَظَرَهُ عَلَى الْكُشْفِ عَنْ سَنَدِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِهِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُبْرِزْ سَنَدَهُ وَأَوْرَدَهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَالزَّمْخَشَرِيِّ فخطؤه أفحش^(١).

وقد وضعت الكرامية، وهم قوم نسبوا إلى مُحَمَّد بن كَرَام السَّجِسْتَانِي، أَحَادِيثَ فِي تَرْغِيبِ النَّاسِ فِي الطَّاعَةِ وَتَرْهِيْبِهِمْ مِنَ الْمَعْصِيَةِ^(٢)، وَاسْتَدْلَوْا: بِمَا رُوِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ...».

وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ...» عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَالَ: لَهُ شَاعِرٌ أَوْ مُجَنِّونَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا نَكَذَبَ لَهُ، لَا عَلَيْهِ^(٣).

قَالَ الْبُلْفِينِي: وَهَذَا مِنْ عَظِيمِ جَهْلِهِمْ، وَعَدَمِ عَقْلِهِمْ، وَكَثْرَةِ افْتِرَائِهِمْ، فَإِنْ شَرِيعَتُهُ مَكْمَلَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ^(٤).

ج ١ ص ٢٨١-٢٨٩. وانظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٧٨ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٤٧.

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فتح الباقي لذكرياً الأنصاري ج ١ ص ٢٧٢.

وَالسُّورَةُ الَّتِي صَحَّتْ الْأَحَادِيثُ فِي فَصَائِلِهَا هِيَ: الْفَاتِحَةُ، وَالْبَقَرَةُ، وَآلُ عِمْرَانَ، وَالنِّسَاءُ، وَالْمَائِدَةُ، وَالْأَنْعَامُ، وَالْأَعْرَافُ، وَالتَّوْبَةُ، وَالْكَهْفُ، وَيَاسِينَ، وَالدَّخَانُ، وَالْمُلْكُ، وَالزُّلْزَلَةُ، وَالنَّصْرُ، وَالْكَافُرُونَ، وَالْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوِّذَتَانِ، وَمَا عَدَاهَا لَمْ يَصَحَّ فِيهَا شَيْءٌ. / تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٩٠.

(٢) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٣١ وَاخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لابن كثير ص ٧٨ وَالْخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيِّ ص ٧٨ وَنُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حجر العسقلاني ص ٤٧ وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٨٣ وَتَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لابن عَرَّاق ج ١ ص ١٢.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فتح الباقي لذكرياً الأنصاري ج ١ ص ٢٧٣ وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ السَّابِقِ.

(٤) مَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ لِسِرَاجِ الدِّينِ الْبُلْفِينِيِّ ص ٢١٥، وَمِثْلُهُ فِي: اخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ لابن كثير ص ٧٩.

وقال الإمام الغزالي في تخطيطه عمل هؤلاء الزهاد:

«وقد ظن ظانون أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال، وفي التشديد في المعاصي، وزعموا أن القصد منه صَحِيح، وهو خطأ محض، إذ قال ﷺ: «من كذب عليّ مُتَعَمِّداً فليتبوأ مقعده من النار»، وهذا لا يرتكب إلا للضرورة، ولا ضرورة إذ في الصدق مندوحة عن الكذب، ففيما ورد من الآيات والأخبار كِفَايَة عن غيرها.

وقول القائل: إن ذلك قد تكرر على الأسماع، وسقط وقعه، وما هو جديد فوقه أعظم، فهذا هوس، إذ ليس هذا من الأغراض التي تقاوم محذور الكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وعلى الله تعالى، ويؤدي فتح بابه إلى أمور تشوش الشريعة، فلا يقاوم خَيْرُ هَذَا شَرَّهُ أصلاً، والكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من الكبائر التي لا يقاومها شيء»^(١).

٥- الزنادقة

الزنادقة قوم يطنون الكفر ويتظاهرون بالإسلام، وهم من نتائج الشعوبية التي ظهرت بعد تقويض الدولة الإسلامية لدولتي كسرى وقيصر.

فكانوا إذا دخلوا بلداً تشبهوا بأهل العلم، ووضعوا الحديث، ليقعوا الشك في القلوب، فيسمح الثقات منهم ما يروون، ويؤدونها إلى من بعدهم حتى تداولوها بينهم^(٢).

رَوَى الْعُقَيْلِيُّ بسنده إلى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قال: وضعت الزنادقة على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أربعة عشر ألف حديث، منهم عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْعَوَّجَاءِ الذي قتل وصلب في زمن الْمَهْدِيِّ^(٣).

(١) إحياء علوم الدين للغزالي، باب فيما رخص فيه من الكذب ج ٣ ص ١٣٦.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمرى ص ٣٠ عن المجروحين لابن حبان.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ج ١ ص ٢٦٤.

قال ابن عديّ: «لما أخذ - أي: عَبْدُ الْكَرِيمِ - ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حَدِيثًا أحرم فيها الحلال، وأحلل الحرام»^(١).

ومن الزنادقة:

بَيَّانُ بْنُ سَمْعَانَ النَّهْدِيّ، الذي قتله خَالِدُ الْقَسْرِيّ، وأحرقه بالنار^(٢).
وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الشَّامِيِّ المصْلُوبِ في الزندقة، رَوَى عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ مرفوعاً: «أنا خاتم النَّبِيِّينَ لا نبيَّ بعدي إِلَّا أن يشاء الله».

وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى التَّبَيُّ^(٣).
ومن الأحاديث التي وضعوها:

«إن الله اشتكت عيناه، فعادته الملائكة».

و«النَّظَرُ إِلَى وجهه الجميل عِبَادَةٌ»^(٤)... إلخ.

وهكذا وضعوا هذه الأحاديث وأمثالها استخفافاً بالدين^(٥) وانتقاصاً من العقيدة، وجلباً لاستهزاء الملحدّين.

٦- التقرب إلى الخلفاء والأمراء بوضع أحاديث توافق فعلهم وآراءهم

رُويَ أَنَّ الْخَلِيفَةَ الْمَهْدِيَّ كَانَ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ، فدخل عليه غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ،

(١) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ١ ص ١١.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ج ١ ص ٢٦٤.

(٣) تدریب الراوي للسُّيُوطِيّ ج ١ ص ٢٨٤.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمُصْطَفَى السَّبَاعِيّ ص ٨٤.

(٥) فَتْحُ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيّ ج ١ ص ٢٦٣ وَنُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيّ ص ٤٧

وَقَوَاعِدُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لظَفَرِ التَّهَانَوِيِّ ص ٤٣ وَتَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ لابن قُتَيْبَةَ

ص ٢٧٩ و ص ٧-٨.

فقال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ جَنَاحٍ»، فوضع كلمة «أو جناح» وهي غير موجودة في أصل الحديث تقرباً إلى الخليفة.

وحين خرج غِيَاث، قال المَهْدِيُّ: أشهد أن قَفَاكَ قَفَا كَذَّابٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ما قال رَسُولُ اللَّهِ: جناح، وَلَكِنْ هَذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَيْنَا^(١).

وَأَسْنَدُ الْحَاكِمِ عَنْ هَارُونَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

قال المَهْدِيُّ: أَلَا تَرَى مَا يَقُولُ لِي مُقَاتِلٌ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ وَضَعْتُ لَكَ أَحَادِيثَ فِي الْعَبَّاسِ، قُلْتُ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا^(٢).

٧- القصاصون والشحاذون

يريد القصاص أن يهبي مادة مشوقة، يُرَغِّبُ عامة الناس، ليستمعوا إليه، فيكسب المال ويرتزق منهم، فكان بعضهم يكذب ويضع الأحاديث تشويقاً للناس وترغيباً في الإنصات إليه^(٣).

قال ابن قُتَيْبَةَ: القصاص على قديم الأيام يُمِيلُونَ وجوه العوام إليهم، ويستدرون ما عندهم بالماكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجباً خارجاً عن فطر العقول، أو كان رقيقاً يُحِرُّ القلوب، ويستغزر العيون، فإذا ذكر الجنة قال فيها الحوراء من مسك أو زعفران...، وَيُبَوِّئُ اللَّهُ

(١) نُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ ص ٤٧ والخلاصة للطَّبَّيِّ ص ٨٠ عن ابن الأثير، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فَتْحُ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٦٥ وتدريب الراوي للسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٨٥-٢٨٦ وتنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ١ ص ١٤ عن ابن أبي حَيْثَمَةَ في تاريخه.

(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ السَّابِقِ.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فَتْحُ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٦٥ وتدريب الراوي للسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٨٦ وتنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ١ ص ١٣.

تعالى وليه قصرًا من لؤلؤة بيضاء، فيه سبعون ألف مقصورة، في كل مقصورة سبعون ألف قبة، في كل قبة سبعون ألف فراش، على كل فراش سبعون ألف كذا، فلا يزال في سبعين ألف كذا، وسبعين ألف كذا، كأنه يرى أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها....

وكلما كان من هذا أكثر، كان العجب أكثر، والقعود عنده أطول، والأيدي بالعطاء إليه أسرع....

ثم يذكر آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ويصفه: كان رأسه يبلغ السحاب، أو السماء، ويحاكها، فاعتراه لذلك الصلع، ولما هبط إلى الأرض بكى على الجنة حتى بلغت دموعه البحر، وجرت فيها السفن^(١).

وكان بعض القصاصين لا يتورعون من الكذب، فيسندون الأحاديث عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بحضورهما.

روى ابن الجوزي بسنده إلى جعفر بن محمد الطيالسي قال: صلى بنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص، فقال:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَلَقَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهَا طَيْرًا مَنقَارُهُ مِنْ ذَهَبٍ، وَرِيشُهُ مِنْ مَرْجَانٍ، وَأَخَذَ فِي قِصَّةٍ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ وَرَقَةً».

فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين، ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حدثته بهذا؟ فيقول: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة. فلما فرغ من قصصه، وأخذ القطيعات ثم قعد ينتظر بقيتها، قال له يحيى بن معين بيده: تعال، فجاء متوهماً لنوال، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ قال: أحمد بن حنبل ويحيى بن

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢٧٩-٢٨١.

مَعِين، فقال: أَنَا يَحْيَى بن مَعِين وَهَذَا أَحْمَد بن حَنْبَلٍ ما سمعنا بهذا قط في حَدِيث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: لم أزل أسمع أَن يَحْيَى بن مَعِين أَحَق ما تحققته إِلَّا الساعة، كَأَن لِّس في الدنيا يَحْيَى بن مَعِين وَأَحْمَد بن حَنْبَلٍ غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أَحْمَد بن حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بن مَعِين، فوضع أَحْمَد كُفَّهُ على وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما^(١).

وحكى أَبُو حَاتِمِ البُسْتِيّ: أَنه دخل مسجداً، فقام بعد الصلاة شاب فقال: حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَس، وذكر حَدِيثاً، قال أَبُو حَاتِمٍ: فلما فرغ دعوته، قلت: رأيت أبا خَلِيفَةَ؟ قال: لا، قلت: كيف تروى عنه ولم تره؟ فقال: إن المناقشة معنا من قلة المروءة، أَنَا أحفظ هَذَا الإسناد، فكلمها سمعت حَدِيثاً ضمته إلى هَذَا الإسناد^(٢).

وعن مُؤَمَّل بن إِهَاب قال: قام رجل يسأل الناس، فلم يُعْطَ شيئاً، فقال: حَدَّثَنَا يَزِيد بن هَارُون عن شَرِيكَ عن مُغِيرَةَ عن إِبْرَاهِيمَ قال: إِذَا سَأَلَ السَّائِلُ ثَلَاثاً فلم يعط فكبر عليهم ثَلَاثاً، وجعل يقول: الله أَكْبَر، الله أَكْبَر، الله أَكْبَر، ثم مر.

فذكر ذَلِكَ لِيَزِيد بن هَارُون فقال: كذب عَلَيَّ الخبيث، ما سمعت بهذا قط^(٣).

ولذَلِكَ كان الْعُلَمَاء لا يُقَصِّرُونَ عن فضح أَكَاذِيب هَؤُلَاءِ الْقَصَاصِينَ، وقد حذر شُعْبَةُ مِنْهُمْ: رَوَى ابن الجَوْزِيِّ في كتابه «الْقُصَاصُ وَالْمُذَكَّرِينَ» عن أَبِي الْوَلِيد الطَّيَالِسِيِّ أَنه قال: كنت مع شُعْبَةَ، فدنا منه شاب، فسأله عن حَدِيث، فقال له: أَقَاصُ أَنت؟ قال: نعم، قال: اذهب فَإِنَّا لا نحدث الْقُصَاص، فقلت له: لم يا أبا بَسْطَام؟ قال:

(١) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ١ ص ١٤ والخلاصة للطَّيْبِي ص ٨٠-٨١.

(٢) الباعث الحثيث لأَحْمَد مُحَمَّد شاكر ص ٨٥.

(٣) تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ١ ص ١٤ عن مُقَدِّمَةِ الضعفاء والمجروحين لابن حَبَّان.

يأخذون الحديث منا شبراً، فيجعلونه ذراعاً^(١).

٨- الفقراء

وكان بعضهم يتكسب برواية الحديث.

فقد رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: «عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمِيُّ فَبَجَلْ يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: كَذَبَ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا كَانَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونَ الْجَارِفِ»^(٢).

وقد حذر شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنِ الْفُقَرَاءِ بِقَوْلِهِ: «لَا تَأْخُذُوا الْحَدِيثَ عَنْ هَؤُلَاءِ الْفُقَرَاءِ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ لَكُمْ، وَكَانَ شُعْبَةُ آنَذَاكَ أَفْقَرُ النَّاسِ»^(٣).

٩- التماس الدليل على ما أفتى به

ومنهم من يلجأ إلى إقامة دليل على ما أفتى به، فلما لم يجد ما يؤيد فتواه وضع الحديث.

قيل: إن الحافظ أبا الخطاب بن دحية كان يفعل ذلك^(٤).

١٠- الإغراب بقصد الاشتهار

ومنهم من كان يقلب سند الحديث لِيُسْتَغْرَبَ، فَيُرْغَبَ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُمْ، كَابْنِ أَبِي

(١) الحديث والمُحَدِّثُونَ لِمُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ أَبِي زُهْرٍ ص ٢٦٦.

(٢) صحيح مسلم: المقدمة، ٥ باب الكشف عن معايير رُوَاةِ الْحَدِيثِ...، رقم ٧١، ص ٢٣.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المُشْرِفَةِ لِأَكْرَمِ الْعُمَرِيِّ ص ١٩٠.

(٤) شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِلْعِرَاقِيِّ، وَشَرْحُهَا: فَتْحُ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٦٦ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٨٦.

حَيَّة وَأَصْرَمَ بَن حَوْشَب^(١).

١١- الحاجة والهوى الشخصي

ومن الموضوعين من دعت حاجته أو هواه إلى وضع الحديث، ومنه ما أسنده الحَاكِم عن سَيْفِ بْنِ عُمَرَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ يَبْكِي، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ قَالَ: ضَرَبَنِي الْمَعْلَمُ، قَالَ: لَأُخْزِنَهُمُ الْيَوْمَ، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: «مَعْلَمُو صَبْيَانِكُمْ شَرَارُكُمْ، أَقْلَهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ، وَأَغْلَظَهُمْ عَلَى الْمُسْكِينِ»^(٢).

ومثله: الأحاديث التي وضعت في بعض الأطعمة، مثل:

حَدِيثُ: «الْهَرِيسَةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ»، وَضَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّخَعِيُّ كَانَ يَبِيعُ الْهَرِيسَةَ^(٣).

وَالْحَدِيثُ الَّذِي وَضَعَهُ هِنَادُ النَّسْفِيِّ: «مَاؤُهَا رَحْمَةٌ، وَحَلَاوَتُهَا مِثْلُ حَلَاوَةِ الْجَنَّةِ»، يَعْنِي: الْبَطِيخُ^(٤).

وَالْحَدِيثُ الَّذِي وَضَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مَعْمَرٍ الْقُرَشِيُّ: «مَنْ أَكَلَ الْقِثَاءَ بِلَحْمٍ، وَقِيَّ الْجَذَامَ»^(٥).

(١) شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِلْعِرَاقِيِّ، وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ، السَّابِقَانِ. وَنُزْهَةُ النَّظَرِ لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ ص ٤٧ وَتَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ عَرَّاقٍ ج ١ ص ١٥.

(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلشُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٧ و٢٨٦.

(٣) السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ ص ٩٦.

(٤) تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ عَرَّاقٍ ج ٢ ص ٢٣٥.

(٥) تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ عَرَّاقٍ ج ٢ ص ٢٣٦.

جهود العلماء في مقاومة الوضع

أسفرت حركة الوضع، عن مجموعة كبيرة من الأحاديث الموضوعية امتزجت بالأحاديث الصحيحة، فبذل العلماء جهوداً جبّارة لتُمَيِّز الحديث الصحيح من غيره وكشف عَوَارِ الوضاعين.

قال لابن المُبارك: هُذِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَوْضُوعَةُ، فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ - الحجر: ٩^(١).

ولا ريب في أن حفظ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ من حفظ القرآن الكريم.

وقال سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض.

وقال يزيد بن زريع: لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد^(٢).

وذكر الذهبي في طبقات الحفاظ: أن الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله، فقال: أين أنت

من ألف حديث وضعتها؟ فقال: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك يتخللانها فيخرجانها حرفاً حرفاً^(٣).

لذلك وصف ابن قتيبة يقظة هؤلاء الجهابذة من المحدثين، فقال:

التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا من الله تعالى باتباعهم سنة

رسول الله ﷺ وطلبهم لأثاره براً وبحراً وشرقاً وغرباً، يرحل الواحد منهم راجلاً مُقَوِّياً^(٤) في طلب الخبر الواحد أو السنة الواحدة، حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة،

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فتح الباقي لركزي الأنصاري ج ١ ص ٢٦٧ -

٢٦٨ وتدريب الراوي للشيوطي ج ١ ص ٢٨٢ وتنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ١٦.

(٢) تنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ١٦.

(٣) المصدر السابق، وتاريخ الخلفاء للشيوطي ص ٢٩٣.

(٤) مقوياً: مفتقراً.

ثم لم يزلوا في التنقيح عن الأخبار والبحث لها حتى فهموا صحتها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي، فنبهوا على ذلك حتى نَجَمَ^(١) الحق بعد أن كان عافياً، وبَسَقَ بعد أن كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنن من كان عنها مُعْرِضاً، وتنبه عليها من كان غافلاً...^(٢).

ولذلك رحلوا في طلب الحديث للتوثق منه، ووضعوا أدق قواعد النقد العلمي للروايات بما نفتخر به ونعتز مدى الأجيال، وتمخضت تلك الجهود بظهور ما يأتي:

١- الإسناد

وهو رفع الحديث إلى قائله، وقد ظهر اهتمام العلماء بالإسناد بشكل جلي أعقاب الفتنة بعد ظهور الكذب على رسول الله ﷺ، فصاروا يسألون عن الرجال الذين نقلوا الحديث عن النبي ﷺ.

قال مُحَمَّد بن سِيرِين، المُتَوَفَّى سنة ١١٠ هـ: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنْظَر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنْظَر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(٣).

وقال عَبْد الله بن المُبَارَك: «بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد»^(٤).

وأول من فُتِش عن الإسناد هو عَامِر الشَّعْبِي، المُتَوَفَّى سنة ١٠٣ هـ، سيد التابعين في الحديث. رَوَى عن الرَّبِيع بن خُثَيْم قال: من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو كل شيء قدير، فله كذا وكذا، وسمى من

(١) نَجَمَ: أي ظهر وطلع.

(٢) تَأْوِيل مُخْتَلَف الحديث لابن قُتَيْبَةَ ص ٧٣-٧٤.

(٣) صَحِيح مُسْلِم: المُقَدِّمَة، ٥ باب في أن الإسناد من الدِّين، رقم ٢٨، ص ١٨.

(٤) صَحِيح مُسْلِم السَّابِق، رقم ٣٤.

الخير. قال الشَّعْبِيُّ: فقلت: من حدثك؟ قال: عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، وقلت: من حدثك؟ فقال: أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قال يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وهذا أول ما فتش عن الإسناد^(١).

ثم صار الإسناد أساساً للرواية، حتى اعتبر الزُّهْرِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٤ هـ، إغفال الإسناد جرأة على الله تعالى^(٢).

وقال بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ: لا تأخذوا الحديثَ عمن لا يقول: حَدَّثَنَا. وقال الأَعْمَشُ: بقي رأس المال حَدَّثَنِي فُلَانٌ، قال حَدَّثَنَا فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ^(٣). وهكذا صار الإسناد أساساً لكل رواية في الحديث، حتى طغى هذا على ما ينقلون في اللغة والأدب والنحو... إلخ.

٢- الرِّحْلَةُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ لِلتَّوَثُّقِ مِنْهُ

رحل المحققون الأيام الطَّوِيلَةَ والشهور في سَبِيلِ تَحْقِيقِ الْحَدِيثِ، قال أَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيُّ: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فلم نرَضَ حتى ركبنا إلى المَدِينَةِ، فسمعناها من أفواهم»^(٤).

وعن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قال: «إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث

-
- (١) الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ لِلرَّامِزِ مُزَيَّ ص ٢٠٨.
 - (٢) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ٦ والسُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُصْطَفَى السَّبَّاعِيِّ ص ٣١٨.
 - (٣) بحوث في تاريخ السُّنَّةِ الْمُشَرَّفَةِ لِأَكْرَمِ الْعُمَرِيِّ ص ٥٠ عن المجروحين لابن حِبَّانَ، وفيه: كلام عن الإسناد ومناقشة بعض المستشرقين في بعض ما ادعوه في الإسناد.
 - (٤) سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ج ١ ص ١٤٠.

وانظر: بحوث في تاريخ السُّنَّةِ الْمُشَرَّفَةِ لِأَكْرَمِ الْعُمَرِيِّ ص ٢١٧ وما بعدها.

الوَاحِد»^(١).

وعن أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: أَقَمْتُ بِالْمَدِينَةِ مَا لِي بِهَا حَاجَةٌ، إِلَّا رَجُلٌ عِنْدَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ لَأَسْمَعَهُ مِنْهُ^(٢).

حتى صار طلب الإسناد العالي - أي: الإسناد القريب إلى النَّبِيِّ ﷺ - بُغْيَةً المتقدمين.

قال الإمام أَحْمَدُ: طلب الإسناد العالي سُنَّةٌ عَمِنَ سَلَفٍ^(٣).

وقال: طلب عُلُوِّ الإسناد من الدِّينِ^(٤).

وقيل لِيَحْيَى بن مَعِينٍ في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي، وإسناد عالي^(٥).

وقد اتسع نطاق الرِّحْلَةِ في القرنين الثاني والثالث إلى حد كبير، فيكتب الرَّامَهُرْمُزِيُّ^(٦)، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٦٠هـ، قائمة بأسماء المُحَدِّثِينَ الذين رحلوا في طلب الحديث.

٣- تدوين السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

فَوُضِعَتِ الْمَسَانِيدُ وَكُتِبَ الصُّحُوحُ وَغَيْرُهَا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ.

- (١) جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ج ١ ص ١١٣. وفي الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ لِلرَّامَهُرْمُزِيِّ ص ٢٢٣: «إِنْ كُنْتَ لِأَسِيرِ ثَلَاثًا فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ».
- (٢) الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ لِلرَّامَهُرْمُزِيِّ ص ٢٢٣.
- (٣) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٥٧ واختصار عُلُومِ الْحَدِيثِ لَابْنِ كَثِيرٍ ص ١٦٠.
- (٤) الرِّحْلَةُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ص ٤٧.
- (٥) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٥٧ واختصار عُلُومِ الْحَدِيثِ لَابْنِ كَثِيرٍ ص ١٦٠.
- (٦) الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ لِلرَّامَهُرْمُزِيِّ ص ٢٢٩-٢٣٣.

٤- علم الجرح والتعديل

وفيه عرف حال الراوي، حتى لم يعد يخفى على كل متتبع معرفة درجة الحديث ومعرفة رجاله، وبه فُضح الكذابون، وكثيراً ما حذر منهم العلماء على ما تقدم بيانه.

٥- وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث

وظهور علم مُصطلح الحديث، وفيه قُسم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، وقُسم إلى أقسام أخرى باعتبارات أخرى كما هو معروف في هذا العلم.

أشهر كتب الموضوعات

بعد أن استقر التدوين في الحديث الشريف سعى العلماء في القرون المتأخرة إلى جمع الأحاديث الموضوعة في كتب مستقلة، ومن أهم هذه الكتب المطبوعة المتداولة:

١- كتاب الموضوعات، لابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، وقد تساهل في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع، فكثر انتقاد العلماء له.

٢- المنار المنيّف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ.

٣- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للشُّيُوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

٤- تنزيه الشريعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لابن عراقي، المتوفى سنة ٩٦٣هـ، وهو من أجل كتب الموضوعات تحريراً وتدقيقاً.

٥- المصنوع في معرفة الموضوع، للشيخ عليّ القاري، المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

٦- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن عليّ الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

المبحث الثاني

قواعد معرفة الحديث الموضوع

الحديث الموضوع: هو المُخْتَلَق المصنوع، الذي نسبته الكذابون المفترون إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو شر أنواع الرواية^(١).

مصدر الحديث الموضوع

وهذا المرويّ المكذوب على النبي ﷺ يكون:

١- من اختراع الواضع، فيصنع كلاماً من عند نفسه ويرويه إلى النبي ﷺ.

٢- أو من كلام غير الواضع كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الزهاد أو الإسرائيليات، مثل:

حديث: «المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء»، لا أصل له من كلام النبي ﷺ، بل هو من كلام بعض الأطباء، قيل: هو الحارث بن كلدة طبيب العرب.

وحديث: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»، قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة:

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١٣٠ والخُلَاصَةُ للطَّيْبِيِّ ص ٧٧ والتَّبَصُّرَةُ والتَّذَكُّرَةُ وشرحها للعراقي، وشرحها: فَتَحُ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٦١ والْبَاعِثُ الْحَيْثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِر ص ٨٠-٨١ والتَّقْرِيبُ لِلنَّوَوِيِّ، وشرحه: تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٤ وتنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ٥ وقواعد في علوم الحديث لظفر التهانوي ص ٤٢ وقواعد التحديث للقاسمي ص ١٥٠ وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٤١٥.

إنه إما من كلام مَالِك بن دِينَار كما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب مكائد الشيطان بإسناده إليه، أو من كلام عيسى عَلَيْهِ السَّلَام كما رواه البيهقي في الزهد، ولا أصل له من حديث النبي ﷺ إلا من مَرَايِل الحسن البصري، كما رواه البيهقي في شعب الإيمان في الباب الحادي والسبعين منه، ومَرَايِل الحسن عندهم شبه الريح.

٣- أو أن يأخذ الواضع حديثاً ضعيف الإسناد، فيركب له إسناداً صحيحاً، لِيُرْج^(١).

حكم روايته

تحرم رواية الحديث الموضوع سواء كان في الأحكام أم القصص أم الترهيب أم غيرها، إذا كان الراوي عالماً بوضعه، إلا إذا بين أنه موضوع تحذيراً للجهلة والعلماء، بدليل:

حديث مسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٢).

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فتح الباقي لذكرياً الأنصاري ج ١ ص ٢٧٤- ٢٧٦ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٤٧ وقواعد في علوم الحديث لظفر التهانوي ص ٤٣ والخلاصة للطبري ص ٧٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣١ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٤٧ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٧٨ والخلاصة للطبري ص ٧٧ وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فتح الباقي لذكرياً الأنصاري ج ١ ص ٢٦٢ والتقريب للنووي، وشرحه: تدریب الراوي للسيوطي ج ١ ص ٢٧٤ وتنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ٨ وقواعد التحديث للقاسمي ص ١٥٠.

وحديث: من حدث عني بحديث يرى... إلخ، في:

صحيح مسلم: المقدمة، ١ باب الرواية عن الثقات وترك الكاذبين...، أول الباب، ص ١٤.

وَيُرَى بِمَعْنَى يُظَنُّ.

حتى جزم الشيخ مُحَمَّدُ الْجَوِينِيُّ بتكفير واضع الحديث، قاصداً إلى ذلك، عالماً بافتراءه^(١).

طرق معرفة الحديث الموضوع

بذل العلماء جهوداً عظيمةً دققوا فيها الأحاديث المروية واحداً واحداً، فاستطاعوا أن يميزوا بين الأحاديث الصحيحة من غيرها. ويمكن بيان الطرق التي ذكرها أولئك المحدثون لتعيين الحديث الموضوع على النحو الآتي:

١- وجود متهم بالوضع في سلسلة الإسناد

تقدم أن العلماء دققوا في الرجال، فجرحوا وعدلوا بناء على الشروط المتقدمة في الراوي، حتى إذا اتهم الراوي بالوضع ترك حديثه وإن كان صاحب دين وصالح.

٢- إقرار واضعه أنه وضعه

رَوَى ابْنُ حِبَّانٍ فِي مُقَدِّمَةِ تَارِيخِ الضَعْفَاءِ عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: قُلْتُ لِمَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ: مَنْ أَيْنَ جِئْتَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ قَرَأَ كَذَا فَلَهُ كَذَا؟ قَالَ: وَضَعْتُهَا أَرْغَبُ النَّاسِ فِيهَا^(٢).

(١) تَدْرِيبُ الرَّاوي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٨٤ وَالباعث الحثيث لأحمد مُحَمَّد شاکر ص ٧٩ وَنُزْهَةُ النَّظَرِ لابن حَجَر العسقلاني ص ٤٧ وَتنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ١ ص ١٢.

وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْجَوِينِيُّ هُوَ وَالِدُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.

(٢) شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِلْعِرَاقِيِّ ج ١ ص ٢٦٩ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٨٣.

وقال البُخَارِيُّ في التَّارِيخِ الأوسط: حَدَّثَنِي يَحْيَى الْأَشْكُرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ صُبْحٍ يَقُولُ: أَنَا وَضَعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

لَكِنَّ ابْنَ دَقِيقٍ الْعِيدَ رَأَى أَنَّ الْإِقْرَارَ بِالْوَضْعِ لَيْسَ قَاطِعاً فِي كَوْنِهِ مَوْضُوعاً، لَجَوَازِ أَنْ يَكْذِبَ فِي هَذَا الْإِقْرَارِ بَعِينُهُ^(٢).

٣- ما يتنزل منزلة إقراره بالوضع

كَأَنَّ يَحْدِثُ عَنْ شَيْخٍ ثُمَّ يُسْأَلُ عَنْ مَوْلَدِهِ، فَيَذْكُرُ تَارِيخاً يَعْلَمُ وَفَاةَ ذَلِكَ الشَّيْخِ قَبْلَهُ وَلَا يَوْجَدُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَهُ، فَهَذَا لَمْ يَعْتَرَفْ بِوَضْعِهِ وَلَكِنْ اعْتَرَفَهُ بِوَقْتِ مَوْلَدِهِ، يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةُ إِقْرَارِهِ بِالْوَضْعِ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ الشَّيْخِ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا بِرَوَايَةِ هَذَا الَّذِي حَدَّثَ بِهِ^(٣).

أَوْ أَنَّ الشَّيْخَ تَوَفَّى وَالرَّأْيِي طِفْلٌ لَا يَدْرِكُ الرِّوَايَةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، كَمَا ادَّعَى مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، فَسَأَلَهُ الْحَافِظُ بْنُ حِبَّانَ: مَتَى دَخَلْتَ الشَّامَ؟ قَالَ: سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ: فَإِنْ هِشَامًا الَّذِي تَرَوِي عَنْهُ مَاتَ سَنَةَ ٢٤٥ هـ، فَقَالَ: هَذَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ آخِرُ^(٤).

أَوْ أَنَّهُ سَمِعَ فِي مَكَانٍ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَدْخُلْهُ^(٥).

- (١) تَدْرِيبُ الرَّأْيِيِّ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٥.
- (٢) الْاِفْتِرَاحُ لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ ص ٣١٥-٣١٦ وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِلْعِرَاقِيِّ، وَشَرْحُهَا: فَتُحْ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٨١ وَتَدْرِيبُ الرَّأْيِيِّ لِلْسُّيُوطِيِّ السَّابِقُ، وَكِلَاهُمَا عَنْ الْاِفْتِرَاحِ.
- (٣) التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ لِلْعِرَاقِيِّ ص ١٣٢ وَفَتْحُ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٨٠ وَتَدْرِيبُ الرَّأْيِيِّ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٥.
- (٤) الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ ص ٨١.
- (٥) تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ عَرَّاقٍ ج ١ ص ٦.

٤- رَكَاةُ الْفِطْرِ وَالْمَعْنَى

والمدار في الرُّكَّةِ على رَكَّةِ المعنى، فحيثما وجدت دل على الوضع وإن لم ينضم إليه رَكَّةُ اللفظ، لأن هذا الدِّين كله مَحَاسِن، والرُّكَّةُ ترجع إلى الرداءة. أما رَكَاةُ اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغَيَّرَ ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النَّبِيِّ ﷺ فكاذب^(١).

٥- مخالفته للعقل

أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل. ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة.

رَوَى ابن الجَوْزِيِّ من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن زَيْد بن أَسْلَمَ عن أبيه، عن جده، مرفوعاً: إن سفينة نُوح طافت بالبيت سبعا، وصلت عند المقام ركعتين.

وأُسند ابن الجَوْزِيِّ من طريق مُحَمَّد بن شُجَاع البَلْخِيِّ حَدِيثاً عن أَبِي الْمُهْزَم، عن أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: «إن الله خلق الفَرَسَ، فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه منها».

قال السُّيُوطِيُّ: هذا لا يضعه مُسْلِم بل ولا عاقل، والمتهم به مُحَمَّد بن شُجَاع كان زائغاً في دينه وفيه أبو الْمُهْزَم، قال شُعْبَةُ: رأيتَه ولو أُعْطِيَ درهماً وضع خمسين حَدِيثاً^(٢). ومنها: حَدِيثُ «الباذنجان شفاء من كل داء»^(٣).

(١) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٦ وتنزيه الشريعة لابن عَرَّاق ج ١ ص ٧، وكلاهما نقل عن ابن حَجَر.

(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٨.

(٣) الْمَنَارُ الْمُنِيفُ لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة ص ٥١.

وَحَدِيثُ: «مَنْ اتَّخَذَ دِيكاً أَبْيَضَ لَمْ يَقْرَبْهُ شَيْطَانٌ وَلَا سِحْرٌ»^(١).

٦- مناهاته للأدلة القطعية

أَنْ يَكُونَ مُنَافِياً لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ الْقَطْعِيَّةِ أَوْ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

كَحَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنِ سَعِيدٍ الشَّامِيِّ الْمَصْلُوبِ فِي الزُّنْدَقَةِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً: «أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيٍّ بَعْدِي إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ».

وَقَدْ وَضَعَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ لَمَّا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالزُّنْدَقَةِ وَالِدَعْوَةِ إِلَى التَّنْبِيِّ^(٢).

وَكَقَوْلِهِمْ مَعْرُوفاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا جَاءَكُمْ الْحَدِيثُ فَاعْرَضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ وَافَقَهُ فَخُذُوهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَدَعُوهُ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ: «فَإِنَّ حَدِيثَ بَاطِلٍ لَا أَصْلَ لَهُ، وَقَدْ حَكِيَ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى السَّاجِي عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ وَضَعَتْهُ الزُّنَادِقَةُ». وَيَدْفَعُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمَا يَعْدِلُهُ»، وَيُرْوَى: «أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»^(٣).

قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: مَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْقَائِلِ: إِذَا رَأَيْتَ الْحَدِيثَ يَبَايِنُ الْمَعْقُولَ أَوْ يَخَالِفُ الْمَنْقُولَ، أَوْ يَنَاقِضُ الْأُصُولَ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُضْوَعٌ.

وَمَعْنَى مُنَاقَضَتِهِ لِلأُصُولِ: أَنْ يَكُونَ خَارِجاً عَنْ دَوَائِرِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَسَانِيدِ

(١) الْمَنَارُ الْمُئَنَّفُ لَابْنِ قَيْمٍ الْجَوَازِيَّةِ ص ٥٥.

(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٨٤.

(٣) مَعَالِمُ السُّنَنِ لِلْخَطَّابِيِّ ج ٥ ص ١١، كِتَابُ السُّنَةِ بَابُ فِي لَزُومِ السُّنَةِ، وَالْخُلَاصَةُ لِلطَّيْبِيِّ ص ٨٥.

والكتب المشهورة^(١).

٧- التصريح بتكذيب راويه

أن يصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب أو تقليد بعضهم بعضاً^(٢).

٨- عدم تناسب جسامه الخبر مع عدد ناقله

أن يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع، ثم لا ينقله منهم إلا واحد^(٣)، كحصر العدو للحاج عن البيت الحرام، ثم لا ينقله منهم إلا واحد^(٤).

٩- مخالفته الحقائق التاريخية

مخالفته الحقائق التاريخية المعروفة في عصر النبي ﷺ، مثل حديث: إن النبي ﷺ وضع الجزية على أهل خيبر بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية، والحقائق التاريخية

(١) تدريب الراوي للسيوطي ج ١ ص ٢٧٧.

انظر هذه الطرق في معرفة الحديث الموضوع في: مقدمة ابن الصلاح ص ١٣١ والخلاصة للطبري ص ٧٨ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٧٨ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٤٦-٤٧ وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي، وشرحها: فتح الباقي لذكرياً الأنصاري ج ١ ص ٢٨٠ والتقريب للتوحي، وشرحه: تدريب الراوي للسيوطي ج ١ ص ٢٧٤ وتنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ٥-٦ وقواعد في علوم الحديث لظفر التهانوي ص ٤٢-٤٣.

(٢) تنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ٦.

(٣) تدريب الراوي للسيوطي ج ١ ص ٢٧٦ وتنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ٧.

(٤) السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٤٦.

ترد هَذَا الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ، لِأَنَّ الْجُزْيَةَ لَمْ تَشْرَعْ فِي عَامِ خَيْبَرٍ، وَإِنَّمَا أُنْزِلَتْ آيَةُ الْجُزْيَةِ بَعْدَ عَامِ تَبُوكَ، وَأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ تَوَفَّى قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ، وَأَنَّ مُعَاوِيَةَ أَسْلَمَ زَمَنَ الْفَتْحِ^(١).

١٠- الإفراط بالوعيد أو الوعد

الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصَّغِيرِ، أو الوعد العَظِيمِ على الفعل الحَقِيرِ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي حَدِيثِ الْقُصَّاصِ وَهُوَ يَعُودُ إِلَى رِكَةِ الْمَعْنَى^(٢).

كَالْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى كَذَا فَلَهُ سَبْعُونَ دَارًا، فِي كُلِّ دَارٍ سَبْعُونَ أَلْفَ بَيْتٍ، فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ أَلْفَ سَرِيرٍ، عَلَى كُلِّ سَرِيرٍ سَبْعُونَ أَلْفَ جَارِيَةٍ».

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَإِنْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ لَا تَعْجُزُ، وَلَكِنْ هَذَا تَخْلِيطٌ قَبِيحٌ^(٣).

وَأَخِيرًا:

حَدَّدَ الْمُحَدِّثُونَ هَذِهِ الطَّرِيقَ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي بَيَانِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ وَمَعْرِفَتِهِ، لِكَثْرَةِ مَزَاوِلَةِ أَلْفَاظِ النَّبِيِّ ﷺ فَحَصَلَتْ لَهُمْ هَيْئَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ وَمَلَكَةٌ قَوِيَّةٌ يَعْرِفُونَ بِهَا مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ أَلْفَاظِ النُّبُوَّةِ وَمَا لَا يَجُوزُ^(٤).

لَذَلِكَ قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «إِنْ لِلْحَدِيثِ ضَوْءٌ أَكْضَوْهُ النَّهَارَ تَعْرِفْهُ، وَظُلْمَةٌ كَظْلَمَةِ اللَّيْلِ تُنْكِرْهُ».

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ يَقْشَعِرُ لَهُ جِلْدُ الطَّالِبِ لِلْعِلْمِ، وَيَنْفَرُ مِنْهُ

(١) السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ ص ٩٨.

(٢) تَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسِّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٦ وَتَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ عَرَّاقٍ ج ١ ص ٧.

(٣) تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ عَرَّاقٍ ج ١ ص ٧.

(٤) تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ عَرَّاقٍ ج ١ ص ٦.

قلبه في الغالب»^(١).

قال البُلْقِينِي: «وَشَاهِدُ هَذَا أَنَّ إِنْسَانًا لَوْ خَدَمَ إِنْسَانًا سَنِينَ، وَعَرَفَ مَا يَحِبُّ وَمَا يَكْرَهُ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ ادَّعَى أَنَّهُ يَكْرَهُ شَيْئًا يَعْلَمُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَحِبُّهُ، فَبِمَجْرَدِ سَمَاعِهِ يَبَادِرُ إِلَى تَكْذِيبِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يَكْرَهُهُ»^(٢).

وَبِذَلِكَ الْجُهْدِ الْعَظِيمِ اسْتَطَاعُوا أَنْ يَشْتَبُوا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ مِنْ غَيْرِهِ فِي كُتُبِهِمْ، فَحَفَظُوا لَنَا السُّنَّةَ الْمُطَهَّرَةَ، وَصَانُوهَا مِنْ أَيْدِي الْعَبَثِ وَالْإِفْسَادِ.

(١) شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِلْعِرَاقِيِّ، وَشَرَحَهَا: فَتَحَ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ١ ص ٢٨٠ -

٢٨١ وَتَدْرِيبَ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٧٥.

(٢) مَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ لِسِرَاجِ الدِّينِ الْبُلْقِينِيِّ ص ٢١٥.

الفصل الخامس^(١)

أثر الحديث في اللغة والأدب وأُسْلُوبُهُ، والاحتجاج به

وفيه ثلاثة مباحث:

المَبْحَثُ الأول: أثر الحديث في اللغة والأدب

المَبْحَثُ الثاني: أُسْلُوبُ الحديث

المَبْحَثُ الثالث: الاحتجاج بالحديث

(١) كتبه: الأستاذ كاظم فتحي الراوي رَحِمَهُ اللهُ.

المبحث الأول

أثر الحديث في اللغة والأدب

إن أثر الحديث النبوي في ثقافتنا العربية والإسلامية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، وطريقة السنة عمت كل أنواع الكتب من أدبية وتاريخية وغيرهما، إذ تعتمد السند في إيراد أخبارها مثل كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، والأمالى لأبي علي القالي، وتاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري، بل إن كثيراً من العلوم ما كان ليوجد لولا الحديث، فكتب طبقات الرجال، وكتب التاريخ، وكتب التراجم، وكتب السيرة، ما هي إلا ثمرة من ثمرات الحديث النبوي، كما لا يخفى أثر الحديث في الفقه والتفسير.

يقول الدكتور شوقي ضيف: «فالحديث هو الذي فتح باب الكتابة التاريخية، وهياً لظهور كتب الطبقات في كل فن، وهذا غير ما نشأ عنه من علوم الحديث وغير مشاركته في علوم التفسير والفقه، مما بعث على نهضة علمية رائعة»^(١).

والحديث النبوي من أرفع النصوص الأدبية بياناً وإشراقاً بعد القرآن الكريم، والدراسة المفيدة المجدية للغة العربية هي الدراسة التي تجعل الطالب يتخرج بالنصوص الجميلة، وتصله بها، حتى يتأثر بأساليبها وطريقتها في القول.

إن أغلب علوم العربية وآدابها إنما كان من أجل خدمة القرآن والحديث، بل إن أكثر ما في ثقافتنا من تنوع في العلوم والفنون والمعارف كان لخدمة القرآن والسنة.

كما أن هناك التحاماً وثيقاً بين العربية والعلوم الإسلامية، وكل دارس للعربية لا

(١) العصر الإسلامي لشوقي ضيف ص ٤١.

يعتبر واقفاً على أسرارها ما لم يشارك في العلوم الإسلامية الأخرى.
وأن الحديث النبوي من الأصول التي يستشهد بها على قواعد اللغة، وخاصة بعد نضج علم الحديث في القرن الثالث.

يقول الدكتور صبحي الصالح: «ومهما نقل في وصف ما كان للحديث من أثر في النحو وأصوله، وفي مختلف العلوم ومناهجها، نظل دون إيفاء علم الحديث حظه، فما من تيار فكري إسلامي إلا وله من عدوى الحديث حظ معلوم، إن لم يكن فيها حمله تراث النبوة من وصايا وحكم وتعاليم، ففي طرق التحمل والأداء وشروط الرواية والراوي ومقاييس النقد والتجريح، فهذه كلها دخلت شواهد النحو، وسادت أبحاث اللغة، وارتفعت إلى أخبار الأدب، وتركت في الجميع أصداءها الشداد عن طريق الرواية والإسناد»^(١).

مكانة الحديث في اللغة والأدب

قال ﷺ: «أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ»^(٢).

ومما قاله علي رضي الله عنه في وصف المصطفى ﷺ: «وهو أصدق الناس لهجة».

(١) علوم الحديث ومُصطلحه لصبحي الصالح ص ٣٢٢.

وانظر: الحديث النبوي لمحمد الصباغ ص ١٢.

(٢) حديث: أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ:

هو جزء من حديث في:

صحيح مسلم: ٥ كتاب المساجد...، رقم ٥٢٣، ص ٢٤١، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وسنن الترمذي: أبواب السير، ٥ باب ما جاء في الغيمة، رقم ١٦٣٥، ج ٣ ص ٣٨٠، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقال: حديث حسن صحيح. قال الشيخ شعيب: حديث صحيح، وخرجه.

ولا يخفى أن الحديث النبوي في الذروة من البيان، ولا يرتفع فوقه في مجال الأدب الرفيع إلا كتاب الله بلاغة وفصاحة وروعة، وما أجود ما قال الجاحظ في شأنه:

«هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثرت معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصود في موضع القصر، وهجر الغريب والوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقول وجمع له بين المهابة والحلاوة وبين حسن الأفهام وقلة عدد الكلام، لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذ الخطب الطوال بالكلم القصار، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفرج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلافة، ولم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا، ولا أقصد لطفاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى من كلامه ﷺ»^(١).

وقال أبو حيان بعد أن ذكر القرآن وأثره في البيان:

«والثاني: سنة رسول الله، فإنها السبيل الواضح، والنجم اللائح، والقائد الناصح، والعلم المنصوب، والأتم المقصود، والغاية في البيان، والنهائية في البرهان، والمفرع عند الخصام، والقدوة لجميع الأنام»^(٢).

وفصاحته ﷺ أمر لا يشك فيه عاقل، ذلك أن القوم الذين أرسل إليهم هم أئمة البيان، وهم في خصومته قوم لا تنقطع بهم حجة، ولا يعوزهم منطق بليغ، وقد نعتوا الرسول بأوصاف عديدة كيداً ومخاصمة، ولكنهم لم يستطيعوا أن ينعتوه بما ينال من فصاحته، لأنهم يعرفون أن مثل هذه الفرية زائفة باطلة لدى دهاء الناس جميعاً.

(١) البيان والتبيين للجاحظ ج ٢ ص ١٧.

(٢) البصائر والذخائر لأبي حيان ج ١ ص ٨.

فهو ﷺ أفصح العرب، لكن الفرق بينه وبين الفصحاء يتفق مثله في الناس، ويبقى في حدود الطاقة البشرية وليس أمراً خارقاً للعادة بالكُلِّيَّة، بل إن الفرق بينه وبين الفصحاء يشبه الفرق بين البليغ والأبلغ، والحسن والأحسن، ولذا فقد استطاع بعضهم أن يأتي بقريب من كلامه ﷺ وبذلك يفسر وجود الحديث الموضوع، إذ إن هؤلاء الوضاعين كانوا يتحرون احتذاء الرسول ﷺ بأسلوبه وخصائصه البيانية^(١).

وأن للنشأة اللغوية التي نشأها الرسول تأثيراً في فصاحته، فهو من قُرَيْشٍ مَعْدِنِ الفصاحة، وأخواله من بني زُهْرَةَ، واسترضع في بني سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ، وخالط في حياته بطون قُرَيْشٍ والأنصار، فكانت هذه النشأة مراناً حياً وتمرساً بأحسن الأساليب وأفصح اللهجات في العرب قاطبة.

وهذه النشأة اللغوية النقية الخالصة صقلت تلك الموهبة الفذة التي لا نظير لها في المواهب البشرية.

وتتمثل هذه الموهبة في فطرة صافية وذهن جوال، وبصر نفاذ، ونفس مجتمعة فاضلة، وإحساس دقيق مرهف، وبديهة حاضرة.

وليس غريباً أن يجتمع ذلك كله للرسول ﷺ، فالله أعلم حيث يجعل رسالته، وهو سبحانه يصنع رسله على عينه بما تقتضيه حكمته، قال تعالى في موسى عليه السلام: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ - طه: ٣٩، وقال في المصطفى ﷺ: ﴿فَأَنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ - الطور: ٤٨.

وكذلك فإن الذي مكّن لفصاحته ﷺ أن تنمو وتقوى ويشد أسرها، تأثر الرسول بأسلوب القرآن الكريم، وذلك أمر طبيعي جلي، فعلى قلبه المتصل بجلال الله تنزل القرآن، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (١١٣) ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ (١١٤) - الشعراء، ومن لسانه تلقاه المسلمون، قال عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلَّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ - المائدة: ٦٧، وبأمره سجله الصحابة وكتبوه.

(١) انظر: النبا العظيم لمحمد عبد الله دراز ص ١٠٢.

وبالقرآن كان الرسول ﷺ يحكم بين الناس، قال تعالى: ﴿وَأَن آَحْكَمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ - المائدة: ٤٩.

ومهمته ﷺ شرحه وبيانه للناس، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ - النحل: ٤٤.

وبتلاوته أمر، فكان يقرؤه أثناء الليل وأطراف النهار، قال سبحانه: ﴿وَأُمِرْتُ أَن أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٩١) ﴿وَأَن أَتْلُوا الْقُرْآنَ﴾ - النمل: ٩١-٩٢، وقال عز وجل: ﴿أَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ - العنكبوت: ٤٥.

فلا غرو أن يتأثر به الرسول ﷺ، وأن يتخرج في مدرسته، ولقد وصفت عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ فقالت: «كان خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»^(١).

ومن الأمثلة على تأثره بأسلوب القرآن: قوله ﷺ: «إن الدنيا حُلُوةٌ خَصِرَةٌ، وأن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون»^(٢).

وقوله ﷺ: «والله لَيُتِمَّنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ

(١) حَدِيث: كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ:

بهذا اللفظ في:

مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٤١ ص ١٤٨، رقم ٢٤٦٠١، عن عائشة رضي الله عنها. قال الشيخ شعيب: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَخَرَّجَهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ١٨ باب جَامِعُ صَلَاةِ اللَّيْلِ...، رقم ٧٤٦، ص ٣٣٤، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) حَدِيث: إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوةٌ خَصِرَةٌ... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٨ كتاب الرِّقَاق، ٢٦ باب أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْفُقَرَاءُ...، رقم ٢٧٤٢، ص ١٣٠٩، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

لا يخاف إلا الله، أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون»^(١).

وتوافرت للحديث كل أسباب الجودة، وسنحاول فيما يأتي إيضاح ذلك في الأداء، والمعنى، والأسلوب.

الأداء

لم تكن فصاحته ﷺ مقصورة على جودة الأسلوب وعمق المعنى، بل جاوزت ذلك إلى الأداء، فكان ﷺ ضليع الفم، يستعمل فمه جميعه إذا تكلم، ولا يقتصر على تحريك الشفتين فحسب، وكان طویل السكوت لا يتكلم في غير حاجة، وإذا تكلم لم يسرد سرداً، بل فصل وتمهل وأبان ورتل.

روى البخاري عن أنس، عن النبي ﷺ: أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً^(٢).

وكان يعطي الكلام ما يستحق من اللهجة، حتى إن ما يختلج في صدره كان يبدو على وجهه.

وصفه جابر بن عبد الله رضي الله عنه فقال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه مُنذر جيش، يقول: صَبَحَكُمْ وَمَسَّكُمْ»^(٣).

(١) حديث: والله لَيُتِمَنَّ هَذَا الأمر... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦١ كتاب الْمَنَاقِب، ٢٥ باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٦١٢، ص ٧٦٠، عن حَبَّاب بن الأَرْت.

وطرفاه في: ٣٨٥٢، و٦٩٤٣.

(٢) حديث: أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٣ كتاب العلم، ٣٠ باب من أعاد الحديث ثلاثاً...، رقم ٩٥، ص ٣٨.

(٣) حديث: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه... إلخ، في:

وكان لحرركته وإشارته موضع كبير في إجادة الأداء، فحرركته مُعَبَّرَةٌ تستلقت النَّظَرَ، وتنبه الغافل، وتعين على الحفظ والتذكر.

فإذا أراد ذكر القلب أشار إلى صدره، كما في قوله ﷺ: «التقوى ها هنا»^(١).

وإذا أراد الملازمة أشار بسببته والتي تليها، كما في قوله: «وأنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا»، وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئاً^(٢).

وإذا أراد أن يؤكد أهمية الموضوع غيّر جلسته، كما في حديث: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثاً، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وجلس وكان متكئاً، فقال: ألا وقول الزور. قال: فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت^(٣).

صَحِيح مُسْلِم: ٧ كتاب الجمعة، ١٣ باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم ٨٦٧، ص ٣٨٣.
(١) حديث: التقوى ها هنا... إلخ، في:

صَحِيح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البر والصلة، ١٠ باب تحريم ظلم المسلم...، رقم ٢٥٦٤، ص ١٢٣٩، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) حديث: أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا... إلخ، في:

صَحِيح الْبُخَارِيِّ: ٦٨ كتاب الطلاق، ٢٥ باب اللعان، رقم ٥٣٠٤، ص ١١٦٥، عن سهل بن سعد. وطرفه في: ٦٠٠٥.
(٣) حديث: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيح الْبُخَارِيِّ: ٥٢ كتاب الشهادات، ١٠ باب ما قيل في شهادة الزور، رقم ٢٦٥٤، ص ٥٥١، عن أبي بكر.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٣٦ باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم ٨٧، ص ٦٥، عن أبي بكر.

وكان لشخصية الرَّسُولِ الجذابة أثر كبير في كون الأداء قد بلغ الذروة، فقد ورد في وصفه ﷺ: أن له هيبة وجلالاً، فإذا تكلم بين أصحابه كانوا كأن على رؤوسهم الطير.

معاني الحديث

إن في معاني الحديث صفات عديدة قل أن تجتمع في كلام سواه. ومن هذه الصفات: الغنى في الأفكار، والعمق فيها، والجدة، والإحكام، وقوة التأثير، ما مكن لهذه المعاني أن تكون خالدة على وجه الدهر.

١- الغنى في الأفكار

في الحديث النبوي غنى مدهش في الأفكار والمعاني، فمعاني الحديث الواحد كثيرة ومتنوعة، ومما يدل على ذلك ما نجده في استنباط العلماء للأفكار والأحكام العديدة من الحديث الواحد. وهذه الظاهرة عامة في معظم الأحاديث إذ نجد المعاني تزدحم في العبارة الحديثية.

وفي معاني الأحاديث بشكل عام، غنى كبير. ذلك أن السنة لم تترك معنى من معاني الحياة والعقيدة والتشريع والخلق إلا وقررتة وفصلت فيه القول على نحو يتم فيه هدف القرآن من إقامة المجتمع الأفضل.

إن غنى معاني الحديث بهذا المفهوم الأخير ليدل على عظمة الإسلام الذي يتضمن النظرية الوحيدة القادرة على حل مشاكل الإنسان المادية والمعنوية بدقة وتوازن وإحكام.

٢- العمق في الأفكار

وأما عمق هذه الأفكار فذلك واضح من موازنة معاني الحديث بمعاني الشعر الجاهلي أو السجع المعروف في ذلك الزمان، إننا نلمس في الحديث حقيقة مجردة واضحة بيّنة، ولا يدع الحديث جانباً من الفكرة مهما دق دون أن يسלט عليه الأنوار الكاشفة،

ولا عجب في ذلك، لأنه قبس من نور الله الوضاء، وها هو ذا الحديث بفضل عمق معانيه يحقق سبقاً في مجالات عديدة وقف الناس اليوم على بعضها، وما تزال الأيام المقبلة تحمل كثيراً من هذه الموافقات.

ومن الأمثلة على ذلك قوله ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»^(١).

وهكذا فإن الحديث أدب عميق، كلما أمعنت النظر فيه وقفت منه على جديد. وما أجمل كلمة الرَّافِعِيِّ فيه: «إنه كلام كلما زدته فكراً زادك معنى».

٣- الجِدَّة

معظم ما في هذه الأحاديث يحمل المعاني الجديدة التي فاجأت الدنيا كلها، ولم تفاجئ العرب وحدهم، فالدعوة إلى المساواة دون تمييز معنى جديد نأخذه من أقواله ﷺ التي تفيد أن الناس كلهم لآدم، وآدم من تراب، وأكرمهم عند الله أتقاهم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى.

إنه معنى جديد بالنسبة إلى الحضارات الفكرية القديمة كالحضارة اليونانية والرومانية، وجديد بالنسبة إلى الحضارات الحديثة لحضارة أوروبا، وقد زعمت

(١) وحي القلم للرَّافِعِيِّ ج ٣ ص ٨.

حديث: مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ... إلخ:
بهذا اللفظ في:

صَحِيح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البر والصلة، ١٧ باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، رقم ٢٥٨٦، ص ١٢٤٧، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٢٧ باب رحمة الناس والبهائم، رقم ٦٠١١، ص ١٢٩١، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

فرنسا أنها قررت معنى المساواة لأول مرة في ثورتها ولكن تاريخها في بلاد الشام والجزائر يقيم الأدلة العديدة على عدم تطيقها، إنها جِدَّة لا تبلى على تقدم الأيام، إنها جِدَّة انطلقت من حدود الزمان والمكان، فالناس في كل زمان وفي كل مكان يجدون الحديث كأنه قيل لهم، فيعالج مشاكلهم، ويحلها، وينير لهم جوانب الطريق في درب الحياة الطويل، وبهذه الصفة كان الحديث النبوي أدباً يفوق آداب الدنيا جميعاً، لأنه أدب العصور.

٤- الإحكام

والمُرَاد من الإحكام هو أن يكون المعنى مصيباً الحقيقة ذاتها، فيلازم المعنى الحق مهما تغيرت الأحوال وتبدلت الظروف، وأن يكون المعنى متكاملًا يلم بالحقيقة من كل أطرافها، فلا يند منه جانب ولا تفوته ناحية، وهذا أمر ليس باليسير.

ومما يتصل بالإحكام الدقة المتناهية والانسجام والتوافق والتسلسل، فكلامه ﷺ بريء من التنافر والتناقض والاختلاف، وقد بلغت المعاني النبوية من الإحكام والانسجام والتسلسل مبلغاً عظيماً، يجعل جزئيات معاني الحديث الواحد مترابطة محبوكة يشد بعضها إلى بعض، فكل جزئية من المعنى متممة لما قبلها، ممهدة لما بعدها.

ولنقرأ هذا الحديث: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»^(١).

وتأمل هذا الحديث: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولاً أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ افشوا السلام بينكم»^(٢).

(١) حديث: إن الصدق يهدي إلى البر... إلخ:

رواه البخاري، ومسلم، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجامع الصغير للشُّيْطِي ص ١٢٥.

(٢) حديث: لا تدخلون الجنة... إلخ، في:

يمكن اعتبار الاستقصاء من الدقة والإحكام وكثيراً ما نجد في الحديث استقصاء رائعاً، والحديث التالي شاهد مناسب لذلك: «بادروا بالأعمال سبعاً، ما ينظرون إلّا فقراً منسياً أو غنى مطغياً، أو مرضاً مفسداً، أو هرمًا مفنداً، أو موتاً مجهزاً، أو الدجال، فإنه شر منتظر، أو الساعة، والساعة أدهى وأمر»^(١).

وهكذا يتضح لنا أن معاني الحديث محكمة منسجمة قد خلت من كل ما لا صلة له بالمعنى، ويبدو الحديث على إيجازه وإحكامه مبسوط المعنى بأجزائه، ليس فيها اضطراب ولا نقص ولا إحالة، حتى كأن تلك الألفاظ القليلة إنما رُكبت تركيباً على وجه تقتضيه طبيعة المعنى في ذاته، وطبيعته في النفس الإنسانية، فمتى وعاما السامع واستوعبها القارئ، تمثل المعنى في نفسه على حساب ذلك التركيب، فوقع إليه تاماً مبسوط الأجزاء، وأصاب هو من الكلام معنى عميقاً، حتى كأن هذا الكلام قد انقلب في نفسه إحساساً يحسه ويحياه^(٢).

٥- قوة التأثير

ومعاني الحديث تغوص في أغوار النفس الإنسانية، وتلامس أعماقها وأبعادها، وتؤثر فيها تأثيراً عظيماً، إن حديثاً واحداً كان يكفي لتغيير حياة إنسان تغييراً جذرياً أصيلاً، وكان يكفي ليصوغه من جديد، لأن معانيه كانت تهز وجدانه هزاً عنيفاً، وتؤثر فيه، وتتغلغل في أعماق نفسه، ولذا فإن أثر الحديث مستمر. ومصدق هذا الحديث:

صحيح مسلم: ١ كتاب الإيمان، ٢٢ باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون...، رقم ٥٤، ص ٥٤، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) حديث: بادروا بالأعمال... إلخ:

رواه الترمذي، والحاكم في المستدرک، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الجامع الصغير للسيوطي ص ١٨٧، وقال: حديث صحيح.

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي.

عن النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^(١).

وَأَخِيرًا:

فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي الْحَدِيثِيَّةَ إِنْسَانِيَّةٌ لَمْ تَخْضَعْ فِي جَوْهَرِهَا وَأَسْسَاسِهَا لظَرْفِ الزَّمَانِ وَلَا لظَرْفِ الْمَكَانِ، فَلَمْ يَنْظُرْ فِيهَا إِلَى الْعَرَبِ وَحَدَثِهِمْ، وَلَا إِلَى النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبُوَّةِ، وَلَا إِلَى جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَحَدَاها، وَلَا إِلَى طَبَقَةٍ دُونَ طَبَقَةٍ، وَلَا إِلَى لَوْنٍ دُونَ لَوْنٍ، وَلَا إِلَى الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ، وَلَا إِلَى الْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ، وَإِنَّمَا كَانَ الرَّسُولُ الْعَظِيمُ يَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَى الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ - الْأَنْبِيَاءُ: ١٠٧.

لَقَدْ زَخَرَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي بِالمُثُلِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْعُلْيَا مِنْ وَحْدَانِيَّةٍ خَالِصَةٍ، وَعَدَالَةٍ مُطْلَقَةٍ، وَمَسَاوَاةٍ تَامَةٍ، وَخُلُقٍ رَفِيعٍ، وَوُقُوفٍ إِلَى جَانِبِ الْخَيْرِ، وَسَعْيٍ لاسْتِصْوَالِ الشَّرِّ، وَحَرْبٍ لِلْفَقْرِ وَالْبُؤْسِ، وَرَقِيٍّ رُوحِيٍّ يَصِلُ بِاللَّهِ.

إِنَّ هَذِهِ الْخَصَائِصَ الْمَذْكُورَةَ وَغَيْرَهَا الَّتِي تَوَافَرَتْ لِمَعَانِي الْحَدِيثِ هِيَ الَّتِي مَكَنَتْ لَهَا مِنَ الْخُلُودِ، وَسَتَبَقِيَ خَالِدَةً إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا^(٢)، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ - الرعد: ١٧.

(١) حَدِيثُ: الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ... إلخ:

بهَذَا اللَّفْظِ فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٥ كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ، ٥ بَابُ تَفْسِيرِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، رَقْمُ ٢٥٥٣، ص ١٢٣٥.

وَهُوَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلشُّيُوطِيِّ ص ١٩٢، قَالَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ، وَمُسْلِمٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ. وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) انْظُرْ: الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ لِمُحَمَّدٍ الصَّبَاغِ ص ٥١.

المبحث الثاني

أسلوب الحديث

أسلوب الحديث النبويّ يفوق كل أسلوب بعد القرآن الكريم، فنجد فيه الجمال في السبك، والجزالة في الدِّباجة، والوضوح في الدلالة، والدقة في الوصف والتعبير، والإبداع في التشبيه والتصوير، والموسيقى الرائعة في الألفاظ، والإجادة في الحوار، والأصالة في العبارة والطبع، والإيجاز في القول، والتأثر بالقرآن، ومطابقة مقتضى الحال، ومجانبة التكلف.

كل ذلك نجده مشرقاً بندى العاطفة المرفهة، مكتسباً رونق البهاء من شخصية قائله، وذلك ما لا نجد له مثيلاً في أساليب القول البشري المبين.

١- الجزالة والوضوح

أول خصائص أسلوب الحديث جمعه بين الجزالة في المفردات والدِّباجة والوضوح في الدلالة، وإذا اقترن الوضوح بالجزالة في الكلام كان قطعة رائعة من البيان الساحر، وأضحى صالحاً لأن يلقى على جماهير الناس، وأنه حينئذ لخلق أن يفتح مغاليق قلوبهم إلى النور ويقودهم على دروب الخير، وهذا ما نقرؤه في السيرة النبوية من تأثير الحديث في الصحابة واستحواؤه على إعجابهم.

وضوح لا تحجبه مفردات غريبة ولا أساليب معقدة، وجزالة لا يفارقها الوضوح والبيان، ولا تنافسها جزالة في متانة التركيب وفخامة الإيقاع وعدم الابتذال.

قال العَقَّاد: «إن السمة الغالبة على أُسْلُوبِ النَّبِيِّ ﷺ هي سمة الإبلاغ قبل كل سمة أخرى، بل هي السمة الجَامِعة التي لا سمة غيرها، لأنها أصل شامل لما تفرق من سمات هي منها بمثابة الْفُرُوع. وكلام النَّبِيِّ ﷺ المحفوظ بين أيدينا إما معاهدات ورسائل، وإما خطب وأدعية ووصايا وأجوبة عن أسئلة. والإبلاغ هو السمة المشتركة في أفانين هَذَا الكلام جميعاً، حتى ما جرى منه مجرى القصص أو مجرى الأوامر إلى المرؤوسين، ومجرى الدعاء الذي يلقيه المسلم ليدعو الله على مثاله^(١).

ولنأخذ مثلاً على ذَلِكَ قوله ﷺ فيما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال:

قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عِبَادَ اللَّهِ إخواناً»^(٢).

وقال ﷺ: «المسلم أخو المسلم، لا يَظْلِمُهُ، ولا يَحْذِلُهُ، ولا يحقره، التقوى ها هنا، ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه»^(٣).

وقال ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، وَلَكِنْ ينظر إلى قلوبكم

(١) عَبْقَرِيَّةُ مُحَمَّدَ لِعَبَّاسٍ مَحْمُودُ الْعَقَّاد ص ١٧.

(٢) حَدِيثٌ: إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٥ كتاب البرِّ والصَّلة، ٩ باب تحريم الظن والتجسس، رقم ٢٥٦٣، ص ١٢٣٩، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيثٌ: الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٥ كتاب البرِّ والصَّلة، ١٠ باب تحريم ظلم المسلم وخذه...، رقم ٢٥٦٤، ص ١٢٣٩، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأعمالكم»^(١).

٢- التجديد والبعد عن التكليف

ومن خصائص أسلوب الحديث تجديده في أساليب النثر المألوفة، بعيداً عن التكلف والتصنع، يفيض عن الفطرة السليمة الصافية والنفس المجتمعة الهادئة، والعبقريّة الفذة المتألقة، فلا تلقى وأنت تنتقل في رياض الحديث النضرة التكلف في سجع، ولا التصنع السمج في صورة، بل تطالعك في الأحاديث كلها سجية مُرسلة وأسلوب حر من كل قيد خال من كل زخرف مستكره.

ولقد كره ﷺ سجع الكهان وأنكر على من حاول استعمله لما فيه من الغموض في العبارة، والإكثار من الكلمات الغريبة والحوشية، والاعتماد على الإيقاع الرنان للألفاظ الموحى بألوان من المشاعر الغامضة، ولتقيّد المعاني بالألفاظ، ولأنه أداة للباطل، وعدة للتدجيل، وإسفاف في الكلام.

ولكنه لم يكره السجع على الإطلاق، بل لقد جاء منه بالبديع الرائع والسهل الواضح، فكان آية في الجودة.

وإليك أمثلة من أحاديث الرسول ﷺ وبعض أسجاع الكهان، لترى المستوى الرفيع الذي بلغه أسلوب المصطفى ﷺ:

عن عبد الله بن سلام قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلّوا الأرحام، وصلّوا الناس نيّام، تدخلوا الجنة

(١) حديث: إن الله لا ينظر إلى صوركم... إلخ، في:

صحيح مسلم: ٤٥ كتاب البر والصلة، ١٠ باب تحريم ظلم المسلم وخذله...، رقم ٢٥٦٤، ص ١٢٤٠، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

بِسَلَامٍ»^(١).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرْكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ»^(٢).

وعن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا»^(٣).

وإِلَيْكَ طَرَفًا مِنْ سَجْعِ الْكُفَّانِ لَتَرَى الْبُؤْسَ الشَّاسِعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمُصْطَفَى ﷺ. جاء في الأغاني: أَنَّ كَاهِنَ بَنِي أَسَدٍ عَوْفَ بْنَ رَيْبَعَةَ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَكَهَّنُ بِمَقْتَلِ الْمَلِكِ حُجْرَ بْنِ الْحَارِثِ وَالِدِ الشَّاعِرِ اِمْرِئِ الْقَيْسِ: «مَنْ الْمَلِكُ الْأَصْهَبُ الْغَلَابُ غَيْرِ الْمَغْلَبِ، فِي الْإِبِلِ كَأَنَّهَا الرُّبْرُبُ، لَا يَعْلُقُ رَأْسُهُ الصَّخْبُ، هَذَا دَمُهُ يَتَغَبُّ، وَهَذَا غَدَاً أَوَّلُ مَنْ

(١) حَدِيث: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ... إلخ، في:

رياض الصَّالِحِينَ لِلنَّوَوِيِّ: كِتَابُ السَّلَامِ، ص ٢٧٤. قَالَ النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وخرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ مُحَقِّقُ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ أَيْضاً عَنْ أَحْمَدَ، وَابْنَ مَاجَةَ، وَالدَّارِمِيَّ. وَقَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ...، ثُمَّ قَالَ: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٢) حَدِيث: تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨٢ كِتَابُ الْقَدْرِ، ١٣ بَابُ مَنْ تَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ دَرْكِ الشَّقَاءِ...، رَقْم ٦٦١٦، ص ١٤٠٢، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيث: اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٨ كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ، ١٨ بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلَ...، رَقْم ٢٧٢٢، ص ١٣٠٢.

يسلب»^(١).

وقال الكاهن الخزاعي ينفر هاشم بن عبد مناف على أمية بن عبد شمس: «والقمر الباهر، والكوكب الزاهر، والغمام الماطر، وما بالجو من طائر، وما اهتدى بعلم مسافر، من منجد وغائر، لقد سبق هاشم أمية إلى المآثر، أول وآخر، وأبو همهمة بذلك خابر»^(٢).

٣- التصوير في الحديث

ومن خصائص أسلوب الحديث القدرة الرائعة على التصوير الموحى والتشبيه الموضح، مما يدل على موهبة فذة دانت لها الصورة الجميلة، ودنت منها فاقتطفت ما رقى منها وراق، فأنت في الحديث أمام لوحات فنية رائعة ممتعة ساحرة، تعجز مواهب الدنيا أن تأتي بأروع منها وأبدع، تفيض هذه اللوحات والمشاهد بخيال واقعي خصب. وإن وفرة الصور الجميلة في الحديث لتدل على أن رسول الله ﷺ كان يؤثر التعبير عن المعنى المجرد بالصورة الحسية المستمدة من حياة المخاطبين، لأن ذلك أدعى إلى أن يفهموا مراده ويتأثروا به، ولأن الصورة البيانية تزيد في قيمة الأثر الأدبي، وترفع شأنه، وتكسو المعاني أبهة، وتضاعف قواها في تحريك النفوس لها^(٣).

وفي الحديث طرائق متعددة في التصوير الموقق:

١- منها: مشاهد تصويرية تعتمد القصة السريعة تارة، والموقف تارة أخرى.

(١) الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ج ٩ ص ٨٤.

وانظر: الحديث النبوي لمحمد الصباغ ص ٥٧.

(٢) الكامل لابن الأثير.

وانظر: أساليب القسم في اللغة العربية لكاسم فتحى الراوي ص ٢١١.

(٣) الحديث النبوي لمحمد الصباغ ص ٥٨.

قال الرَّسُولُ ﷺ: «بينما رجل يمشي بطريق، اشتد عليه العطش، فوجد بئراً فنزل فيها، فشرب، ثم خرج، فإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني، فنزل البئر، فملاً خفه، ثم أمسكه بفيه، فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له»، قالوا: يا رَسُولُ الله، وإن لنا في البهائم أجراً؟ فقال: «في كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ»^(١).

والأحاديث التي وردت على شكل قصص كثيرة، منها حديث أصحاب الغار وحديث الأبرص والأقرع والأعمى وغيرها.

٢- ومنها: التشبيه الذي يُقَرَّبُ الأمر ويوضح الموضوع وهو كثير جداً، قال الرَّسُولُ ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَوْقَدَ نَاراً، فَجَعَلَ الْجَنَادِبُ وَالْفَرَاشُ يَقَعْنَ فِيهَا، وَهُوَ يَذُبُّهُنَّ عَنْهَا، وَأَنَا أَخَذَ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ، وَأَنْتُمْ تَفْلَتُونَ مِنْ يَدِي»^(٢).

إنها صورة فنية رائعة تعتمد على مشهد يتكرر كثيراً في حياة القوم ويروونه كل مساء، وهو في عمقه ودقته فاق حد التصور، فالمعاصي والشرك ومخالفة أمر الله نار محرقة، والمقبلون عليها فرأش لا عُقُولَ لهم، وجنادب لا تعي، والرَّسُولُ الْعَظِيمُ يدفع الناس ويشدهم عن الوقوع في الهلاك، وهم ماضون في تقحم النار والوقوع فيها.

٣- ومنها: الاستعارات الرائعة، كما في قوله ﷺ: «وَيْحَاكَ يَا أَنْجَسَةَ، رُؤْيَدَكَ

(١) حديث: بينما رجل يمشي بطريق... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٢٧ باب رحمة الناس والبهائم، رقم ٦٠٠٩، ص ١٢٩٠، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حديث: مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٣ كتاب الفَصَائِلِ، ٦ باب شفقتة ﷺ على أمته...، رقم ٢٢٨٥، ص ١١٢٢، عن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سَوْقًا بالقوارير»^(١).

٤- الوصف في الحديث

في الحديث النبويّ لوحات وَصْفِيَّة نادرة في دقتها وإحاطتها وواقعيتها، والملاحظ أن الأوصاف في الحديث جاءت مقتضية وَفْقُ الخاصية الأصيلة التي يصدر عنها الحديث في شتى الأغراض، وهي خاصية الإيجاز.

ولئن خلا الحديث من وصف الطبيعة والجمال، فذلك لأن الوصف يعتمد في هذه الشؤون على الخيال، والخيال كما هو معروف دعامة من دَعَائِم الشعر، وما كان ينبغي لرسول الله أن يكون شاعراً، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ - يس: ٦٩.

قال الرَّافِعِي: «إن الكلام في وصف الطبيعة والجمال والحب على طريقة الأساليب البيانية إنما هو باب من الأحلام إذ لا بد فيه من عيني شاعر أو نظرة عاشق، وهنا نبى يوحى إليه، فلا موضع للخيال في أمره إلا ما كان تمثيلاً»^(٢).

هَذَا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن بَلَاغَةَ الرَّسُول ﷺ إنما سُخِّرَتْ للدعوة،

(١) حَدِيث: وَيَحْكُ يَا أَنْجَشَةَ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٩٠ باب ما يجوز من الشعر، رقم ٦١٤٩، ص ١٣١٥، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأطرافه في: ٦١٦١، و٦٢٠٢، و٦٢٠٩، و٦٢١٠، و٦٢١١.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٣ كتاب الفَصَائِل، ١٨ باب في رحمة النَّبِيِّ ﷺ للنساء...، رقم ٢٣٢٣، ص ١١٣٥، عن أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وحي القلم للرَّافِعِي.

وظهرت في مجالاتها، ولم تكن صناعة فنية يمارسها الرسول ﷺ في كل الأغراض والموضوعات كما يمارسها كل بليغ، بل لقد ترفع الرسول ﷺ عن كل ما لا يليق بمكانة النبوة السامية من الموضوعات والأساليب^(٣).

والموصوفات التي تطالعنا في الحديث متنوعة، ففيها ما يتعلق بالإنسان والحيوان، وفيها ما يتعلق بالأمور المعنوية.

ومن ذلك وصف موقف الناس من الدعوة:

عن أبي موسى: أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبٌ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ، فَشَرِبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَرَعَوْا، وَأَصَابَ طَائِفَةٌ مِنْهَا أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قَيْعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»^(٤).

وهذه الصورة المنتزعة من حياة العرب الذين يهتمون بالمياه استطاعت أن تصف

(٣) الحديث النبوي لمحمد الصباح ص ٦٥.

(٤) حديث: إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صحيح مسلم: ٤٣ كتاب الفضائل، ٥ باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ...، رقم ٢٢٨٢، ص ١١٢١، عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صحيح البخاري: ٣ كتاب العلم، ٢٠ باب فضل من علم وعلم، رقم ٧٩، ص ٣٤، عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

موقف الناس من الدعوة الوصف الدقيق الرائع المعجز.

ومن ذَلِكَ الحديث الذي تضمن وصف شعور المؤمن بالذنب:

«إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا...»^(١).

ومن ذَلِكَ حَدِيثٌ وَصَفَ وَقْتَ الْعَصْرِ:

«الْعَصْرُ إِذَا كَانَ ظُلٌّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَكَذَلِكَ مَا دَامَتْ الشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْعِشَاءُ إِذَا غَابَ الشَّقَقُ إِلَى أَنْ تَمْضِيَ كَوَاهِلَ اللَّيْلِ»^(٢).

ومن ذَلِكَ تحديده وقت كراهة الصلاة:

«قَالَ: إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ»^(٣).

ومن ذَلِكَ الحديث المَرْوِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُهَيْنَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

(١) حَدِيثٌ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨٠ كتاب الدعوات، ٤ باب التوبة، رقم ٦٣٠٨، ص ١٣٤٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَحْيُ الْقَلَمِ لِلرَّافِعِيِّ ج ٣ ص ٢٣.

(٣) حَدِيثٌ: إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩ مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ، ٣٠ باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، رقم ٥٨٣، ص ١٣٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٥١ باب الأوقات التي تُبَيَّنُ عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا، رقم ٨٢٩، ص ٣٦٨، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

متى أُصلي العِشاء الآخرة؟ قال: «إذا مَلَأَ الليل بطن كل واد»^(١).

وتتجلى دقة الوصف أيضاً في الأحاديث التي تصف أموراً غيبية كنعيم الجنة والخيرات الحسان التي يلقاها المؤمنون الصادقون.

ومن ذلك وصف أهل الجنة:

قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إن أول زُمْرَةٍ يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر، ثم الذين يلونهم على أشدَّ كوكبٍ دُرِّيٍّ في السماء إضاءةً، لا يبُولون ولا يتَغَوَّطون، ولا يتَنَفَّلون، ولا يَمْتَخِطُونَ، أمشاطهم الذهبُ، ورشحُهم المسكُ، ومجامرُهم الألوة»^(٢)، وأزواجهم الحورُ العينُ، على خَلْقٍ رجل واحد، على صورة أبيهم آدم، سِتُون ذراعاً في السماء»^(٣).

(١) وحي القلم للرافعي ج ٣ ص ٢٤.

حديث: إذا مَلَأَ الليل بطن كل واد. في:

مُسْنَدُ الإمام أحمد ج ٣٨ ص ١٨٤، رقم ٢٣٠٩٥، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ ضَمْرَةَ الْفَزَارِيِّ. قال السَّيْنُ شُعَيْب: إسناده ضعيف.

(٢) الألوَّة: عود الطيب.

(٣) حديث: أول زُمْرَةٍ يدخلون الجنة... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦٠ كتاب أحاديث الأنبياء، ١ باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ - البقرة: ٣٠، رقم ٣٣٢٧، ص ٦٩٨، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٥١ كتاب الجنة، ٦ باب أول زمرة تدخل الجنة...، رقم ٢٨٣٤، ص ١٣٥٦، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهكذا فإن في الحديث النبوي الوصف الدقيق الرائع الذي مجلو الموصوف بأوضح صورة، وأوجز عبارة، وأرفع بيان، ضمن الإطار الذي تقتضيه الرسالة السامية والنبوة الفاضلة.

٥- موسيقى الحديث

وهذه خاصة أخرى من خصائص أسلوب الحديث النبوي تواجهك في كل حديث تقرأه أو تسمعه إليه.

والموسيقى الموفقة صفة أساسية من صفات الجودة في الأسلوب، وهي أمر يرتبط بالموهبة، والأذن المرفهة والذوق السليم. ومن الشعراء الذين اشتهروا بها البحتري في العصر العباسي، وأحمد شوقي في العصر الحديث.

وموسيقى الكلام بلغت الكمال المعجز في القرآن^(١)، وموسيقى الحديث حلوة رائعة عذبة تنساب في الكلمة، وفي الجملة، كما تنساب في الكلام النبوي في الموسيقى الداخلية للألفاظ والجمل، وفي الموازنة والتقابل، وفي السجع. فتأمل قول المصطفى ﷺ: «إن الله عز وجل يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها»^(٢).

إن المقابلة والموازنة بين طرفي الكلام جلية في هذا الحديث، ففي الطرف الأول: بسط اليد في الليل ليتوب مسيء النهار. وفي الطرف الثاني: بسط اليد في النهار ليتوب مسيء الليل.

(١) انظر: التصوير الفني في القرآن لسيد قطب.

(٢) حديث: إن الله عز وجل يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، في:

صحيح مسلم: ٤٩ كتاب التوبة، ٥ باب قبول التوبة من الذنوب...، رقم ٢٧٥٩، ص ١٣١٨، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وتأمل قول الرسول ﷺ: «عجباً لأمر المؤمن! إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن: إن أصابته سرّاء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضرّاء صبر فكان خيراً له»^(١).

فقوله ﷺ: «إن أمره كله خير» جملة تقابلها الجملة التي بعدها من ناحية الجرس وهي: «وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن». والجملتان الأخيرتان مثلّ واضع على الموازنة الدقيقة والمقابلة التامة. وانظر في الجملتين: «إن أصابته ضرّاء صبر فكان خيراً له، وإن أصابته سرّاء شكر فكان خيراً له».

فلا تزيد الجملة الثانية حرفاً من ناحية العدد على الجملة الأولى، وكل ما في الأمر وضع كلمتي: «ضرّاء، وصبر» مكان: «سرّاء، وشكر».

وتأمل قول المصطفى ﷺ:

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف»^(٢).

(١) حديث: عجباً لأمر المؤمن! إن أمره كله خير... إلخ، في:

صحيح مسلم: ٥٣ كتاب الزهد والرفائق، ١٣ باب المؤمن أمره كله خير، رقم ٢٩٩٩، ص ١٤٢٤، عن صهيب.

(٢) حديث ابن عباس: كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً... إلخ، في:

سنن الترمذي: أبواب صفة القيامة، ٥٠ باب، رقم ٢٦٨٥، ج ٤ ص ٤٨٩، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وقال الشيخ شعيب: صحيح. وهو في مسند أحمد، رقم ٢٦٦٩.

وقال ﷺ: «تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرِّخَاءِ يَعْرِفَكَ فِي الشَّدَةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيَصِيبَكَ، وَأَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيَخْطُئَكَ. وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا»^(١).

ففي الحديث موازنة تصفي على الأُسْلُوبِ إيقاعاً موسيقياً واضحاً. والأمثلة في هذا الباب كثيرة، وموسيقى الحديث النبوي ذات ألوان تختلف باختلاف الغرض^(٢).

٦- الحوار في الحديث

أُسْلُوبُ الحوار محبب إلى النفس، يضفي الحيوية على النص الأدبي الجميل، ويدفع الملل والشroud، ويشد انتباه السامع، ويجعل الإقبال على متابعة النص أشد، والذهن أكثر تفتحاً وتجاوباً.

وذكروا في وصف الحوار الجيد أنه يجب أن يحتوي على صفتين أساسيتين وهي: التَّرْكِيزُ والإيجاز، وقرروا أن الطول في العبارة الحوارية يُميت الحيوية.

وشأن الحوار الجليل ملموس في حياتنا العملية في مجالس الناس، فالمُتَحَدِّثُ الناجح لا يرتضي لنفسه أن يكون هو المُتَحَدِّثُ الوحيد، بل تراه حريصاً على أن يشرك معه الحاضرين، ويستثير اهتمامهم بالحوار حتى يكون حديثه مقبولاً ومسموعاً.

والمعروف عند علماء التربية أن الدرس الجيد هو الذي يقوم على مبدأ الحوار الذي يديره المدرس، متخذاً منه وسيلة لأداء المَعْلُومَاتِ وإيصالها إلى أذهان تلامذته.

(١) حديث: تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرِّخَاءِ... إلخ، في:

رياض الصالحين: باب المراقبة، ص ٥٤. قال النووي: في رواية غير الترمذي.

وقال الشيخ شعيب: وأخرجه أحمد، رقم ٢٨٠٤، و٢٦٦٩، وإسناده صحيح.

(٢) الحديث النبوي لمحمد الصباغ ص ٧٧.

وقد كان الرَّسُولُ ﷺ يتخذُه أداةً تَعْلِيمِيَّةً يلجأ إليها، ليحرك أذهان صحابته في الموضوع الذي يريد أن يتحدث فيه.

ومن ذَلِكَ قوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». فقال رجل: يا رَسُولَ الله، أنصره إذا كان مظلوماً، أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره؟ قال: «تَحْجُزُهُ، أو تمنعه، من الظلم، فإن ذَلِكَ نَصْرُهُ»^(١).

فإن قول الرَّسُولِ ﷺ: «انصر أخاك ظالماً» استثارت حواراً، لأنها جُمْلَةٌ غَرِيبَةٌ أشد الغرابة لا يمكن للفرد المسلم الذي رُبِّي في مدرسة النُّبُوَّة أن يفر من ذَلِكَ، لأنه يراها مُتَعَارِضَةً مع ما فهم من أَحْكَام هَذَا الدِّين الذي يحارب الظلم ويأباه، فلا بد من أن يثور في نفوسهم استغراب واستيضاح، فينطلق صوت رجل سَائِلاً بأدب وبجراة أيضاً: «أرأيت إن كان ظالماً، كيف أنصره؟».

وهنا يأتي التَّوَضُّيْحُ والْبَيَانُ فيستقر الجواب في النفس أتم استقرار، ومن ذَلِكَ قوله ﷺ: «كلُّ أُمَّتِي يدخلون الجنة إلا من أبى». قالوا: يا رَسُولَ الله، ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»^(٢).

لقد أثار هَذَا السُّؤال: «ومن يأبى دخول الجنة» استنأؤه ﷺ: «إلا من أبى...»، ويأتي الجواب فيكون من ذَلِكَ الحوار الذي يرسخ المعنى في الفؤاد.

(١) حَدِيث: انصر أخاك ظالماً... إلخ، في:

صَحِيحُ البُخَارِيِّ: ٨٩ كتاب الإكراه، ٧ باب يمين الرجل لصاحبه: إنه أخوه...، رقم ٦٩٥٢، ص ١٤٦٨، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حَدِيث: كلُّ أُمَّتِي يدخلون الجنة... إلخ، في:

صَحِيحُ البُخَارِيِّ: ٩٦ كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنة، ٢ باب الاقتداء بسُنَنِ رَسُولِ الله ﷺ، رقم ٧٢٨٠، ص ١٥٣٠، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٧- الإيجاز

وهو من خصائص أسلوب الحديث النبوي، والإيجاز عند البلاغيين هو تأدية المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وقد أحله العلماء في المرتبة السامية، وذكروا أنه لا يقوى عليه إلا الفصحاء.

ولا يؤتى الإيجاز إلا من رزق حدة في الذهن، وإرهافاً في الإحساس البياني، ومعرفة تامة بدلالة المفردات، وإدراكاً واعياً لأحوال المخاطبين، وقد اجتمع ذلك كله في المصطفى ﷺ على أكمل وجه.

والإيجاز هو السمة البارزة التي تميز الحديث النبوي، وبذلك وصفه البلاغيون أمثال ابن رشيق القيرواني، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٧هـ، وأبو هلال العسكري، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، وغيرهم.

وكان يغلب على البيان النبوي الرفيع القصر، فقل ما كان يطيل إذا تكلم، إلا ما يروى عنه في بعض الحالات إذا اقتضت المصلحة ذلك.

فقد روى أبو سعيد الخدري أنه ﷺ خطب بعد العصر، ولم يزل يخطب حتى لم يبق من الشمس إلا حمرة على أطراف السعف^(١).

والرائع في إيجاز الحديث أنه بعيد عن التكلف، وأنه كان سجية النبي ﷺ يصدر عنها في حديثه كله طويله وقصيره، وكان يأمر به أصحابه، فقد روي عنه ﷺ أنه قال لجريز بن عبد الله البجلي: «يا جريز، إذا قلت فأوجز، وإذا بلغت حاجتك فلا تتكلف»^(٢).

وعن سفيان بن عبد الله الثقفي، قال: قلت: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً

(١) إعجاز القرآن للباقلاني ص ١٣٣.

(٢) النبأ العظيم لمحمد عبد الله دراز ص ١٤٣.

لا أسأل عنه أحداً بعدك. قال: «قل آمنت بالله، ثم استقم»^(١).

كَلِمَتَانِ اثْنَتَانِ جَمَعْتَا كُلَّ خَيْرٍ، وَأَحَاطَتَا بِجَوَابِ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا، حَتَّى قَالَ النَّوَوِيُّ:
هَذَا أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ الْإِسْلَامِ.

لقد أشار هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى رَكْنِي الْحَيَاةِ السَّامِيَةِ، تِلْكَ الْحَيَاةِ الَّتِي حَرَصَ الْإِسْلَامُ
عَلَى أَنْ يَنْعَمَ بِهَا كُلُّ إِنْسَانٍ، هَذَانِ الرُّكْنَانِ هُمَا: الْعَقِيدَةُ الْحَقَّةُ، وَالسُّلُوكُ الْمُسْتَقِيمُ.

فَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ يُمَثِّلُ الْعَقِيدَةَ الصَّالِحَةَ الْحَقَّةَ، وَلَيْسَتْ هُنَاكَ عَقِيدَةُ تَقْوَى عَلَى
مُنَافَسَةِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ أَبَدًا، وَهُوَ يَصُوغُ لِلْمُسْلِمِ التَّصَوُّرَ الصَّحِيحَ لِلْكَوْنِ وَالْحَيَاةِ، وَيَحُلُّ
لَهُ الْمَشْكَلاتِ الْفِكْرِيَّةِ الَّتِي يَحَارُ الْفِكْرُ الْبَشَرِي بِشَأْنِهَا، وَيُحَرِّره مِنْ كُلِّ عِبُودِيَّةٍ، وَيَحُلِّه فِي
الْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ، الَّتِي لَا يَلِيقُ غَيْرُهَا بِالْإِنْسَانِ، وَيَهْبِهْ مِنْ الْقُوَّةِ مَا يَذِلُّ لَهُ كُلَّ عَقَبَةٍ، وَيَحَقِّقُ
لَهُ كُلَّ أَمَلٍ، وَيَجْعَلُهُ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِالْأَعْمَالِ الْجَسِيمَةِ، وَيَطْمَحَ إِلَى مُعَالِي الْأُمُورِ.

وَالِاسْتِقَامَةُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا الْإِيمَانُ تُمَثِّلُ السُّلُوكَ الَّذِي يَثْبِتُ إِيمَانَ صَاحِبِهِ
وَصَدَقَهُ فِي ذَلِكَ.

فَمَا أَسْهَلَ الدَّعْوَى إِنْ بَقِيتَ فِي حَيْزِ الْقَوْلِ، غَيْرَ أَنْ الْعَمَلَ الصَّالِحَ وَالسُّلُوكَ
النَّظِيفَ وَالْمُعَامَلَةَ الطَّيِّبَةَ كُلُّ أُولَئِكَ يَكُونُ تَرْجُمَةً حَيَّةً وَعَمَلِيَّةً لْإِيمَانِ الْمُؤْمِنِ. وَهَلْ
هُنَاكَ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ لَا يَدْخُلُ فِي مَفْهُومِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَى
الْإِيمَانِ؟

لقد جمع هَذَا الْحَدِيثُ مَبَادِئَ الْإِسْلَامِ وَخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ
تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٣) أُولَئِكَ

(١) حَدِيثٌ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا... إلخ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١ كِتَابُ الْإِيمَانِ، ١٣ بَابُ جَامِعِ أَوْصَافِ الْإِسْلَامِ، رَقْمٌ ٣٨، ص ٤٩.

أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾ - الأحقاف (١).

والأمثلة على الإيجاز كثيرة، منها:

قوله ﷺ: «حُفَّتِ الجنة بالمكاره، وحُقَّتِ النار بالشهوات» (٢).

وقوله ﷺ: «إذا لم تَسْتَحْيِ فاصنع ما شئت» (٣).

وقوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً» (٤).

٨- الأصالة

والأصالة من خصائص الحديث. يقول أحمد حسن الزيات: الأصالة أن يكون أسلوب الرجل خاصاً به لا ينهج فيه نهج غيره، وأن تكون في عباراته طرافة وجدة مع حلاوة ملموسة تحمل من يأتي بعده أن يحرصوا على اقتباسها واستعمالها.

(١) انظر: الحديث النبوي لمحمد الصباغ ص ٩٠.

(٢) حديث: حُفَّتِ الجنة بالمكاره... إلخ، في:

صحيح مسلم: ٥١ كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب صفة الجنة، رقم ٢٨٢٢، ص ١٣٥٤، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حديث: إذا لم تَسْتَحْيِ فاصنع ما شئت. في:

صحيح البخاري: ٦٠ أحاديث الأنبياء، ٥٤ باب، رقم ٣٤٨٤، ص ٧٣٨، عن أبي مسعود عقبة.

(٤) حديث: إن من البيان لسحراً. في:

صحيح البخاري: ٧٦ كتاب الطب، ٥١ باب إن من البيان سحراً، رقم ٥٧٦٧، ص ١٢٥٠، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي الجامع الصغير للسيوطي ص ١٤٨: أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَابُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ السُّيُوطِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

ويراد بالأصالة في الأسلوب بناؤه على ركنين أساسيين من خصوصية اللفظ وطرافة العبارة. وتلك هي الصفة الجوهرية للأسلوب البليغ.

وملاك الأصالة أن لا تكتب كما يكتب الناس، وأن تكون أصيلاً في نظرتك وكلمتك وفكرتك وصورتك ولهجتك، فلا تستعمل لفظاً عاماً، ولا تعبيراً محفوظاً، ولا استعارة مشاعة^(٥). وقد اتصف الحديث النبوي الشريف بالأصالة في الكلمة والتركيب والطبع.

وتتضح فيه الأصالة في الكلمات الحديثية كما تتضح الأصالة في العبارات الحلوة والتراكيب الجميلة التي ارتجلها الرسول ﷺ لأول مرة.

قال الخطابي: ومن فصاحته أن تكلم بالفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله، ولم توجد في متقدم كلامها،

كقوله ﷺ: «مَاتَ حَتَفَ أَنْفِهِ».

وقوله ﷺ: «حَمِيَ الْوَطِيسُ».

وقوله ﷺ: «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»^(٦).

(٥) دفاع عن البلاغة للزِّيَّات.

(٦) الإعجاز والإيجاز للثعالبي ص ١٦.

حديث: مَاتَ حَتَفَ أَنْفِهِ:

هو جزء من حديث رواه أحمد في مسنده ج ٢٦ ص ٣٤٠، رقم ١٦٤١٤، عن عبد الله بن عتيك. قال الشيخ شعيب: إسناده ضعيف.

وحديث: حَمِيَ الْوَطِيسُ. في:

صحيح مسلم: ٣٢ كتاب الجهاد والسير، ٢٨ باب غزوة حنين، رقم ١٧٧٥، ص ٨٧٧، عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

وفي ألفاظ عديدة تجري مجرى الأمثال^(١)، ومن هذه الجمل المأثورة قوله ﷺ: «هُدَنَةٌ عَلَى دَخْنٍ»^(٢).

ويتجلى لنا في الحديث، الطبع الذي هو سمة الأصالة ونتيجتها، الطبع الصافي الذي يورث الأسلوب الدقة والحيوية والوضوح والروعة.

ولمكانة الرسول ﷺ في النفوس القدوة الحسنة في أقواله وأعماله، ولمكانة أحاديثه التي عرفناها، فقد هرع الناس منذ فجر الدعوة الإسلامية يرشفون من هذا المعين الزاخر بالعطاء، وأخذ الكتاب والأدباء والمؤرخون والعلماء، يوشحون كتاباتهم بأحاديث رسول الله ﷺ، يقتبسون منها معنى ومبنى، ويستشهدون بها لإقامة حجة أو إثبات حقيقة أو دفع شبهة، كيف لا والحديث الشريف له قدسيته البالغة في النفوس، وهو الرصيد الكبير بعد القرآن الكريم، يمد لغتنا بالعطاء والثراء، ويكفل لها الجدة والنماء.

وحديث: لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ. في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٨٣ باب لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ...، رقم ٦١٣٣، ص ١٣١١، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٥٣ كتاب الزهد والرقائق، ١٢ باب لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ...، رقم ٢٩٩٨، ص ١٤٢٣، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) الْمُزْهَرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٠٩.

وانظر: كَشَفُ الْخَفَاءِ وَالْإِلْبَاسُ لِلْعَجْلُونِيِّ ج ٢ ص ١٢١ وَالْأَنْوَارُ الْمُحَمَّدِيَّةُ لِيُوسُفَ النَّبْهَانِيِّ ص ٢٠١-٢٠٧.

(٢) حَدِيث: هُدَنَةٌ عَلَى دَخْنٍ. في:

سَنَّ أَبِي دَاوُدَ: كتاب الفتن، ١ ذكر الفتن ودلائلها، رقم ٤٢٤٤، ج ٦ ص ٢٩٦، عن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

ولم يكن التأثير بحديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يشمل عَصْرَ النُّبُوَّةِ أو العَصْرَ الإِسْلَامِيَّ، بل شمل العصور كلها، ولا يزال الأدباء والكتّاب في عَصْرِنَا يزخرفون مقالاتهم، ويُدبِّجون كتاباتهم بالحديث، وينهلون من مَعِينِهِ الشَّرَّ الْمِعْطَاءِ معنى أصيلاً وحكمة بالغة وفكرة صادقة وتوجيهاً سليماً وأسلوباً رائعاً وبياناً ساحراً^(١).

(١) ملحوظة: يُكَلِّفُ الْمُدَرِّسُ طُلَّابَهُ بِإِعْدَادِ بَحُوثٍ تَتَنَاوَلُ تَأْثَرَ كِبَارِ الْأَدَبَاءِ وَالْكِتَّابِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ فِي الْعَصُورِ الْأَدَبِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ.

المبحث الثالث

الاحتجاج بالحديث

فَسَدَتْ سَلِيْقَةُ الْعَرَبِ بِسَبَبِ اخْتِلَاطِهِمْ بِالْأَعَاْجِمِ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَتَسَرَّبَ اللَّحْنُ إِلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَعِنْدَمَا شَرَعَ الْعُلَمَاءُ بَوْضْعَ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَحْتَجُّوا إِلَّا بِمَنْ وَثَقُوا بِسَلِيْقَتِهِ مِنَ الَّذِي عَاشُوا فِي زَمَنِ لَمْ يَعَمْ فِيهِ اللَّحْنُ وَلَمْ تَفْسُدْ فِيهِ اللُّغَةُ. وَيُمْكِنُنَا أَنْ نَعْتَبِرَ قَرَارَ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِصْرَ قَوْلًا مَعْتَمَدًا فِي مَنْ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِمْ، وَهَذَا الْقَرَارُ هُوَ:

أَنَّ الْعَرَبَ الَّذِينَ يُوْتَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، وَيَسْتَشْهَدُ بِكَلَامِهِمْ، هُمْ عَرَبُ الْأَمْصَارِ إِلَى نَهَايَةِ الْقَرْنِ الثَّانِي، وَأَهْلُ الْبَدْوِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ إِلَى آخِرِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ^(١). وَتَفَرَّعَ عَنْ هَذَا:

أَنَّ الْعُلَمَاءَ جَمِيعَهُمْ، مَعَ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُوَ أَفْصَحُ مِنْ نَطْقٍ بِالضَّادِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْاِحْتِجَاجِ بِحَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ فِي قَوَاعِدِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول

يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِالْحَدِيثِ عَلَى قَوَاعِدِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ.

(١) بحث: «الاستشهاد بالحديث» للسَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْخَضِرِ حُسَيْنٍ فِي «مَجَلَّةِ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ» ج ٣ ص ١٩٩.

وَانْظُرْ: عُلُومُ الْحَدِيثِ وَمُصْطَلَحُهُ لِصَبْحِي الصَّالِحِ ص ٣٣٢.

وهو قول الجُمهُور، وأخذ به عُلَمَاءُ اللُّغَةِ، حيث امتلأت معاجمهم اللُّغَوِيَّةُ بالحديث كما في تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ، وَصِحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ، وَمَقَايِيسِ ابْنِ فَارِسٍ، وفائق الزَّمَخْشَرِيِّ. وكما في مَسَائِلِ كِبَارِ النَّحْوِيِّينَ كابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسَّهْلِيِّ.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

أن أكثر الأحاديث وصلت إلينا بمعناها ولفظها، وقطع العُلَمَاءُ بصحتها، ومثل هذه الأحاديث لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج بها في اللُّغَةِ والقَوَاعِدِ، مثل:

١- الأحاديث التي تُرَوَى بقصد الاستدلال على فصاحتها، كقوله ﷺ: «حَمِيَّ الوَطِيسِ»، وقوله ﷺ: «مَاتَ حَتَفَ أَنْفِهِ»^(١)، وقوله ﷺ: «الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢) وأمثالها.

٢- أَحَادِيثُ الذِّكْرِ والدعاء التي يُتَعَبَّدُ بها كَالْقُنُوتِ والتشهد. وقد ورد أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان قد علَّم بعض الصَّحَابَةِ دعاء يدعو به قبل النوم، وهو: «اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوّضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنيك الذي

(١) تقدم تَخْرِيجُ الْحَدِيثَيْنِ قَبْلَ قَلِيلٍ.

(٢) حَدِيثُ: الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٤٦ كتاب المظالم والغصب، ٨ باب الظلم ظلمات يوم القيامة، رقم ٢٤٤٧، ص ٥٠٨، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٥ كتاب البر والصلة، ١٥ باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٧٨، ص ١٢٤٥. ورقم ٢٥٧٩.

أرسلت...»، قال رَاوِي الحديث: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فلما بلغت: اللهم آمَنْتُ بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورَسُولُكَ. قال: لا، ونبيك الذي أرسلت^(١).

٣- الأحاديث التي كتبت في عهد الرسول ﷺ.

٤- الأحاديث التي كان يخاطب فيها كُلَّ قوم من العرب بلغتهم، فقد سمعه علي بن أبي طالب يخاطب وفد بني «نَهْد» بقوله: «اللهم بارك لهم في مَحْضِهَا وَمَخْضِهَا، وَمَذْقِهَا وَفَرَقِهَا، وابعث راعياً في الدَّثْرِ يبايع الثمر، وافجر لهم الثَّمَدَ، وبارك لهم في المال والولد، من أقام الصلاة كان مسلماً، ومن أتى الزكاة كان مُحْسِناً، ومن شَهِدَ أن لا إله إلا الله كان مخلصاً». فقال علي: يا رَسُولَ الله نحن بنو أب واحد، ونراك تكلم الوفود بما لا نفهم أكثره. فقال: «أَدَبِي ربي فأحسن تأديبي، وَرَبِّيْتُ في بني سَعْدِ»^(٢).

(١) حَدِيث: اللهم أسلمت وجهي إليك... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٤ كتاب الوُضُوء، ٧٥ باب فضل من بات على الوُضُوء، رقم ٢٤٧، ص ٦٩، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء...، ١٧ باب ما يقول عند النوم...، رقم ٢٧١٠، ص ١٢٩٨، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَحَادِيثُ الْقُصَّاصِ لابن تَيْمِيَّةَ، رقم الحديث ٧٨.

وانظر: الْأَنْوَارُ الْمُحَمَّدِيَّةَ لِيُوسُفَ النَّبْهَانِيِّ ص ٢٠١.

الْمَحْضُ: اللَّبَنُ الخالص الذي لم يخالطه الماء حلواً كان أو حامضاً.

الْمَخْضُ: اللَّبَنُ الذي أُخِذَ زُبْدُهُ.

الْمَذْقُ: المزج. والمُرَاد هنا المخلوط.

الْفَرَقُ: مِكْيَالٌ معين.

- ٥- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.
- ٦- الأحاديث التي يرويها قوم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد.
- ٧- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك والشافعي.
- ٨- الأحاديث التي جاءت في كتب النبي ﷺ ومعاهداته، أما الأحاديث الشاذة المغمورة أو الموضوعة فهي التي لا يصح أن يُحتج بها^(١).
- وأغلب الظن كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وُزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة^(٢).

القول الثاني

لا يجوز الاحتجاج بالحديث على قواعد النحو واللغة.

الدُّر: المال الكثير.

الثَّمَد: الماء القليل.

أفجَّره: صيره لهم كثيراً.

انظر: مختار الصحاح، والمصباح المُنِير، والقاموس المُحِيط.

(١) انظر: دراسات في العربية لمحمد الخضر حسين.

وانظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج ٤ ص ٣٢٥-٣٢٧.

(٢) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص ٤٩.

وهو قول أبي حيان الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع، المتوفى سنة ٦٨٠هـ، في شرح الجمل، وتابعتها على ذلك الجلال السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، بحجة:

١- من الرواة من أجاز رواية الحديث بالمعنى، فلا نستطيع الجزم بأن ألفاظ هذه الأحاديث من قول النبي ﷺ. وأجيب:

بأن تجويز رواية الحديث بالمعنى هو رأي طائفة من علماء الحديث وليس أمراً مجمعاً عليه، بل هناك من العلماء من يمنع رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين، والمجيزون أنفسهم يقولون: إن الأصل روايته باللفظ، فأمر روايته بالمعنى أمر احتمالي، وعلى فرض وقوعه، فالمغير لفظاً بلفظ في معناه هو عربي مطبوع، يحتاج بكلامه العادي. وقد كان رواية الحديث يتحرون ضبط ألفاظ الحديث حتى إذا شك راوٍ في لفظين أوردهما جميعاً متشككاً، كما في الحديث: «وَهَلْ يَكُوبُ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وَجُوهِهِمْ، أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ، إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»^(١).

وقد كان عدد من الصحابة رضي الله عنهم يكتبون الحديث في عهد النبي ﷺ، مثل: عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في الصحيفة الصادقة، كما أن بدء التدوين كان في القرن الأول نفسه، مما يرجح أن الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي ﷺ نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمُرادفه فالذي أبدله عربي فصيح بكلامه، كما ذكر سابقاً.

ومهما يكن من أمر الحديث فإنه أحسن حالاً بكثير من الأشعار والأبيات التي يلجأ إليها النحويون ويملؤون بها كتبهم، وبعضها منحول، والآخر مشكوك فيه، أو

(١) حديث: وهل يكُوبُ الناس في النار... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِي: أبواب الإيمان، ٨ باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم ٢٨٠٤، ج ٤ ص ٥٦٧، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال التِّرْمِذِي: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: صَحِيحٌ بِطَرِيقَةٍ وَشَوَاهِدَةٍ، وَخَرَّجَهُ.

مجهول لا يُعرف قائله.

وقد تقدم الكلام عن رواية الحديث بالمعنى في الفصل الثاني المبحث الثالث.

٢- وقوع بعض اللحن في بعض الأحاديث بسبب الرواة الأعاجم. وأجيب:

بأن وقوع اللحن في بعض الأحاديث بسبب عجمة الرواة، قليل، ولا تقوم به حجة لأحد، ولا يصح أن يمنعه من أجله الاحتجاج بالحديث الصحيح، وهل يمنع عاقل الاحتجاج بالقرآن إذا وقع لحن بعض الناس به؟

وقد حذر العلماء من اللحن في الحديث أشد التحذير، واعتبر بعضهم الحديث الملحون كذباً على النبي ﷺ، يدخله مرتكبه في هذا الوعيد الشديد الوارد في قوله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

٣- لم يحتج المتقدمون من أئمة اللغة والنحو بالحديث. وأجيب:

بأن أئمة النحو المتقدمين مثل أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من الأئمة البصريين. والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين^(٢)، لم يحتجوا في كتبهم بالحديث إلا على قلة، لأن ذلك عائد إلى أن كتب الحديث لم تكن متوفرة لغير ذوي الاختصاص في ذلك الحين، ولولا ذلك لاقتصروا على الاستشهاد بها دون الأشعار، وقد تلافى المتأخرون هذا فكانوا يحتجون دائماً بالحديث.

(١) الحديث متواتر، وقد تقدم.

وانظر: قواعد التحديث للقاسمي ص ٥٦.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسبوي ص ٢١.

الفصل السادس^(١)

دراسة نصوص من الحديث الشريف تتناول نواحي الحياة المختلفة

وفيه سبعة مباحث:

المَبْحَثُ الأول: أثر الحديث الشريف في النواحي التربوية والنفسية

المَبْحَثُ الثاني: أثر الحديث الشريف في النواحي الاجتماعية

المَبْحَثُ الثالث: أثر الحديث الشريف في النواحي الاقتصادية

المَبْحَثُ الرابع: أثر الحديث الشريف في النواحي السياسية

المَبْحَثُ الخامس: أثر الحديث الشريف في النواحي العلمية

المَبْحَثُ السادس: أثر الحديث الشريف في إشاعة العدل بين

الناس

المَبْحَثُ السابع: أثر الحديث الشريف في التكافل الاجتماعي

(١) كتبه: الأستاذ كاظم فتحي الراوي رَحِمَهُ اللهُ.

مُقَدِّمَةٌ

الحَدِيثُ النَّبَوِيُّ هو شرح وبيان وتفصيل لما أجمله القرآن الكريم، أو تخصيص لعامه، أو تقييد لمطلقه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ - النحل: ٤٤، كما مر معنا من قبل.

ولذلك فهو يؤلف مع القرآن الكريم نظاماً شاملاً للحياة، لم يترك باباً من أبواب الحياة إلا وقد طرقه، فهو شريعة أمة ومنهاج حياة يواكب الفطرة الإنسانية، لم يرق إليه منهاج على مر العصور، ولم يكن المصطفى ﷺ نبياً فحسب، بل كان المعلم والمربي والإداري الحازم والسياسي المحنك الذي أوتي الحكمة والذكاء وبُعد النظر، وكيف لا يكون كذلك وقد ترعرع في كنف العناية الإلهية منذ نشأته، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ - الطور: ٤٨، فقد صنعه الله سبحانه على عينه، ليكون الأسوة الحسنة لمن بعده، ولهذا أُنعت الشار، وقامت الأمة التي أُرست قواعده الحضارة والعدل في ربوع الدنيا.

وسنعرض إن شاء الله طائفة من أحاديث رسول الله ﷺ لتبين ما أحدثته من تطوير وتجديد في آفاق الحياة، في المباحث الآتية:

المَبْحَثُ الأول

أثر الحديث الشريف في النواحي التربوية والنفسية

قال الرسول ﷺ: «إن الله تعالى لم يبعثني مُعْتَبّاً ولا مُتَعَتّاً، ولكن بعثني مُعَلِّماً مُسَيِّراً»^(١).

(١) حَدِيث: إن الله تعالى لم يبعثني مُعْتَبّاً... إلخ:

رواه مُسْلِمٌ عن عَائِشَةَ. / الجامع الصغير للسيوطي ص ١١١.

فلقد كان المربي الأكبر الذي عرف مداخل النفوس، وسبر أغوارها، فأسبغ على الإنسانية من حكمته وتربيته وتعاليمه ما يوافق الفطرة الإنسانية، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ - الأنبياء: ١٠٧، فقاد البشرية التي كانت تتخبط في ظلمات الجهل إلى شاطئ العلم والنور والمعرفة، وقد تخرج في مدرسته الصحابة الكرام الذين حملوا للناس معالم الخير، ولا يزال المربون في عصرنا هذا يرشفون من مدرسة مُحَمَّد ﷺ.

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ، كَرَاهَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا^(١)، أي: أنه كان يخصص لأصحابه بين الحين والآخر وقتاً للوعظ والإرشاد، حتى لا يملوا، لأن العقل يصيبه الكلل عند مواصلة التعلم كما يصيب الجسم التعب عند مواصلة العمل، ولهذا يقول الرَّسُولُ ﷺ: «رَوِّحُوا الْقُلُوبَ سَاعَةً وَسَاعَةً»^(٢).

وهذا نمط عالٍ في التربية لم يرق إليه علماء التربية وعلم النفس في العصور السابقة أو اللاحقة.

وكان ﷺ يكلم الناس على قدر عقولهم، وكان يقضي لكل سائل ما يصلحه مراعيًا في ذلك ظروف الحياة والوضع النفسي الذي كان يعانيه الإنسان.

وقد جاءه ذات يوم رجل فقال: هلكت يا رَسُولَ اللَّهِ، فقال الْمُصْطَفَى ﷺ يخفف

(١) الفائق للزَّمَخْشَرِيِّ ج ١ ص ٤٠١.

حَدِيث: كان النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّنَا بِالْمَوْعِظَةِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٣ كتاب العلم، ١١ باب ما كان النَّبِيُّ ﷺ يتخولهم...، رقم ٦٨، ص ٣٢.

(٢) حَدِيث: رَوِّحُوا الْقُلُوبَ سَاعَةً وَسَاعَةً. في:

جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ لابن عَبْدِ الْبَرِّ: باب كيفية الرتبة في أخذ العلم، ج ١ ص ١٢٦.

من ثورة الرجل ويشيع الاطمئنان في قلبه: على رِسْلِكَ، هَوْنٌ عليك، ما الذي حدث؟ قال الرجل: أنا كما تراني يا رَسُولُ الله، وقد رُزِقت ولداً أَوْرَقَ^(١)، فكان الرجل يسيء الظن بزوجه فقال له الْمُصْطَفَى ﷺ: ألك إبل؟ قال الرجل: نعم، فقال الرَّسُولُ ﷺ: ما ألوانها؟ قال: حُمْرٌ. قال: هل فيها من أَوْرَق؟ قال الرجل: نعم، فقال الْمُصْطَفَى: من أين جاء هَذَا؟ قال الرجل: لعله نَزَعَهُ عِرْقُ يا رَسُولُ الله، فقال الْمُصْطَفَى: فلعل ابنك هَذَا قد نَزَعَهُ عِرْقٌ، فذهب الرجل راضياً قد زالت عنه وساوسه وأوهامه^(٢).

وقال ﷺ: «إن الله تعالى أمرني بمداواة الناس، كما أمرني بإقامة الفرائض»^(٣).

وكان ﷺ يخاطب الولاة بقوله: «إنما بعثتم مُيسِّرِينَ، ولم تبعثوا مُعَسِّرِينَ»^(٤).

وكان ﷺ معتدلاً في صلاته حين يؤم الناس، لأنه يعرف أن بينهم الشَّيْخَ الْكَبِيرَ والعَاجِزَ والضعيف والصَّغِيرَ والذي يعاني من بعض الأمراض التي لا يستطيع معها

(١) الأَوْرَق: الأسود الذي تحالطه غبرة.

(٢) في صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٦٨ كتاب الطلاق، ٢٦ باب إذا عَرَضَ بِنْفِي الْوَلَدِ، رقم ٥٣٠٥، ص ١١٦٥: عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلاً أتى النَّبِيَّ ﷺ، فقال: يا رَسُولُ الله، ولدي غلام أسود، فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم. قال: ما ألوانها؟ قال: حُمْرٌ. قال: هل فيها من أَوْرَق؟ قال: نعم. قال: فأني ذُلك؟ قال: لعله نَزَعَهُ عِرْقٌ. قال: فلعل ابنك هَذَا نَزَعَهُ.

وهو بلفظ مقارب في:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ١٩ كتاب اللعان، رقم ١٥٠٠، ص ٧١٦، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيث: إن الله تعالى أمرني بمداواة الناس... إلخ:

رواه الدَّيْلَمِيُّ في مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ عن عَائِشَةَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٠٦، وقال: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(٤) حَدِيث: إنما بعثتم مُيسِّرِينَ... إلخ، في:

مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ١٢ ص ١٩٧، رقم ٧٢٥٥، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إسناده صَحِيحٌ على شرط الشَّيْخَيْنِ.

المكوث طويلاً في الصلاة.

ولما علم أن بعض الأئمة يطيل في صلاته نادى في الناس قائلاً: «يا أيها الناس، إن منكم مُنْفِرَيْن، فأیکم أمّ الناس فليوجز، فإن من ورائه الكبير والضعيف وذا الحاجة»^(١). وفي ذلك كمال التربية لمراعاته الفروق الفردية بين الناس، وقد ذكر العلماء تعقيباً على هذا الحديث، بأنه لا يجوز للإمام التطويل في الصلاة إلا إذا استأذن المأمومين، فإن أحس أن أحد المصلين التحق في الصلاة متأخراً خفف في صلاته.

وقد استطاع الرسول ﷺ أن يبحث كثيراً من عادات الجاهلية، ويغرس في النفوس الصبر الجميل والحلم وحسن الخلق والطمأنينة، فقال ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء»^(٢).

وقال ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»^(٣).

(١) حديث: يا أيها الناس، إن منكم مُنْفِرَيْن... إلخ:

في هذا اللفظ في:

صحيح مسلم: ٤ كتاب الصلاة، ٣٧ باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة...، رقم ٤٦٦، ص ٢٢٠، عن أبي مسعود الأنصاري.

وبلفظ مقارب في:

صحيح البخاري: ٣ كتاب العلم، ٢٨ باب الغضب في الموعظة...، رقم ٩٠، ص ٣٧، عن أبي مسعود الأنصاري.

(٢) حديث: ليس المؤمن بالطعان... إلخ:

رواه أحمد في مسنده، والبخاري في الأدب، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک، عن ابن مسعود. / الجامع الصغير للسيوطي ص ٤٦٤، وقال: حديث صحيح.

(٣) حديث: ليس منا من لطم الخدود... إلخ:

رواه أحمد في مسنده، والبخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، عن

وقال ﷺ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^(١).

وقال ﷺ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَاتَّبِعِ السِّيئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»^(٢).

وقال ﷺ: «إِنْ مِنْ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ قُوَّةٌ فِي دِينٍ، وَحِزْمًا فِي لَيْنٍ، وَإِيمَانًا فِي يَقِينٍ، وَحِرْصًا فِي عِلْمٍ»^(٣).

وقد حَمَلَ الأبوين تربية الأبناء والعناية بهم، فقال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يُعْرَبَ عَنْهُ لِسَانُهُ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(٤).

وأمر باستعمال الحكمة في تربية الفرد والجماعة، فقال ﷺ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالْعِلْمِ،

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٤٧٠، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(١) حَدِيثٌ: الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ... إلخ:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٩٢، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيثٌ: اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ... إلخ:

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، عَنْ مُعَاذٍ. وَرَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ أَنَسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٤.

(٣) حَدِيثٌ: إِنْ مِنْ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ قُوَّةٌ فِي دِينٍ... إلخ:

أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٤٩.

(٤) حَدِيثٌ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ... إلخ:

رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٣٩٦، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وإنما الحلم بالتحلم، ومن يتحرّر الخير يُعطه، ومن يتقّ الشر يُوقه»^(١).

وأزال عن النفوس روايب الريبة، فقال ﷺ: «دَعْ ما يَرِيْبُكَ إلى ما لا يَرِيْبُكَ»^(٢).

ونهى عن التدخل في شؤون الغير، فقال ﷺ: «من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يَعْنِيه»^(٣).

وأنت ترى الإيجاز في كلام المُصطَفَى ﷺ، أي: أنه يستعمل اللفظ القليل الذي يزخر بالمعنى الكثير، ففي الحديث أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أوصني. قال: لا تغضب. فردد مراراً، قال: لا تغضب^(٤). ولا يخفى أثر الغضب في حياة الناس وما يجره من الآثام، وكان الرسول ﷺ قد أدرك صفة الغضب في الرجل، فأراد أن يحمله على الحلم والصبر

(١) حديث: إنما العلم بالتعلم... إلخ:

رواه الدارقطني في الأفراد، والخطيب في التاريخ، عن أبي هريرة. والخطيب في التاريخ عن أبي الدرداء. / الجامع الصغير للسبطيني ص ١٥٤، وقال: حديث ضعيف.

(٢) حديث: دَعْ ما يَرِيْبُكَ إلى ما لا يَرِيْبُكَ:

رواه أحمد في مسنده عن أنس. والنسائي عن الحسن بن علي. والطبراني في الكبير، وأبصه بن معبد. والخطيب في تاريخه عن ابن عمر. / الجامع الصغير للسبطيني ص ٢٥٦، وقال: حديث صحيح. وأورد للحديث تكلمات ثلاث.

(٣) حديث: من حُسن إسلام المرء... إلخ:

رواه الترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة. وأحمد في مسنده، والطبراني في الكبير، عن الحسين بن علي. والحاكم في الكنى عن أبي بكر. والشيرازي عن أبي ذر. والحاكم في تاريخه عن علي بن أبي طالب. والطبراني في الصغير عن زيد بن ثابت. وابن عساكر عن الحرث بن هشام. / الجامع الصغير للسبطيني ص ٥٠٣، وقال: حديث صحيح.

(٤) حديث: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أوصني. قال: لا تغضب... إلخ، في:

صحيح البخاري: ٧٨ كتاب الأدب، ٧٦ باب الحذر من الغضب، رقم ٦١١٦، ص ١٣٠٩، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في مجابهة الأمور.

وقال الرَّسُول ﷺ: «ليس الشديد بالصُّرْعَةِ، إنما الشديدُ الذي يملك نفسه عند الغضب»^(١).

وأمر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالصدق، ونهى عن الكذب، فقال ﷺ: إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً^(٢).

ونهى عن خصال النفاق، فقال ﷺ: أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منه كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها: إذا أُوْتِمِنَ خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر^(٣).

ومن توجيهات الرَّسُول ﷺ في التربية: «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر، حتى تختلطوا بالناس، فإن ذلك يُحْزِنُه»^(٤).

(١) حَدِيث: ليس الشديد بالصُّرْعَةِ... إلخ:

رواه أَحْمَدُ في مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٤٦٤، وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيث: إن الصدق يهدي إلى البر... إلخ:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. / رِيَاضُ الصَّالِحِينَ ص ٤٣٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيث: أربع من كن فيه كان منافقاً... إلخ:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. / رِيَاضُ الصَّالِحِينَ ص ٤٣٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) حَدِيث: إذا كنتم ثلاثة، فلا يتناجى رجلان دون الآخر... إلخ:

رواه أَحْمَدُ في مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٥٨، وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وقال ﷺ: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء»^(١).

وقال ﷺ: «إن الله تعالى جميل يحب الجمال»^(٢).

وأمر الرسول ﷺ باستقبال الضيوف ومعاملة الناس بالحُسنى، وقد ورد في الأثر: «إن من السنة أن يخرج الرجل مع ضيفه إلى باب الدار»^(٣). وقد أثير عن الرسول ﷺ أنه ما كان يرى إلا باسماً، وقد أمرنا بالتفاؤل وعدم القنوط.

وأحاديث الرسول ﷺ في التربية كثيرة تزرعها كتب الحديث وتصلح لأن تكون ذخيرة وافية لأبنائنا تغنيها عما نستورده من علماء الغرب والشرق، وحبذا لو التفت علماء التربية والنفس في البلاد العربية والإسلامية بشكل عام، فأولوا هذه الناحية عنايتهم، وربطوا بينها وبين ما يدرسون.

حديث للدراسة

عن تميم الداري، أن رسول الله ﷺ قال: «الدين النصيحة. قلنا: لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»^(٤).

(١) حديث: إن الله كتب الإحسان... إلخ:

أخرجه أحمد في مسنده، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة، عن شداد بن أوس. / الجامع الصغير للسيوطي ص ١١٠، وقال: حديث صحيح.

(٢) حديث: إن الله تعالى جميل يحب الجمال:

رواه مسلم، والترمذي، عن ابن مسعود. والطبراني في الكبير عن أبي أمامة. والحاكم في المستدرک عن ابن عمر. وابن عساکر عن جابر وابن عمر. / الجامع الصغير للسيوطي ص ١٠٧، وقال: حديث صحيح.

(٣) فيض القدير للمناوي ج ٢ ص ٥٢٧.

(٤) حديث: الدين النصيحة... إلخ، في:

اللُّغَة

قال صاحب النِّهَاية: النصيحة كلمة تعبر عن جُمْلَة هي: «إرادة الخير للمنصوح له»، وليست كلمة تعبر عن هَذَا المعنى سواها، وأصل النصيح في اللُّغَة الخلوص، يقال: نصحته ونصحت له، وقال الخطَّابِيُّ: النصيحة كلمة جَامِعَة معناها حيازة الحظ للمنصوح له.

الشَّرْح

حصر الرُّسُول ﷺ الدِّين في النصيحة لعلَّو شأنها، ولأنها بالتعميم الذي ذكره الرُّسُول ﷺ شملت الدِّين كله، فأخبر بها عنه بصيغة القصر.

والنصيحة وإن كان معناها العام ما ذكرنا، فإنها تختلف باختلاف المنصوح له، فالنصيحة لله: الإيمان به ونفي الشرك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بأوصاف الكَمال، وتنزيهه عن النقائص، وطاعة أمره واجتناب نهيه، وموالاته من أطاعه، ومعاداة من عصاه، وغير ذَلِكَ مما يجب له. وجميع هَذِهِ الأشياء في الحقيقة ترجع مصلحتها إلى العبد، فهي نصيحة لنفسه وكسب خير لها.

والنصيحة لكتابه: الإيمان بأنه كلامه تعالى، وإحلال ما أحله، وتحريم ما حرَّمه، والاهتداء بما فيه، والتدبر لمعانيه، والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بمَواعظه، والاعتبار بزواجه والمَعْرِفَة له... إلخ.

والنصيحة للرُّسُول ﷺ: تَصَدِيقه فيما جاء به، واتباعه فيما أمر به ونهى عنه، وتَعْظِيم حقه، وتوقيره حياً وميتاً، ومَعْرِفَة سنته ونشرها والعمل بها... إلخ.

والنصيحة لأئِمَّة المُسْلِمِينَ: إعانتهم على الحق وطاعتهم فيه، وأمرهم به،

صَحِيح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٢ باب بَيَان أنه لا يدخل الجنة إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ...، رقم

وتذكيرهم بحوائج العباد، ونصحهم في رفق وعدل... إلخ.

والمُرَاد بِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: قَادَتِهِمْ فِي تَنْظِيمِ شُؤُونِ الدُّنْيَا وَفِي إِقَامَةِ مَعَالِمِ الدِّينِ وَنَشْرِهِ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَشْمَلُ الْمُلُوكَ وَالْأُمَرَاءَ وَالرُّؤَسَاءَ وَالْعُلَمَاءَ.

وَالنَّصِيحَةُ لِعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ: إِرْشَادُهُمْ إِلَى مَصَالِحِهِمْ فِي دُنْيَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ، وَكَفِّ الْأَذَى عَنْهُمْ، وَتَعْلِيمُهُمْ مَا جَهِلُوهُ، وَأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَنَصِيحَةُ الْمُسْلِمِينَ فَرَضُ كِفَايَةِ عَلَى مَنْ هُوَ أَهْلُهَا، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ، مَا دَامَ هُنَاكَ أَمَلٌ فِي قَبُولِهَا، وَالْمُسْلِمُ لَا يَيْئَسُ، وَلَا يَخْشَى فِي سَبِيلِهَا أَذَى لَا يُحْتَمَلُ، فَإِنْ خَشِيَئَهُ فَهُوَ فِي سَعَةٍ.

المبحث الثاني

أثر الحديث الشريف في النواحي الاجتماعية

كان رأس مال المجتمعات قبل الإسلام التفاخر بالأحساب والأنساب مما سبّب انتشار العصبية وإثارة الفتن والتناحر وسفك الدماء والغزو المستمر. وأخذ الإنسان يحتقر أخاه الإنسان، وطغت الأنانية وحب الذات، وصار لكل مجتمع إله يعبّده، وشاعت الرذائل في المجتمعات فكثرت السرقات، وانتشر الزنى، ولم تكن هنالك علاقات زوجية منظمة، بل كان الأمر فوضى، واحتقرت المرأة في المجتمع، وكثر وأد البنات، وانتشرت البطالة، وكثر التسول.

وفي هذا الخضم الزاخر بالفوضى والاضطراب جاء رسول الإنسانية ﷺ، فألف بين القلوب على الخير، وتمكن بما ألهمه الله من الحكمة والسداد أن يقضي على العصبية، فقال ﷺ: «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية»^(١)، واستطاع أن يغرس المحبة، ويؤلف بين القلوب، ويزيل التفاخر بالأحساب والأنساب، قال ﷺ: «ألا إن الله سبحانه وتعالى قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية، وتكبرها بآبائها، كلكم لآدم وآدم من تراب، وأكرمكم عند الله أتقاكم»^(٢).

(١) حديث: ليس منا من دعا إلى عصبية... إلخ، في:

سنن أبي داود: كتاب الأدب، ١٢٠ باب في العصبية، رقم ٥١٢١، ج ٧ ص ٤٤١، عن جبير بن مطعم.

وفي الجامع الصغير للسيوطي ص ٤٧٠: رواه أبو داود عن جبير بن مطعم، وهو حسن. (٢) حديث: ألا إن الله سبحانه وتعالى قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية... إلخ، في:

أخبار مكة للأزرقي ج ٢ ص ١٢١، عن عطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن وطاوس.

وَأَلَفَ الرَّسُولُ ﷺ بَيْنَ الْقُلُوبِ الْمُتَنَافِرَةِ وَالْمَجْتَمَعَاتِ الْمُتَنَابِذَةِ، فَكَانَ الْمَجْتَمِعُ الْوَاحِدُ وَالْأُمَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الَّتِي عَاشَتْ فِي ظِلَالِ الْإِسْلَامِ، مُتَحَلِّيةً بِأَسْمَى الصِّفَاتِ الَّتِي يَتَحَلَّى بِهَا الْمَجْتَمِعُ الَّذِي هُوَ أَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ، قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي، أَوْ قَالَ: أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ»^(١).

وَأَوْجَدَ نِظَامًا مُحْكَمًا لِلزَّوْجِ وَالطَّلَاقِ، وَحَثَ عَلَى الزَّوْجِ وَيَسَّرَهُ، وَاحْتَرَمَ الْمَرْأَةَ وَأَعْلَى قَدْرَهَا فِي الْمَجْتَمِعِ، قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»^(٢).

وَقَالَ ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»^(٣).

وَقَالَ ﷺ: «خَيْرَكُمْ خَيْرُكُمْ لِلنِّسَاءِ»^(٤).

وَقَالَ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، مَا أَكْرَمَ النِّسَاءَ إِلَّا كَرِيمٌ، وَلَا أَهَانَهُنَّ إِلَّا لَئِيمٌ»^(٥).

(١) حَدِيثٌ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي... إلخ، في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْفِتَنِ، ٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي لَزُومِ الْجَمَاعَةِ، رَقْمُ ٢٣٠٥، ج ٤ ص ٢٣٩، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ص ١١٣: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) حَدِيثٌ: إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ. وَالبَزَّازُ عَنْ أَنَسٍ. / الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٥٣، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٣) حَدِيثٌ: اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا:

رواه البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٦٧، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٤) حَدِيثٌ: خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِلنِّسَاءِ:

رواه الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. / الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٢٥٠.

(٥) حَدِيثٌ: خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ... إلخ:

رواه ابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ عَلِيٍّ. / الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٢٥٠، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

والأَحَادِيث في مثل ذَلِكَ كثيرة.

وقال ﷺ في الحث على الزواج: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أَغْضُ للبصر، وَأَحْصَن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وَجَاء»^(١).

وقال الرَّسُول ﷺ في تَيْسِير الزواج: «خير الصَّدَاق أيسره»^(٢).

وقال ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد»^(٣).

وعَدَّ التعرف على أحوال المرأة والنَّظَر إليها قبل الزواج من المندوبات في الزواج. عن الْمُغِيرَة أنه قال له النَّبِيُّ ﷺ وقد خطب امرأة: «انظر إليها فإنه أحرى أن يُؤَدَمَ بينكما»^(٤).

والتسول من أكبر الآفات الاجتماعية التي قضى عليها الرَّسُول ﷺ، فقد قسم المُحْتَاجِينَ إلى قسمين: فالذين لا يستطيعون العَمَل وفَرَّ لهم ما يكفيهم

(١) حَدِيث: يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة... إلخ:

مُتَّفَقٌ عليه بين البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / سُبُلُ السَّلَام لِلصَّنْعَانِي ج ٣ ص ١٠٩.

(٢) حَدِيث: خير الصَّدَاق أيسره:

رواه الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وابن مَاجَة، عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٢٤٥.

(٣) حَدِيث: التمس ولو خاتماً من حديد:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، والبُخَارِيُّ، ومُسْلِمٍ، وابو دَاوُدَ، عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٩٨، وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٤) حَدِيث: انظر إليها، فإنه أحرى... إلخ:

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، عن الْمُغِيرَة. وَأَخْرَجَهُ ابن مَاجَة، وابن حِبَّانَ، من حَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَمَةَ. / سُبُلُ السَّلَام لِلصَّنْعَانِي ج ٣ ص ١١٢.

من بيت المال ومن الأغنياء، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ (٢٤) لِّلسَّائِلِ
وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ - المعارج.

والذين يستطيعون العَمَل وَفَّرَ لَهُمُ الْعَمَلُ، لئلا يكونوا عالة على المجتمع،
والأَحَادِيثُ التي تحت على الْعَمَل كثيرة، منها:

قوله ﷺ: «مَنْ أَمْسَى كَالَأَمْسَى مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ، أَمْسَى مَغْفُورًا لَهُ» (١).

وقوله ﷺ: «إِنْ مِنْ الذُّنُوبِ ذَنْبًا لَا يُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَلَا الصِّيَامُ وَلَا الْحَجُّ وَلَا
الْعُمْرَةُ، يُكْفَرُهَا الْهَمُومُ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ» (٢).

وقوله ﷺ: «لَأَنْ يَحْتَرِمَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ، فِيَحْمِلَهَا عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا،
خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا يَعْطِيهِ أَوْ يَمْنَعَهُ» (٣).

وقوله ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ» (٤).

(١) حَدِيث: مَنْ أَمْسَى كَالَأَمْسَى مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ... إلخ:

رواه الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٥١٩، وقال: وهو
ضعيف.

(٢) حَدِيث: إِنْ مِنْ الذُّنُوبِ ذَنْبًا لَا يُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ... إلخ:

رواه أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ
ص ١٤٨، وقال: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(٣) حَدِيث: لَأَنْ يَحْتَرِمَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهية الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ، رَقْم ١٠٤٢،
ص ٤٦٢، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) حَدِيث: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى... إلخ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ
لِلشُّيُوطِيِّ ص ٥٩٠، وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وورد: ... الْيَدُ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى...، في:

كما حث المُصْطَفَى ﷺ على إتقان العَمَل والإخلاص، فجعل خير الناس من إذا عمل عملاً أتقنه.

وعَدَّ الغش محبطاً لَعَمَل المسلم فقال ﷺ: «من غشنا فليس منا»، وفي رِوَايَة أُخْرَى: «من غش فليس مني»^(١).

حَدِيث لِلدِّرَاسَة

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الْاَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحِ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ»^(٢).

اللُّغَة

الْاَيِّم: المرأة التي فارقت زوجها بطلاق أو موت.

تُسْتَأْمَر: يُطَلَب وَلِيِّهَا أَمْرَهَا قَبْلَ أَنْ يَزَوَّجَهَا.

تُسْتَأْذَن: يُطَلَب إِذْنُهَا بِالزَّوْاجِ.

صَحِيح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهية المَسْأَلَة للناس، رقم ١٠٤٢، ص ٤٦٢، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(١) حَدِيث: من غشنا فليس منا. في:

صَحِيح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٤١ باب قول النَّبِيِّ ﷺ: من غشنا فليس منا، رقم ١٠١، ص ٧٠، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وورد بلفظ: من غش فليس مني. في الحَدِيث الذي بعده، رقم ١٠٢، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حَدِيث: لَا تُنْكَحِ الْاَيِّمُ... إلخ:

مُتَّفَق عَلَيْهِ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِم. / سُبُل السَّلَام لِلصَّنْعَانِيِّ ج ٣ ص ١١٨.

الشرح

يستأثر بعض الأولياء بتزويج من يَكُنَّ تحت كنفهم من النساء، أباكراً كُنَّ أم ثيبات، صغيرات كُنَّ أم كبيرات، بمن يشاؤون لا يرجعون إليهن برأي، ولا يعتقدون منهن بقول، فيمَلِكُونَهُنَّ مَنْ لَا يَرْغَبُهُ، ولا يرضين عشرته، فيشجر الخلاف والشقاق، وتنمو البغضاء والحقد، ويحل الكره محل الحب، والخصام محل الوئام، وقد يكون الباعث للأولياء على ذلك رغبة في مال الزوج أو اعتزازاً بجاهه، فأرشدنا الرسول الناصح الأمين إلى أنه لا يصح أن ينفرد الولي بتخير الزوج لموَلَّيَّتِهِ والعقد عليها بدون رضاها، لأنها ستكون في مستقبل الأيام شريكة للزوج في حياته، وأماً لأولاده، ومُدْبِرَةٌ لمنزله، فينبغي أن يكون لها رأي في اختياره.

فإن كانت ثيباً فلا بد من تصريحها بالإذن، ولا يكفي السكوت منها، لأن الثيب بممارستها الرجال لا تستحي من التصريح بالرضا.

وإن كانت بكرًا اكْتَفَى بسكوتها عن صريح الرضا، لأنه يغلب عليها الحياء، فلا تصرح، فيكتفى بالسكوت في الدلالة عليه. ولو ردت واحدة منها الزواج فلا يصح من وليها العقد عليها.

والمُرَاد من البكر التي أمر الشارع باستئذانها: هي البالغة، إذ لا معنى لاستئذان الصغيرة، لأنها لا تدري ما الإذن.

وفي هذا الحديث تقرير لمبدأ جليل، هو اعتبار المرأة إنساناً كاملاً الإرادة والاختيار، جعل لها اختيار الزوج الذي سيكون شريك حياتها، تشاطره الحياة الزوجية وما تتطلبه من تكاليف ومهام، بعد أن كانت المرأة في الجاهلية وضعية الشآن، تكاد تكون من سَقَطَ المَتَاع، لا رأي لها ولا إرادة في أي أمر من أمورها جلَّ أو هان، وكان لوليها أن يزوجه أو يعضلها عن الزواج لا رَادَّ لقوله ولا مُعَقَّبَ لعمَله، فجاء الإسلام وفك عنها قيود العبودية والإذلال، وأناها قسماً من الحرية، حسبما تقتضيه طبيعتها الخلقية ووظيفتها في المجتمع.

المبحث الثالث

أثر الحديث الشريف في النواحي الاقتصادية

لم يكن للمجتمعات التي سبقت الإسلام نظام اقتصادي واضح يعود بالخير على أفراد المجتمع، بل كان المال تحت تصرف الحاكم أو الأمير أو رئيس القبيلة أو حفنة من المراهين أو المحتكرين، وسواد الناس في ضنك وفاقة، ولم تكن الصناعة والزراعة كما ينبغي، وأما التجارة فلعلها أحسن حظاً، غير أن كثيراً من التجار كانوا يقعون في شرك المراهين.

وقد حث الرسول ﷺ على الصناعة، وأمر بتعلم الحرف، والعرب خاصة كانوا يحتقرون الحرفة، ويعتبرونها منقصة لا يتداولها إلا الموالى والعبيد.

وكذلك كان شأن الزراعة، ومن الغريب أن كثيراً من الأعراب اليوم لا يزالون يحتقرون الزراعة ويأنفون من ممارستها، وذلك إنما يدل على بعدهم عن مفاهيم الإسلام الأصلية.

وقد شجع الرسول ﷺ على الزراعة بقوله: «ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»^(١).

(١) حديث: ما من مسلم يغرس غرساً... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٤١ كتاب الحرث والمزارعة، ١ باب فضل الزرع...، رقم ٢٣٢٠، ص ٤٨٠، عن أنس.

ونمت في صدر الإسلام نمواً ملموساً حتى كان وارد السواد من أرض العراق يكون القسم الأكبر من خزينة الدولة.

وأمر الرسول ﷺ بمحاربة الربا، وجعل المال متداولاً بين الناس، ففي الحديث الشريف: «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: هم سواء»^(١).

وحرم الرسول ﷺ الاحتكار فقال: «من احتكر فهو خاطيء»^(٢).

كما حرم الرشوة فقال ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما»^(٣).

وأقر نظام الزكاة، وجعل في المال حقاً سوى الزكاة، فقال الرسول ﷺ: «إن في المال

وصحيح مسلم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢ باب فضل الغرس والزرع، رقم ١٥٥٣، ص ٧٤٩، عن أنس. وفيه ألفاظ مقاربة عن جابر بن عبد الله، رقم ١٥٥٢، ص ٧٤٨-٧٤٩. حديث: لعن رسول الله ﷺ أكل الربا... إلخ، في: (١)

صحيح مسلم: ٢٢ كتاب المساقاة، ١٩ باب لعن أكل الربا وموكله، رقم ١٥٩٨، ص ٧٦٨، عن جابر رضي الله عنه. حديث: من احتكر فهو خاطيء. في: (٢)

صحيح مسلم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢٦ باب تحريم الاحتكار في الأقوات، رقم ١٦٠٥، ص ٧٧٣، عن معمر بن عبد الله رضي الله عنه. وانظر الكلام عن الاحتكار وما ورد فيه من آثار في كتاب: الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي لقحطان عبد الرحمن الدُّوري. حديث: لعن الله الراشي والمرتشي... إلخ: (٣)

أخرجهُ أحمد في مُسنده عن ثوبان. / الجامع الصغير للسيوطي ص ٤٤٥، وقال: هو حديث صحيح.

لِحَقِّ سَوَى الزَّكَاةِ»^(١)، وَلِهَذَا انْبَرَى الْأَغْنِيَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي جَمِيعِ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ.

وَحَرَّمَ الرَّسُولُ ﷺ كَنْزَ الْأَمْوَالِ فَقَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ...»^(٢).

وَقَدْ حَثَّ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى الْإِثْقَانِ وَالْإِخْلَاصِ فِي الْعَمَلِ، وَهَاتَانِ الصِّفَتَانِ لَا تَتَوَفَّرَانِ إِلَّا فِي ظِلِّ الْإِيمَانِ الَّذِي يَصِلُ الْإِنْسَانُ بِخَالِقِهِ فِي سِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ، وَهَذَا لَهُ أَمِّيَّتُهُ الْكُبْرَى فِي بِنَاءِ الْأَقْتِسَادِ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يَعْمَلُ عَلَى تَكْوِينِ الرِّقَابَةِ الذَّاتِيَّةِ الدَّاخِلِيَّةِ، وَأَنَّ مَشْكَلَةَ الشُّعُوبِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ الْيَوْمَ لَيْسَتْ هِيَ الْحَاجَةُ إِلَى رُؤُوسِ أَمْوَالٍ كَمَا يَرُدُّ بَعْضَ الْأَقْتِسَادِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا هِيَ الْفَرْدُ الصَّالِحُ الْمَخْلُصُ الْمَسْئُولُ.

وَقَدْ أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِالْمَحَافَظَةِ عَلَى الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ، وَنَهَى عَنِ الْإِسْرَافِ وَالتَّبْذِيرِ، وَأَمَرَ بِالْاِعْتِدَالِ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَلْبَسِ، فَقَالَ ﷺ: «إِنْ مِنْ السَّرْفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اسْتَهَيْتَ»^(٣).

(١) حَدِيثٌ: إِنْ فِي الْمَالِ لِحَقٌّ سَوَى الزَّكَاةِ:

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٤٨، وَقَالَ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(٢) حَدِيثٌ: مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١٢ كِتَابُ الزَّكَاةِ، ٦ بَابُ إِثْمِ مَنَاعِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ ٩٨٧، ص ٤٣٩، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيثٌ: إِنْ مِنْ السَّرْفِ... إلخ:

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَنَسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٤٨، وَقَالَ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

حَدِيثُ لِلدِّرَاسَةِ

عن مَقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يُكْرِبُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتِ يُقِمَّنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مُحَالَاةَ فَثَلْثَ لَطْعَامِهِ، وَثَلْثَ لَشْرَابِهِ، وَثَلْثَ لِنَفْسِهِ»^(١).

اللُّغَةُ

بِحَسَبِهِ: أَيِ كَافِيهِ أَوْ يَكْفِيهِ.

الصُّلْبُ: الْعَمُودُ الْفَقْرِيُّ.

الشَّرْحُ

يَدْعُو الْحَدِيثُ إِلَى ذَمِّ الشَّبَعِ وَالْإِسْرَافِ فِي تَنَاوُلِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ - الأعراف: ٣١. وَإِنَّمَا كَانَ مِلْءُ الْبَطْنِ شَرًّا لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَالْإِفْرَاطُ فِي الشَّبَعِ يُوْرِثُ الْبَلَادَةَ، وَيَعْوِقُ الذَّهْنَ عَنِ التَّفَكُّيرِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ مَدْعَاةُ الْكَسَلِ وَالنَّوْمِ الْكَثِيرِ، وَمَنْ نَامَ كَثِيرًا قَتَلَ وَقْتَهُ الَّذِي هُوَ رَأْسُ مَالِهِ فِي الْحَيَاةِ الْعَمَلِيَّةِ، فَيُخْسرُ كَثِيرًا مِنْ مَصَالِحِهِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَكَمْ مِنْ أَكَلَةٍ كَانَتْ عَاقِبَتُهَا الْكُظَّةُ، وَجَلَبَتْ مِنَ الْأَضْرَارِ وَالْأَمْرَاضِ مَا لَا قِبَلَ لِلْإِنْسَانِ بِهِ.

وَمِنْ وَصَايَا لِقْمَانَ لِابْنِهِ: يَا بَنِي، إِذَا امْتَلَأَتِ الْمَعِدَةُ نَامَتِ الْفِكْرَةُ، وَخَرَسَتِ الْحِكْمَةُ، وَقَعَدَتِ الْأَعْضَاءُ عَنِ الْعِبَادَةِ.

(١) حَدِيثُ: مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الزَّهْدِ، ٣٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ كَثْرَةِ الْأَكْلِ، رَقْمُ ٢٥٣٧، ج ٤ ص ٣٩١. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَخَرَجَهُ.

بخلاف الحال في الإقلال من الطعام والشراب، فالقلب صاف، والقرينة متقدمة، والبصيرة نافذة، والشهوة مغلوبة، والنفس مقهورة، وقد أرشدنا الرَّسُولُ ﷺ إلى المقدار المناسب من الطعام، وهو ما يقيم الحياة، ويحفظ الصحة، ويمكن الإنسان من القيام بواجبه، وإن كان لا بد مكثرًا جعل للطعام والشراب ثلثي المَعِدَةِ وترك ثلثها الباقي خاليًا، حتى يَتِمَكَّنَ من التنفس بسهولة، وذلك أن البطن إذا امتلأت ضغطت على الحجاب الحاجز، فضغطت على الرئتين، فضاقت مجاري التنفس، الذي هو ضروري لإصلاح الدم الفاسد وتحويله إلى دم صالح تقوم به حياة الإنسان.

فمحور الحَدِيثِ مدح الاقتِصَادِ في الطعام والشراب، وذم الإسراف فيهما، وهو ما ينصح به الأطباء، ويقوم به نظام العمل، وتتوفر به للإنسان مصالحه الدِّينِيَّةُ والدُّنْيَوِيَّةُ^(١).

(١) الأدب النبوي لمحمد عبد العزيز الخولي ص ٢١٢.

المبحث الرابع

أثر الحديث الشريف في النواحي السياسية

كان النظام الدكتاتوري هو النظام السائد قبل الإسلام، سواء عند كسرى وقیصر أو عند الأمير أو رئيس القبيلة، والحريات مكبوتة، وكلمة الحق ضائعة، والحاكم يتصرف بالأمور لصالحه وتبعاً لهواه، وما أن أطل نور الإسلام حتى بدت دياجير الظلام بالانحسار على يد رسول السلام ومنقذ البشرية الذي رفع لواء الحرية، وأطلق العنان لكلمة الحق تدوي على ألسنة السادة والعبيد والرجال والنساء والقادة والجند وال كبار والصغار، ومن إعلائه لكلمة الحق قوله ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»^(١).

وعاش الرسول ﷺ كما يعيش سواد الناس، لذلك نال حب كل الناس.

قال عروة رضي الله عنه: والله لقد وفدت على الملوك، وفدت على قيصر وكسرى والنجاشي، والله ما رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد ﷺ^(٢). وقد أقر الرسول ﷺ نظام الشورى، وجعله الأساس في إدارة الأمور وتديرها، وكان يستشير أصحابه في الأمور ما لم يوح إليه. واستشارته لأصحابه في الحروب في

(١) حديث: أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر:

رواه ابن ماجة عن أبي سعيد. ورواه أحمد في مسنده، وابن ماجة، والطبراني في الكبير، والبيهقي في شعب الإيمان، عن أبي أمامة. ورواه أحمد في مسنده، والنسائي، والبيهقي في شعب الإيمان، عن طارق بن شهاب. / الجامع الصغير للسيوطي ص ٧٩، وقال: حديث صحيح.

(٢) حياة الصحابة للكاندهلوي ج ٢ ص ٣٠٦.

معركة بدر والخندق وغيرها، وفي شأن الأسرى غير خافية على دارسي التاريخ^(١).
وقد ضرب المثل الأعلى في الشورى عندما ترك الأمر لصحابته في انتخاب خليفة من بعده مع وجود من تتوفر فيهم شروط الخلافة من قرابته، ومع علمه بمن يصلح للخلافة من بعده. كل ذلك ليرسي قواعد الشورى، وليقتدي به الناس من بعده، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ^(٢).
وقد بدت سياسته الحكيمه بحلمه وعفوه وصفحه في فتح مكة، ومع خصومه على اختلاف درجاتهم.

وقد أمر الرسول ﷺ بالسمع والطاعة للأمرأ ما لم يأمروا بمعصية، لأن في الطاعة مساعده الأمرأ في استتباب الأمن وتدير الأمور، ولذلك فطاعة الناس للخلفاء والأمرأ والعلماء والقضاة واجبة، قال ﷺ: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»^(٣).

(١) حياة الصحابة للكاندهلوي ج ٢ ص ٣٤-٣٥ والشورى بين النظرية والتطبيق لقحطان عبد الرحمن الدوري.

(٢) قول: أبي هريرة رضي الله عنه: ما رأيت أحداً أكثر مشورة... إلخ، في:

سنن الترمذي: أبواب الجهاد، ٣٥ باب ما جاء في المشورة، رقم ١٨١١، ج ٣ ص ٥١٠.
قال الشيخ شعيب: هو قطعة من حديث صحيح مطول، وخرجه.

(٣) حديث: السمع والطاعة على المرء المسلم... إلخ:

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٩٣ كتاب الأحكام، ٤ باب السمع والطاعة للإمام...، رقم ٧١٤٤، ص ١٥٠٤، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وسنن أبي داود: كتاب الجهاد، ٩٤ باب في الطاعة، رقم ٢٦٢٦، ج ٤ ص ٢٦٦، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح.

وقال ﷺ: «من كره من أَمِيرِهِ شَيْئاً فليصبر، فإنه من خرج من السُّلْطَانِ شِبْراً مات مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).

واعتبر الرَّسُولُ ﷺ الإمارة تكليفاً لا تَشْرِيفاً، وأوصى الأُمَرَاءَ بحسن المُعَامَلَةِ والعدْلَ بين الناس، فقال الرَّسُولُ ﷺ: «ما من عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وهو غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عليه الجنة»^(٢).

وقال ﷺ: «إِنَّا وَاللهُ لَا نُؤَلِّيُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ»^(٣).

وله ألفاظ مقاربة في: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رقم ٢٩٥٥. وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ، رقم ١٨٣٩. وَسُنَنُ التِّرْمِذِيِّ، رقم ١٨٠٣. وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ، رقم ٢٨٦٤. حَدِيثٌ: من كره من أَمِيرِهِ شَيْئاً... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٢ كتاب الفتن، ٢ باب قول النَّبِيِّ ﷺ: سترون بعدي أُموراً...، رقم ٧٠٥٣، ص ١٤٩٠، عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وللْحَدِيثِ ألفاظ مقاربة في: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رقم ٧٠٥٤ و ٧١٤٣. وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ، رقم ١٨٤٩.

(٢) حَدِيثٌ: ما من عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١ كتاب الإيمان، ٦١ باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، رقم ١٤٢، ص ٨٦، عن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ الْمُزَنِيِّ.

وله لفظان قريبان في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٣ كتاب الْأَحْكَامِ، ٨ باب من استرعى رعية...، رقم ٧١٥٠ و ٧١٥١، ص ١٥٠٥، عن مَعْقِلِ.

(٣) حَدِيثٌ: إِنَّا وَاللهُ لَا نُؤَلِّيُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

وقال ﷺ: «إن أحب الناس إلى الله تعالى يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمام عادل، وأبغض الناس إلى الله تعالى وأبعدهم منه إمام جائر»^(١).

ومن توجيهاته للحُكَّام، قوله ﷺ: «لا يَقْضِينَ حَكْمٌ بين اثنين وهو غضبان»^(٢). وفي رواية أخرى: «وهو جوعان»، وكل ذلك ليأخذ الحق مجراه، وليحمل الأمير على الاجتهاد في تحري الحق.

وجعل الرسول ﷺ كل شخص أميراً في حدود عمله، فقال ﷺ: «كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ في أهله وهو

صَحِيح مُسْلِم: ٣٣ كتاب الإمارة، ٣ باب النهي عن طلب الإمارة...، رقم ١٨٢٤، ص ٩٠٧، عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٣ كتاب الأحكام، ٧ باب ما يُكْرَهُ من الحرص على الإمارة، رقم ٧١٤٩، ص ١٥٠٥، عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(١) حَدِيث: إن أحب الناس إلى الله تعالى يوم القيامة... إلخ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٣٢، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ.
(٢) حَدِيث: لا يَقْضِينَ حَكْمٌ... إلخ:
بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٣ كتاب الأحكام، ١٣ باب هل يقضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان، رقم ٧١٥٨، ص ١٥٠٧، عن أبي بكره.
وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِم: ٣٠ كتاب الأقضية، ٧ باب كراهة قَضَاءِ الْقَاضِي وهو غضبان، رقم ١٧١٧، ص ٨٤٥، عن أبي بكره.

مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راعٍ في مال سيده ومسؤول عن رعيته»^(١).

وَعَدَّ الرَّسُولُ ﷺ الْوَالِي أَوْ الْأَمِيرَ أَمِينًا عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ لَا يَتَصَرَفُ بِهَا لِنَفْسِهِ، فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ الْعَامِلِ نَسْتَعْمَلُهُ فَيَأْتِينَا فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ، وَهَذَا أَهْدَى إِلَيَّ، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَنَظَرَ هَلْ يُهْدِي لَهُ أَمْ لَا؟ فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا جَاءَ بِهِ لَهُ رُغَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرَةً جَاءَ بِهَا لَهَا خُورَارٌ، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا تَيْعَرٌ، فَقَدْ بَلَغْتُ»^(٢).

حَدِيثٌ لِلدِّرَاسَةِ

عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَقَاعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُوْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا»^(٣).

(١) حَدِيثٌ: كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ١١ كتاب الجمعة، ١١ باب الجمعة في القرى والمدن، رقم ٨٩٣، ص ١٩٣، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَطْرَافُهُ فِي: ٢٤٠٩، و ٢٥٥٤، و ٢٥٥٨، و ٢٧٥١، و ٥١٨٨، و ٥٢٠٠، و ٧١٣٨.

(٢) حَدِيثٌ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ الْعَامِلِ... إلخ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَابْنُ خَرَّازٍ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٠٠، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٣) حَدِيثٌ: مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٤٧ كتاب الشركة، ٦ باب هل يقرع في القسمة...، رقم ٢٤٩٣، ص ٥١٨.

اللُّغَةُ

القائم على حدود الله: المُراد به المستمسك بالدين، القائم بواجب الدعوة من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

وحدود الله تقسم إلى قسمين: حدود الأمر، وحدود النهي. فحدود الأمر يجب امتثالها، وحدود النهي يجب اجتنابها. فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ - البقرة: ٢٣٠، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ - البقرة: ١٨٧.

والواقع فيها: المُراد به المستهتر بأمر الدين، المرتكب للمُنكَرَات والمعاصي، الذي لا يبالي بما فعل من فحش ومُوبَقَات.

استهَمُوا: أي اقترعوا فيما بينهم، والقُرْعَةُ إنما تكون لقطع النزاع ورفع الخلاف، وفي الحديث الشَّرِيف: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه، لاستهموا».

والمُراد بالنداء: الأذان، وكان ﷺ إذا أراد سفراً أسهم بين نسائه، أي ضرب القرعة بينهم، فأيتهن خرجت قرعتهأ أخذها معه.

خرقنا في نصيبنا: أي ثقبنا المكان الذي نحن فيه لنستخرج منه الماء. والمُراد خرق السفينة.

أخذوا على أيديهم: أي منعوهم مما أرادوه من خرق السفينة، والتعبير بلفظ أخذوا على أيديهم يفيد المنع بالقوة، كمن شددنا يديه بالوثاق لمنعه من الحركة والعمل.

الشَّرْح

مَثَلٌ فِي مُنْتَهَى الْجَمَالِ وَالرَّوْعَةِ، يَضْرِبُهُ الرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لِأَوْلِيكَ الَّذِينَ أَخْطَأُوا الطَّرِيقَ وَضَلُّوا الْجَادَةَ وَتَنَكَّبُوا عَنْ سَبِيلِ الْهُدَى، فَفَهِمُوا «الْحَرِيَّةَ» فَهَمَّا

خاطئاً، وساروا في هَذِهِ الحياة حسب أهوائهم وشهواتهم. ومَثَلٌ آخَرٌ لِأُولَئِكَ الَّذِينَ رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَسَكَتُوا عَنْهُ وَغَضُّوا أَعْيُنَهُمْ عَمَّا يَدُورُ حَوْلَهُمْ مِنْ آثَامٍ وَمُؤَبِّقَاتٍ، كَأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَعْنِيهِمْ، وَظَنُّوا فِي أَنْفُسِهِمُ الصَّلَاحَ وَالْفَلَاحَ.

إنَّه مَثَلٌ رَائِعٌ مِنْ رَوَائِعِ الْحِكْمِ النَّبَوِيَِّّةِ، الَّتِي ضَرَبَهَا الرَّسُولُ ﷺ مَعْلِّمُ الْإِنْسَانِيَةِ وَمُهَذِّبُ الْبَشَرِيَّةِ، الَّذِي دَانَتْ لَهُ الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ، وَأَعْطَى جَوَامِعَ الْكَلِمِ، فَكَانَ لَهُ مِنْهَا النَّصِيبُ الْأَوْفَرُ، فَصَلُّوا رَبِّي وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

مَثَلٌ فِي غَايَةِ الرُّوعَةِ يَصُورُ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ الْمَجْتَمَعَ الْبَشَرِيَّ، بِمَا فِيهِ مِنْ أَخْيَارٍ وَأَشْرَارٍ وَمُتَّقِينَ وَفُجَّارٍ، بُرُكَّابِ سَفِينَةٍ فِي بَحْرِ خَضَمٍ مُتَلَاطِمِ الْأَمْوَاجِ، هَذِهِ السَّفِينَةُ تَسِيرُ وَسَطَ الْبَحْرِ تَشَقُّ طَرِيقَهَا بَيْنَ الْأَمْوَاجِ وَالْأَعَاصِيرِ، وَقَدْ انْقَسَمَ فِيهَا الرُّكَّابُ إِلَى قَسَمَيْنِ: قَسَمٌ فِي أَعْلَى السَّفِينَةِ يَأْخُذُ مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْمَاءِ دُونَ عَنَاءٍ، وَقَسَمٌ فِي أَسْفَلِ السَّفِينَةِ يَبْذُلُونَ جَهْدًا مُتَوَاصِلًا فِي أَخْذِ الْمَاءِ مِنْ أَعْلَى السَّفِينَةِ. وَهَذَا خَطَرٌ لَهُمْ خَاطِرَةٌ وَهِيَ: أَنْ يَبْقُوا أَسْفَلَ السَّفِينَةِ، وَيَسْتَخْرِجُوا مِنَ الْبَحْرِ الْمَاءَ حَتَّى لَا يُتَعَبُوا أَنْفُسَهُمْ فِي حَمْلِ الْمَاءِ، وَلَا يَزْعَجُوا جِيرَانَهُمْ، وَهَذَا بَدَأُوا بِمَا عَزَمُوا عَلَيْهِ، وَقَرَّرُوا ثَقْبَ السَّفِينَةِ، فَاسْتَخْرِجُوا الْفُؤُوسَ، وَرَاحُوا يَضْرِبُونَ بِهَا السَّفِينَةَ، لِاسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ. وَسَمِعَ الَّذِينَ هُمْ فِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا أَصْوَاتَ السَّفِينَةِ وَهِيَ تَحْرَقُ، فَهَرَعُوا نَحْوَهُمْ وَوَقَفُوا فِي وَجْهِهِمْ يَرِيدُونَ مِنْعَهُمْ، وَلَكِنْ أُولَئِكَ «الْأَذْكِيَاءُ!» اسْتَأْوُوا مِنْ تَدَخُّلِ إِخْوَانِهِمْ، وَقَالُوا لَهُمْ: هَذَا مَكَانُنَا نَصْنَعُ فِيهِ مَا نَشَاءُ، لِأَنَّا أَحْرَارٌ، وَهَلْ تَمْنَعُونَ النَّاسَ مِنْ مُمَارَسَةِ حُرِّيَّاتِهِمْ؟ فَإِنْ تَرَكُوهُمْ عَلَى إِرَادَتِهِمْ وَصَنِيعَتِهِمْ هَلَكَ رُكَّابُ السَّفِينَةِ جَمِيعًا، وَإِنْ مَنَعُوهُمْ وَأَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَّوْا جَمِيعًا.

وَهَكَذَا نَحْنُ حَالُنَا فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ نَعِيشُ فَوْقَ سَطْحِ هَذَا الْكَوْكَبِ الْأَرْضِيِّ كَرُّكَّابِ السَّفِينَةِ، فِينَا الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَفِينَا الصَّالِحُ وَالطَّالِحُ، فَإِنْ تَرَكْنَا أَهْلَ الشَّرِّ وَالْفُسَادِ يَسْرَحُونَ وَيَمْرَحُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا يَحِلُّ لَهُمْ وَمَا يَشَاءُونَ، دُونَ أَنْ نُوْجِهَ لَهُمُ النَّصِيحَ وَالْإِرْشَادَ، أَوْ نَمْنَعَهُمْ عَنْ اقْتِرَافِ الْمُؤَبِّقَاتِ وَالْآثَامِ، هَلَكْنَا جَمِيعًا، وَإِنْ مَنَعْنَاهُمْ نَجَّوْنَا جَمِيعًا. فَكَانَ فِي

ذَلِكَ نَجَاتِنَا وَحَيَاتِنَا وَحَيَاتِهِمْ.

فِيَا لَهُ مِنْ مَثَلِ رَائِعٍ، وَتَوْجِيهِ حَكِيمٍ، نَبْهِنَا إِلَيْهِ رَسُولُ الْهُدَى وَالرَّحْمَةِ وَنَبِيِّ الْعِلْمِ وَالْعِرْفَانِ ﷺ، يَا لَهُ مِنْ مَثَلِ رَائِعٍ لَوْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَعْلَمُونَ^(١).

(١) من كنوز السنة لمحمد الصَّابُونِي ص ٢٧-٣١.

المبحث الخامس

أثر الحديث الشريف في النواحي العلمية

أطلق القرآن الكريم كلمة «الجاهلية» على العصر الذي سبق الإسلام في خمسة مواضع، وكذلك وصف الرسول ﷺ العصر الذي سبق الإسلام بالعصر الجاهلي في أحاديث كثيرة.

ولقد اختلف العلماء والمفسرون في تأويل هذه الكلمة، فقال بعضهم: إنها ضد الجلم. وقال بعضهم: إنها تعني الجهل بالدين، والدينونة لغير الله تعالى. وقال آخرون: إنها تعني الجهل بالقراءة والكتابة والعلوم والمعارف، ولعلها تشمل هذه المعاني كلها. وقد حث الرسول ﷺ على طلب العلم، واعتبره في الضرورة من أمور الحياة، فأصبح المسلمون خلال فترة وجيزة من الزمان رواد العلم وقادة المعرفة، وتاريخ الحضارات لا يعرف حركة ثقافية أعظم من تلك التي نشأت في البلاد العربية والإسلامية، ولا يعرف حركة في العالم تحاكي إقبال العرب والمسلمين عليه، فقد كان تهافت طلاب العلم في جميع أنحاء البلاد العربية والإسلامية على بغداد ودمشق وقُربطبة وغيرها من مراكز التعليم أشد وأكثر من تهافت طلاب العلم على جامعات أوروبا وأمريكا في هذه الأيام، وكان الأساتذة يتوافدون إلى مراكز التعليم في مختلف الأقطار التي تتكلم العربية لا طمعاً في مَغْنَم، وإنما حباً في نشر أفكارهم وتلقيّن معارفهم.

وكان النزاحم بين الأساتذة على أشده، فأقدرهم وأفهمهم من جمع حوله أكبر عدد ممكن من المستمعين، وذلك كله من ثمرات المصطفى ﷺ معلّم الإنسانية وقائد مسيرتها نحو النور.

وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي تَحْتَ عَلِيٍّ طَلَبُ الْعِلْمِ وَفَضْلُ الْعُلَمَاءِ كَثِيرَةٌ مَبْثُوتَةٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ، مِثْلُ:

قَوْلُهُ ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(١).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَإِنْ فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِظِّ وَافِرٍ»^(٢).

وَلَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ وَقْفًا عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ، بَلْ أَصْبَحَ لَزَامًا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ. وَقَدْ قَسَمَ الْفُقَهَاءُ الْعِلْمَ إِلَى قَسَمَيْنِ:

عِلْمٌ يُرَادُ بِهِ فَهْمُ الشَّرِيعَةِ، وَهَذَا فَرَضٌ عَيْنٌ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ قَدْرَ اسْتَطَاعَتِهِ.

وَعِلْمٌ يُرَادُ بِهِ مَا يَسْتَجِدُّ فِي الْحَيَاةِ، كَالطَّبِّ وَالْفَلَكَ وَالْكِيمْيَاءِ وَالْفِيزْيَاءِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ، وَهَذَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ. أَيْ إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ.

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ مَوَاقِبَةِ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا يَسْتَجِدُّ مِنَ الْعُلُومِ، وَأَنْ يَنْبَرِيَ الْعُلَمَاءُ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ فِي حَقْلِ اخْتِصَاصِهِ لِلْوُقُوفِ عَلَى كُلِّ مَا يَسْتَجِدُّ مِنْ عِلْمٍ، وَإِلَّا فَهَمُّ مُقْصَرُونَ، لِأَنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْعِزَّةَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْعِلْمُ مِنْ أَكْبَرِ وَسَائِلِ الْعِزَّةِ، وَمَا سَادَتِ الْأُمَمُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا إِلَّا بِالْعِلْمِ.

وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُعِظُ النِّسَاءَ وَخَصَّصَ لَهُنَّ يَوْمًا مَعْلُومًا، وَأَمَرَ بِتَعْلِيمِ الْعَبِيدِ

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ١٥.

(٢) حَدِيثٌ: ... وَإِنْ فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ... إلخ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ الْعِلْمِ، ١ بَابُ الْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ، رَقْمُ ٣٦٤١، ج ٥ ص ٤٨٥، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ. وَخَرَّجَهُ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ (٢٢٣)، وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ (٢١٧١٥، ٢١٧١٦)، وَصَحِيحِ ابْنِ جَبَّانَ (٨٨)، وَالتِّرْمِذِيِّ (٢٨٧٧).

والإِماء.

وَعَدَّ الرَّسُولُ ﷺ «أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ عِلْمًا، ثُمَّ يَعْلَمَهُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ»^(١).

وَقَالَ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَ عَلَيْهِ هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا»^(٢).

وَقَدَّمَ الرَّسُولُ ﷺ الْعَالِمَ فِي الْإِمَامَةِ، بِقَوْلِهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِلْقُرْآنِ»^(٣).

حَدِيثٌ لِلدِّرَاسَةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ اللَّهُ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى

(١) حَدِيثٌ: أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْمَرْءُ... إلخ:

رواه ابن مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٨٠، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) حَدِيثٌ: لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ... إلخ:

بِهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٣ كِتَابُ الْعِلْمِ، ١٥ بَابُ الْإِغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ، رَقْمٌ ٧٣، ص ٣٣، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٦ صَلَاةُ الْمَسَافِرِينَ، ٤٧ بَابُ فَضْلِ مَنْ يَقُومُ بِالْقُرْآنِ...، رَقْمٌ ٨١٦، ص ٣٦٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيثٌ: يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِلْقُرْآنِ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَنَسٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٥٨٩، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

إذا لم يُبَقِّ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جُهاًلاً، فسُئِلُوا، فأفتوا بغير علم، فضَلُّوا وأَصَلُّوا»^(١).

الشَّرْح

«الْعُلَمَاءُ مَصَابِيحُ الْهِدَايَةِ، وَسُبُلُ الرَّشَادِ، وَأُمْنَاءُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، يَهْدُونَ الضَّالَّ، وَيَأْخُذُونَ بِيَدِ الْمُسْتَرِشِدِ إِلَى حَيْثُ السَّدَادِ وَالصَّوَابِ، آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ بَسْطَةِ الْفَهْمِ، وَسَعَةِ الْعَقْلِ، وَنَفَازِ الْبَصِيرَةِ مَا يَكُونُ عَصْمَةً لَهُمْ مِنَ الزَّلَلِ فِي الرَّأْيِ، وَالْخُطَلِ فِي الْفَهْمِ، وَعَوْنًا عَلَى اسْتِكْنَاهِ الْحَقَائِقِ، وَكَشْفِ غَوَامِضِ الْعُلُومِ، فَصَدُورُهُمْ أَوْعِيَةُ الْمَعَارِفِ، وَعُقُوقُهُمْ خَزَائِنُ الْحِكَمِ، يَفِيضُ مِنْهَا عَلَى النَّاسِ يَنْبُوعٌ لَا يَنْضَبُ، وَمَعِينٌ لَا يَغِيضُ، وَبِاسْتِرْشَادِ النَّاسِ بِهِمْ يَكُونُ رَقِيهَا وَعَزَّهَا. كَمَا أَنَّ فِي قَلَّتِهِمْ وَانْفِضَاضِ الْأَفْرَادِ مِنْ حَوْلِهِمْ أَوْ ابْتِعَادِهِمْ عَنِ النَّاسِ يَكُونُ انْحِطَاطُهَا وَتَأْخُرُهَا وَانْغِمَارُهَا فِي جِهَالَةِ جُهَلَاءٍ وَفُشُو الْأَكَاذِيبِ وَالْأَضَالِيلِ فِيهَا.

وَبِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ يَنْجُو مَصْبَاحُ يَضِيءُ ظُلُمَاتِ الْحَيَاةِ، وَيُثَلَّمُ سَيْفٌ كَانَ لِلْحَقِّ مَاضِيًا، وَيَنْهَدَمُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ عِظَمَةِ الْأُمَّةِ وَمَجْدُهَا، فَإِنْ لَمْ يَخْلُفْهُ غَيْرُهُ بَقِيَ ذَلِكَ الْجَانِبُ مَهِيضًا، وَظِلٌّ مَظْلِمًا، وَاسْتَوْلَتْ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى الْعُقُولِ الْأَوْهَامُ وَالْخِرَافَاتُ، وَثَارَتْ مِنْ مَكَامِنِهَا الْفِتْنَةُ وَالزَّيْغُ، وَتَصَدَّرَ الْمَجَالِسُ مِنْ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ، وَأَفْتِيَ مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِلْمِ نَسَبٌ وَلَا صَهْرٌ، فَأَذَاعَ الْأَسَاطِيرَ، وَمَلَأَ الْأَفْتِدَةَ وَالْأَذَانَ بِمَا يَنْبُو عَنْهُ الْعِلْمُ الصَّحِيحُ وَيَجَافِي الْحَقَّ وَالصَّوَابَ، وَلَا يَزَالُ سَادِرًا فِي ظُلْمَاءِ الزَّيْغِ حَتَّى يَضِلَّ مَنْ حَوْلَهُ بِضَلَالِهِ، وَيَعْمِي

(١) حَدِيثٌ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِرَاعًا... إلخ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٣ كتاب العلم، ٣٤ باب كيف يقبض العلم، رقم ١٠٠، ص ٤٠.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٧ كتاب العلم، ٥ باب رفع العلم وقبضه، رقم ٢٦٧٣، ص ١٢٨٣.

البَصَائِر عن سواء السَّبِيل.

فواجب العُلَمَاء أن يذيعوا ما ائتمنهم الله عليه من مَسَائِلِ العلم وأبكار الفُنون، وأن ينشروا بين الناس نور الهدى، ولا يستأثرون به دونهم، وعلى العامة أن يحرصوا على تفهّم ما يحتاجون إليه في حياتهم حتى لا يصبحوا في بيداء لا هدى فيها ولا رَشَاد^(١).

(١) الأدب النبوي لمُحمَّد عبد العزيز الخولي ص ٢٨٠-٢٨٢.

المبحث السادس

أثر الحديث الشريف في إشاعة العدل بين الناس

إن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان صاحب الخليفة منذ نشأتها الأولى، وقصة الظلم التي وقعت بين ابني آدم هابيل وقابيل، يسردها علينا القرآن في سورة المائدة^(١).

ولم يعرف التاريخ نظاماً قام على العدل قبل الإسلام، وإن وجد فهو على نطاق الأفراد، لأن العدل هو ثمرات نفوس ترعرت على معاني الخير والفضيلة، ولقد أرسل الله النبيين والمرسلين على مر العصور، واجتهدوا في إقامة العدل، غير أنهم لا قوا من شعوبهم التعنت والجفاء والمحاربة، وإن أحسن هذه الشعوب هم اليهود، فقد كانوا رواد الظلم في العالم ولا يزالون، قتلوا أنبياءهم، وقتلوا الذين يأمرون بالقسط من الناس كما يذكر القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ - آل عمران: ٢١.

ولم يهيئ الله سبحانه وتعالى لمصلح في التاريخ أو لنبي ما هياً للحبيب محمد ﷺ، فقد تمكن بعد جهاد طويل ومرير من تذليل النفوس الجاحمة وتطويعها وتربيتها على معاني الخير، حتى صار المسلمون مثلاً يحتذى بهم في إقامة العدل وإرساء قواعد الحق، ولقد تخرج في مدرسة المصطفى الكثير من الصحابة الذين ضربوا المثل الأعلى في إقامة العدل، مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الله بن رواحة، والمقداد،

وأمثالهم، فتأمل أخبارهم في كتاب حياة الصَّحَابَةِ^(١).

عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ دِينًا كَانَ عَلَيْهِ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ: أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إِلَّا قَضَيْتَنِي، فَاَنْتَهَرَهُ أَصْحَابُهُ، فَقَالُوا: وَيْحَكَ! تَدْرِي مَنْ تُكَلِّمُ؟ قَالَ: إِنِّي أَطْلُبُ حَقِّي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَا مَعَ صَاحِبِ الْحَقِّ كُتْمٌ؟»، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى خَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَقَالَ لَهَا: إِنْ كَانَ عِنْدَكَ تَمْرٌ فَأَقْرِضِينَا، حَتَّى يَأْتِينَا تَمْرٌ فَتَقْضِيكَ. قَالَتْ: نَعَمْ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَقْرَضْتُهُ، فَقَضَى الْأَعْرَابِيُّ وَأَطْعَمَهُ، فَقَالَ: أَوْفَيْتَ أَوْفَى اللَّهِ لَكَ. فَقَالَ: أَوْلَيْكَ خِيَارُ النَّاسِ، إِنَّهُ لَا قُدْسَ أُمَّةٍ لَا يَأْخُذُ الضَّعِيفُ فِيهَا حَقَّهُ غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَمَنْ أَحَقُّ بِالْعَدْلِ مِنِّي؟ لَا قُدْسَ لِلَّهِ أُمَّةٍ لَا يَأْخُذُ ضَعِيفُهَا حَقَّهُ مِنْ شَدِيدِهَا»^(٣).

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَلَّمَا يَدِيهِ يَمِينٍ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا»^(٤).

(١) حياة الصَّحَابَةِ لِلْكَانْدَهْلَوِيِّ ج ٢ ص ٨٣-١٠١.

(٢) حياة الصَّحَابَةِ لِلْكَانْدَهْلَوِيِّ ج ٢ ص ٨٣.

غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ: أَيُّ مَنْ غَيْرَ أَنْ يُصِيبَهُ أَذَى يُقْلِقُهُ وَيَزْعِجُهُ.

حَدِيثٌ: جَاءَ أَعْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ... إلخ، فِي:

سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ: ١٥ أَبْوَابُ الصَّدَقَاتِ، ١٧ بَابُ لِمَاذَا لِحَقِّ سُلْطَانٍ، رَقْمٌ ٢٤٢٦، ج ٣ ص ٤٩٦. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) حياة الصَّحَابَةِ لِلْكَانْدَهْلَوِيِّ ج ٢ ص ٨٣.

(٤) حَدِيثٌ: إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٣٣ كِتَابُ الْإِمَارَةِ، ٥ بَابُ فَضِيلَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ...، رَقْمٌ ١٨٢٧، ص ٩٠٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد كان لِيَهُودِيٍّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ، فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنْ لِي عَلَى هَذَا أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ وَقَدْ غَلَبَنِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: أَعْطَهُ حَقَّهُ. قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَقْدَرُ عَلَيْهَا. فَمَا زَالَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ حَتَّى بَاعَ بُرْدَتَهُ، وَأَعْطَى الْيَهُودِيَّ حَقَّهُ^(١).

وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ فِيهَا رَوَى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنْ حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالُمُوا»^(٢).

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَمْلِكُ لِلظَّالِمِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ»^(٣).

وَكَانَ التَّوَاضُّعُ مِنْ شَيْمِ الْمُصْطَفَى ﷺ وَشَيْمِ الصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِ، قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَفْخَرُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»^(٤).

وَقَالَ ﷺ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥).

(١) حَيَاة الصَّحَابَةِ لِلْكَانِذِ هَلَوِيِّ ج ٢ ص ٨٢.

(٢) حَدِيث: يَا عِبَادِي، إِنْ حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي... إلخ، فِي:

صَحِيح مُسْلِم: ٤٥ كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ، ١٥ بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، رَقْم ٢٥٧٧، ص ١٢٤٤، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيث: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَمْلِكُ لِلظَّالِمِ... إلخ:

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١١٢، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٤) حَدِيث: إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا... إلخ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ حَمَّادٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٠٦، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٥) حَدِيث: الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٤٦ كِتَابُ الْمَظَالِمِ، ٨ بَابُ الظُّلْمِ ظُلُمَاتٌ...، رَقْم ٢٤٤٧، ص ٥٠٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال ﷺ: «اتَّقِ دعوةَ المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حِجَابٌ»^(١).

حَدِيثٌ لِلدِّرَاسَةِ

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(٢).

اللُّغَةُ

أَهَمَّهُمْ: أي: جلب لهم الهم والقلق، لأن هذه المرأة كانت من الأشراف، فخاف أهلها وعشيرتها أن يقطع الرسول ﷺ يدها، فبحثوا لها عن طريق للخلاص.
الْمَخْزُومِيَّة: نسبة إلى بني مَخْزُوم، وهي قبيلة من قبائل قُرَيْش، وإليها ينتسب خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبَنُو مَخْزُومَ وَبَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَافِ.

(١) حَدِيثٌ: اتَّقِ دعوةَ المظلوم... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٤٦ كتاب المظالم، ٩ باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم، رقم ٢٤٤٨، ص ٥٠٨، عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) حَدِيثٌ: إِنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٩ كتاب الحدود، ٢ باب قطع السارق الشَّرِيف وغيره...، رقم ١٦٨٨، ص ٨٢٩.

من يكلم فيها رَسُولُ اللَّهِ: أي من يكلمه في شأنها من أجل الشفاعة، حتى يترك الرَّسُولُ إقامة الحد عليها.

حَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أي: حَبِيبُ الرَّسُولِ ﷺ المقرب لديه. وَحَبَّ: بكسر الحاء بمعنى الحَبِيب، وبالضم مصدر أحب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ - البقرة: ١٦٥، والحب في الله والبغض في الله أوثق عُرَى الإيمان.

أَتَشْفَعُ في حد؟ الاستفهام هنا للإنكار، فهو ﷺ ينكر على أَسَامَةِ الشفاعة في الحدود التي فرضها الله. وجاء في رِوَايَةٍ أُخْرَى: فَتَكُونُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: أَتَشْفَعُ في حد من حدود الله؟

الشَّرِيف: صاحب المنزلة والجاه، وجمعه أشراف. قال ﷺ: «أشراف أُمَّتِي حَمَلَةٌ الْقُرْآن»^(١).

وَأَيُّمُ اللَّهِ: قسم بالذات المقدسة معناه: أقسم بالله. وأصل وَأَيُّمُ اللَّهِ: أيمن الله، جمع يمين، حذفت النون فصار: «أَيُّمُ اللَّهِ»، وهو من أنواع القسم.

الشرح

في هذا الجو الروحاني، ومع هذه الإشرافة الوضّاءة، من حياة سيد البشر مُحَمَّد ﷺ، يضرب الرَّسُولُ ﷺ أروع الأمثلة في تَطَبُّقِ مبدأ العدالة والمساواة، دون تفریق وتمييز بين قَوِيٍّ وضعيف، وكَبِيرٍ وصَغِيرٍ، وشَرِيفٍ ووضيع، فالكل في نظر النَّبِيِّ ﷺ سواء، لا يراعي الغِنَى لغناه، ولا يحابي الشَّرِيفَ لشرفه ومنزلته، فالناس في مِيزَانِ الدِّينِ سواسية كأسنان المشط. وهكذا يأتي الرَّسُولُ عليه أفضل الصلاة والتسليم على قَوَاعِدِ الجاهلية فيدكّها من أساسها، ويقتلعها من جذورها، ويقرر مبدأ الحق والعدل والمساواة بين طبقات الأُمَّة الواحدة.

(١) فَيُضِ القَدِيرُ لِلْمُنَاوِي ج ٢ ص ١٩، وفيه: رواه ابن عَسَاكِر عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ها هي امرأة من أشرف قُرَيْش تَسْرِقُ على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَخْشَى عَلَيْهَا قومها وعشيرتها أن يبلغ أمرها إلى الرَّسُولِ ﷺ، فيقيم عليها الحد ويقطع يدها، ويهتمون لشأنها لأنها من الأشراف، فيبحثون لها عن شفيع عند النَّبِيِّ ﷺ، فلا يجدون إِلَّا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَبِيبَ الرَّسُولِ ﷺ والمقرب إليه، فيتكلمون معه ليتوسط الأمر، ظناً منهم أن الرَّسُولَ ﷺ لن يرد شفاعته ورجاءه، لأنه الحَبِيبُ ابن الحَبِيبِ، ويأتي أُسَامَةُ إلى الرَّسُولِ ﷺ فيكلمه في شأن المرأة وهو واثق من قبول هذه الشفاعة، فما يكون من الرَّسُولِ إِلَّا أن يغضب، ويظهر الغضب في وجهه، فَيَتَوَلَّى وجهه، وتثور في نفسه دوافع الغيرة على حدود الله، فيقول لأُسَامَةَ: أَتَشْفَعُ في حد من حدود الله؟ يقول ذَلِكَ مُنْكَرًا عليه، مستعظماً لِعَمَلِهِ، ثم يقف خَطِيبًا في الناس يبين لهم أن هلاك السَّابِقِينَ إنما كان بسبب عدم تَطَبُّقِ حدود الله، فيقول قولته الكَرِيمَةِ: «أيها الناس، إنما أَهْلَكَ الذين من قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشَّرِيفُ تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد...»، وفي هَذَا بَيَانٌ لسبب هلاك الأُمَمِ ودمارها.

والإسلام دين الحق والعدل والمساواة لا يرضى بهذا المبدأ الجائر الظالم، مبدأ التفرقة بين الناس والتَّمْيِيزُ بين العناصر، فهذا شَرِيفٌ يعظَّمُ ويكرَّمُ لشرفه وجاهه، وهذا ضعيف لا حول له ولا طول، يزدري ويهان لضعفه وقلة شأنه. وهكذا كان مبدأ الجاهلية تقسيم الناس إلى فئات وطَبَقَات، إلى سادة وعبيد، إلى أشراف وضعفاء، إلى أفاضل وخدم، لكل فئة قَانُونٌ، ولكل جَمَاعَةٍ نظام، فقَانُونُ السَّادَةِ غير قَانُونِ الْعَبِيدِ، ودُسْتُورُ الْأَشْرَافِ غير دُسْتُورِ الْعَامَةِ وَالشُّوْقَةِ.

لقد جاء الإسلام فحطَّمْ هذه النظم البالية والقوانين الجائرة، وأقام الناس جميعاً على قَانُونٍ وَاحِدٍ ونظام عادل، يشمل الصَّغِيرَ والكَبِيرَ، والعَظِيمَ والحقير، ويجمع بين السَّادَةِ والعَبِيدِ، قال تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَرَّكُمْ﴾ - الْحُجُرَات: ١٣.

وهكذا يغضب الرَّسُولُ ﷺ لهذه الشفاعة، ويقول كلمته الذَّهِيَّة: «والله لو أن فاطمة بنت مُحَمَّدٍ سُرقت، لقطعتُ يدها».

وحاشا للسَّيِّدَةِ فاطمة الزهراء بنت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التي تَرَبَّتْ في بيتِ النُّبُوَّةِ أن تسرق، أو أن يقع منها ما يوجب عليها الحد. حاشا لها أن تفعل القبيح أو تأتي المُنْكَر، وَلَكِنَّهُ مَثَلٌ يَضْرِبُهُ الرَّسُولُ ﷺ، حتَّى يَبْقَى مَثَالاً خَالِداً عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ وَمَرِّ الْعُصُورِ، في أن رِسَالَةَ الْإِسْلَامِ ودعوة مُحَمَّدٍ ﷺ إِنَّمَا هِيَ دَعْوَةُ الْعَدْلِ ودعوة الْإِنْسَانِيَةِ لَا مُحَابَاةَ فِيهَا وَلَا مَدَارَاةَ. إِنَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَالنَّمُودَجُ الْكَامِلُ لِعَدَالَةِ الْإِسْلَامِ التي يَنْبَغِي أَنْ تَبْنَى عَلَيْهَا النِّظَمُ، وَتَسَاسَ عَلَيْهَا الْأُمَمُ، لِأَنَّهَا شَرِيعَةُ اللَّهِ^(١).

(١) من كنوز السُّنَّةِ لِمُحَمَّدٍ الصَّابُؤِيِّ ص ٥٥-٥٩.

المَبْحَث السَّابِع

أثر الحديث الشريف في التكافل الاجتماعي

لم يشهد تَارِيخ المجتمعات منذ فجر التَّارِيخ مجتمعاً قامت أواصر الأخوة والمحبة بين أفرادها كالمجتمع الإسلامي، هَذَا عَلَى مَا بَيَّنَّ أفرادُه من الفوارق الطبقيَّة والعِرْقِيَّة، لَقَدْ تَمَّ ذَلِكَ بِفَضْلِ تَعَالِيمِ الْمُصْطَفَى، وَمَا أُوتِيَهُ مِنْ حِكْمَةٍ، إِنْ هِيَ إِلَّا عَشْرُ سَنَوَاتٍ أَوْ تَزِيدُ فِي عُمُرِ الدَّعْوَةِ فَتَقُومُ الْمَعْجِزَةُ، مَعْجِزَةُ الْمَجْتَمَعِ الْمَثَالِيِّ الْفَاضِلِ الَّذِي طَالَمَا رَاوَدَ خِيَالَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُفَكِّرِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، مَجْتَمَعٌ تَأَلَّفَتْ فِيهِ الْقُلُوبُ الْمُنْتَفِرَةُ الْمَتَبَاعِدَةُ عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَاءِ، وَعَادَتْ أَخُوَّةُ الْإِيمَانِ أَقْوَى مِنْ أَخُوَّةِ الدَّمِ، وَصَارَ الْمُؤْمِنُ يُؤَثِّرُ أَخَاهُ بِمَالِهِ وَمَتَاعِهِ.

لَقَدْ عَاشَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي ظِلَالِ الْإِيمَانِ تَغْمَرُ قُلُوبُهُم بِالرَّحْمَةِ، وَتَشِيْعُ فِي نَفُوسِهِم الْمَوَدَّةُ، يَتَعَاوَنُونَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَيَبْذُلُونَ فِي سَبِيلِ أَخَوَتِهِمْ كُلَّ غَالٍ وَرَخِيسٍ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ - الْفَتْحُ: ٢٩، وَعَانَقَ الشَّرِيفُ مَنْ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَضِيعًا، وَعَادَا فِي مِيزَانِ الْإِيمَانِ سَوَاءً، وَآخَى الْعَرَبِيُّ الرُّومِيَّ وَالْفَارِسِيَّ وَالْحَبَشِيَّ، وَانْتَسَبَ النَّاسُ إِلَى إِيْمَانِهِمْ. سَأَلَ أَحَدَهُمْ فِي الشَّامِ أَمِينُ الْأُمَّةِ أَبَا عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ الرَّجُلُ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ: مُسْلِمٌ مِنْ قُرَيْشٍ.

وَلَمَّا حَلَّ الْمُسْلِمُونَ فِي الْمَدِينَةِ قَالَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ: «تَاخُوا فِي اللَّهِ أَخَوِينَ»^(١) ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «هَذَا أَخِي»، وَآخَى حَمْزَةَ

(١) السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ لابن هِشَام ج ٢ ص ١٢٤.

زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَآخَى جَعْفَرُ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. وَانْعَقَدَتْ أَوَاصِرُ الْأَخْوَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا، قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنْ كُلُّ مُسْلِمٍ أَخٌ لِلْمُسْلِمِ، وَإِنْ الْمُسْلِمِينَ إِخْوَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لِمَرءٍ مِنْ أَخِيهِ إِلَّا مَا أُعْطَاهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ، فَلَا تَظْلَمُنْ أَنْفُسَكُمْ»^(١). وَقَالَ ﷺ: «لَا يَأْمَنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٢).

وَلَقَدْ رَفَعَ الرَّسُولُ ﷺ مَكَانَةَ الْعَيْدِ وَسَعَى إِلَى تَحْرِيرِهِمْ وَمَسَاعَدَتِهِمْ، فَقَالَ ﷺ: «إِخْوَانُكُمْ خَوَلُوكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ قَيْنَةً تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِنْ طَعَامِهِ، وَلْيَلْبِسْهُ مِنْ لِبَاسِهِ، وَلَا يَكْلِفْهُ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنِّهُ»^(٣).

نَعَمْ، ذَلِكَ مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِسْلَامِ وَقُطُوفِ الْإِيْمَانِ، وَالسُّودُ الْيَوْمَ وَفِي الْقُرْنِ الْعَشْرِينَ لَا يَدْخُلُونَ مَدَارِسَ الْبَيْضِ فِي أَمْرِيكَ، وَلَا يَدْخُلُونَ مَطَاعِمَهُمْ.

لَقَدْ حَمَلَ الْمُصْطَفَى ﷺ أَصْحَابَهُ عَلَى التَّكَافُلِ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا يَقُومُ بِنِهَايَا إِلَّا عَلَى الرَّحْمَةِ وَالْمُودَةِ بَيْنِ أَفْرَادِهَا، فَقَالَ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَّى»^(٤)، فَأَيْنَ الْعَرَبُ الْيَوْمَ؟ بَلْ أَيْنَ الْمُسْلِمُونَ؟ وَأَعْضَاءُ مِنْ جِسْمِ الْأُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ تَشْتَكِي.

بِمَثَلِ هَذَا النِّدَاءِ الَّذِي كَانَ يَسْمَعُهُ الْمُسْلِمُونَ، غَيْرَ الْمُصْطَفَى ﷺ وَجْهَ التَّارِيخِ.

(١) السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ لابن هِشَام ج ٢ ص ٦٠٤.

(٢) اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ لِمُحَمَّدٍ فُؤَادِ عَبْدِ الْبَاقِي ج ١ ص ١٠.

(٣) حَدِيثٌ: إِخْوَانُكُمْ خَوَلُوكُمْ... إلخ:

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَابْنُ خَرَّابٍ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٢٤، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٤) حَدِيثٌ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ... إلخ:

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَمُسْلِمٌ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٤٩٨، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَعَدَّ الرَّسُولُ ﷺ مُسَاعَدَةَ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ كَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْزِلَةَ الْجِهَادِ فِي الْإِسْلَامِ لَا تَخْفَى، فَقَالَ ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلِ، الصَّائِمِ النَّهَارِ»^(١).

وَقَالَ ﷺ: «فُكُّوا الْعَانِيَّ، وَأَجْبِئُوا الدَّاعِيَ، وَأَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَاعْوُدُوا الْمَرِيضَ»^(٢).
وَقَالَ ﷺ: «افْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعَمُوا الطَّعَامَ، وَكُونُوا إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(٣).

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلْيَنْفُسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعُ عَنْهُ»^(٤).

وَأَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَعَاوَنُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ يَدْعُو إِلَى تَوْطِيدِ الْمَحَبَةِ فَقَالَ

(١) حَدِيث: السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ... إلخ:

رواه أحمد في مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٢٩٤، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيث: فُكُّوا الْعَانِيَّ... إلخ:

رواه أحمد في مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، عَنْ أَبِي مُوسَى. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٣٦٥، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٣) حَدِيث: افْشُوا السَّلَامَ... إلخ، فِي:

سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: أَبْوَابُ الْأَطْعَمَةِ، ١ باب إطعام الطعام، رقم ٣٢٥٢، ج ٤ ص ٣٩٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَخَرَّجَهُ.

(٤) حَدِيث: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٢ كتاب المساقاة، ٦ فضل إنظار المعسر، رقم ١٥٦٣، ص ٧٥٤، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كل معروف صدقة»^(١).

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الكلمة الطيبة صدقة»^(٢).

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اتقوا النار ولو بشق تمر، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة»^(٣).

ولقد جنى الرُّسُولُ ثمار غرسه، فكان المجتمع الذي أراده، المجتمع المتكافل الذي حالفه النَّصْرُ أنى توجهه، فأقام دولة الإيَّمان، وأرسى قَوَاعِدَ الخير والعدل والحرية في ربوع الدنيا.

حَدِيثٌ لِلدِّرَاسَةِ

عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَّكَ أَصَابِعُهُ»^(٤).

(١) حَدِيثٌ: كل معروف صدقة:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، عَنْ جَابِرٍ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ حُذَيْفَةَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٣٩٥، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيثٌ: الكلمة الطيبة صدقة. في:

صَحِيحُ البُخَارِيِّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٣٤ باب طيب الكلام، بعد رقم ٦٠٢٢، ص ١٢٩٢، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حَدِيثٌ: اتقوا النار ولو بشق تمر... إلخ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، عَنْ عَدِيِّ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ١٦.

(٤) حَدِيثٌ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ البُخَارِيِّ: ٨ كتاب الصلاة، ٨٨ باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم ٤٨١، ص ١١٧. وطرهافه في: ٢٤٤٦، و٦٠٢٦ بلفظ مقارب.

الشَّرْح

البيت مكون من جدران اتَّصَل بعضها ببعض، والجدار مكون من لبنات، واللبنَة في الجدار سند له، والجدار إذا كان قائماً وحده فعُمُرُه قصير، تزلزله حوامل الأثقال إذا مرت بجانبه، وتهزه العواصف الشديدة، وإذا ما اتَّصَل بغيره من طرفيه رسخ في مكانه وصلب في مقامه، ولا تؤثر فيه الحوادث إلَّا بقدر، فالجدار وحده ضعيف وبأمثاله قَوِيٌّ شديد، ذَلِكْ مثل المؤمن للمؤمن، فهو معه كالبنيان يَشُدُّ بعضه بعضاً، فالمُؤْمِنُونَ شأنهم التعاون والتناصر والتَّظَاهُر والتكاتف على مصالحهم الخاصة والمصالح العامة، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ - المائدة: ٢.

أما التفرق والتخاذل فلا يعرفه الإيمان، وليس من الدِّين في شيء، فإن كان التكافل والتعاون كانت القوة للمُسْلِمِينَ والشوكة للمُؤْمِنِينَ، يستخدمونها في التنكيل بعدوهم، حتى يستردوا حقوقاً مغصوبة وأرضاً منقوصة، أو يُرْهِبُونَ بها من يحدثهم جشعُهم باستلاب ملكهم، واستعمار بلادهم، فلا يقدمون على ما عزموا وبَيَّتُوا وَقَدَّرُوا، أو يسخرونها في الانتفاع بخَيْرَات الكون وتذليل عناصره بعمل الجمعيات وإنشاء الشركات والمصانع وكل ما يدر على الأُمَّة بخير.

وبقدر ما بين المُسْلِمِينَ في أنحاء الأرض من حسن الصلات وتوثيق العلاقات تكون قوتهم وثبات ملكهم وقيامه خَالِداً، وإن كثرت الزلازل وتوالت العواصف، وأجلب الأعداء علينا بخيلهم ورجلهم.

وإن كان التخاذل والتدابير والتقاطع وتبديد عرى الأخاء وانصراف كل إلى نفسه وهواه، كان الضعف والانحطاط والغش والخَوَر، فصيحة من عدونا، وإبراق وإرعاد

وبلفظ آخر في:

صَحِيح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البرِّ والصَّلة...، ١٧ باب تراحم المُؤْمِنِينَ...، رقم ٢٥٨٥،

ص ١٢٤٧.

يزلزل ملكنا، ويذهب بمجدنا، ويجعلنا أذلاء في ديارنا، بل ضعفاء في ديننا، فلا دنيا حصلنا، ولا ديناً أقمنا، ولا ثواباً أجلاً ضَمِنَّا، فخرنا الدنيا والآخرة، وذلك هو الخسران المبين، والذئب إنما يأكل من الغنم القاصية التي تركت جماعتها، واستقلت عن فصيلتها.

ولقد مثلَ الرَّسُولُ ﷺ اتِّحَادَ الْمُسْلِمِينَ ومعونة بعضهم لبعض بالتشبيك بين أصابعه، وإدخال بعضها خلال بعض، ولا شك أن ذلك يَزِيدُ في متانة كل أصبع ويعطي كل يد قوة إلى قوتها، وكذلك المُسْلِمُونَ إذا تضامنت أيديهم وتظاهرت قواهم، وتساندت أمهم، زادوا قوة، فدانت الأمم لسلطانهم وخضعت لأمرهم، قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ - المنافقون: ٨.

فيا أيها المُسْلِمُونَ في كل مكان، ذلك رسولكم، وأُسُوتكم، وإمامكم، يرشدكم إلى سلاح ماضٍ، وجيش غلاب، وعدة عتيقة، تنفعكم في البأساء والضراء، وتدفع عنكم الأعداء، وتزيل عنكم الاستعباد، وترد إليكم العزة الماضية والكرامة الراحلة، وتبوءكم المكانة العالية. ذلكم هو سلاح الائتلاف والاتحاد والوفاق، سلاح ضم اليد إلى اليد، ومعونة الأخ للأخ، وترك النزاع جانباً والعداء ظهرياً، فاستمعوا لإرشاده، واعملوا بنصحه، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله، ومن يعصه عصاه، واذكروا قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ - آل عمران: ١٠٣، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَيُخْزِعَكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ - الأنفال: ٤٦.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

المصادر

- **أَحَادِيثُ الْقُصَّاصِ:** تَقِيّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.
تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ بْنُ لُطْفِي الصَّبَّاحِ.
منشورات المكتب الإسلامي، سنة ١٣٩٢هـ.
- **الاحتِكَارُ وَآثَارُهُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ:** الأُستاذ الدكتور قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِي.
الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دار (كتاب - ناشرون)، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
- **الإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ:** سَيْفُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّغْلِبِيِّ الْأَمْدِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٣١هـ=١٢٣٣م.
مُؤَسَّسَةُ الْحَلَبِيِّ بِالْقَاهِرَةِ، دار الاتحاد العربي للطباعة، سنة ١٩٦٧م.
- **أَحْكَامُ الْقُرْآنِ:** أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَحْمَدَ، المعروف بابن العربي، المَعَاوِرِيُّ الْإِسْبِيلِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٤٣هـ=١١٤٨م.
تَحْقِيقُ: عَلِيُّ مُحَمَّدَ الْبَجَاوِي.
- **مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ، مِصْرَ، سنة ١٩٧٤م.**
- **إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ:** الْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ، المُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.
مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ، مِصْرَ، سنة ١٩٣٩م.
- **اِخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ:** الْحَافِظُ عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيِّ الشَّافِعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.
وشرحُه: الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٍ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- **الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ صَبِيحٍ وَأَوْلَادِهِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.**

- أدب الأحاديث القدسية: د. أحمد الشرباصي، المتوفى سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
مطبوعات دار الشعب، مصر، سنة ١٩٦٩م.
- الأدب النبوي: محمد عبد العزيز الخولي، المتوفى سنة ١٣٤٩هـ = ١٩٣١م.
الطبعة الرابعة، مطبعة الاستقامة بمصر، سنة ١٩٥٥م.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة ٩٢٣هـ = ١٥١٧م.
والبخاري هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، المتوفى سنة ٢٥٦هـ = ٨٧٠م.
وبهامشه:
- شرح الإمام محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م، على صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ = ٨٧٥م.
- دار الكتاب العربي بيروت، وهي الطبعة المصورة عن الطبعة السابعة التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر، سنة ١٣٢٣هـ - ١٣٢٧هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.
وبهامشه:
- شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي، المتوفى سنة ٩٩٢هـ = ١٥٨٤م، على:
شرح جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي الشافعي، المتوفى سنة ٨٦٤هـ = ١٤٥٩م، على:
- الورقات في الأصول، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، المتوفى سنة ٤٧٨هـ = ١٠٨٥م.
- الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٣٧م.
- أساليب القسم في اللغة العربية: كاظم فتحي الراوي، المتوفى سنة ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة، بغداد، سنة ١٩٧٧م.

- الاستشهاد بالحديث: مُحَمَّد الخضر حُسَيْن، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- مَجَلَّة مَجْمَع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة بِدِمَشْق، المجلد الثالث.
- أَسَدُ الْغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ: عَزَّ الدِّين أَبُو الْحَسَنِ عَلِيَّ بْن أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزْرِيِّ، المعروف بابن الأثير، المُتَوَفَّى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.
- الناشر: المكتبة الإسلامية بطهران سنة ١٣٧٧هـ، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى مَطْبُوعَةِ الْمَطْبَعَةِ الْوَهْبِيَّة بِمِصْر، سنة ١٢٨٠هـ.
- أَصُولُ الْحَدِيث، عُلُومُهُ وَمُصْطَلَحُهُ: الدكتور مُحَمَّد عجاج الخَطِيب.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، دار الفكر، سنة ١٩٧١م.
- إِعْجَازُ الْقُرْآن: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الْقَاسِمِ الْبَاقِلَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٠٣هـ=١٠١٣م.
- تَحْقِيق: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَقَر، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.
- الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، دار المَعَارِف بِمِصْر، سنة ١٩٧١م.
- الإِعْجَازُ وَالْإِيْجَاز: أَبُو مَنْصُور عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الثَّعَالِبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٨م.
- شرح وطبعه: إسكندر آصاف.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْمَطْبَعَةُ الْعُمُومِيَّة بِمِصْر، سنة ١٨٩٧م.
- الْأَغَانِي: أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ، عَلِيَّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، المُتَوَفَّى سنة ٣٥٦هـ=٩٦٧م.
- ج ١-١٦: صُوِّرَتْ سنة ١٩٦٣م بمطابع كوستاتسوماس بالقاهرة على طَبْعَةِ دار الكتب المِصْرِيَّة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسَّسة المِصْرِيَّة العامة.
- ج ١٧-٢٤: طبعت بمطابع الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، بإشراف مُحَمَّد أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م، وَتَحْقِيقُ أَسَاتِذَةٍ مُتَعَدِّدِينَ. ج ١٧ سنة ١٩٧٠م ج ٢٤ سنة ١٩٧٤م.

- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المَعْدُوْدَة من الصّاح: تَقِيّ الدِّين مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيق العِيْد، المُتَوَفَى سنة ٥٧٠٢هـ=١٣٠٢م.
- دراسة وتَحْقِيق: الأستاذ الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَن الدُّوْرِيّ.
- الطَّبْعَة الأوْلَى بِمَطْبَعَة الإِرْشَاد، بَغْدَاد، سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة - إحياء التُّراث الإِسْلَامِيّ.
- والطَّبْعَة الثَّانِيَة بدار العُلُوم، عَمَّان - الأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.
- الإلماع إلى مَعْرِفَة أُصُول الرِّوَايَة وَتَقْيِيد السَّمَاع: القَاضِي أَبُو الفَضْل عِيَاض بن مُوسَى بن عِيَاض اليَحْضَبِيّ السَّبْتِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَى سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.
- تَحْقِيق: السَّيِّد أَحْمَد صَقْر، المُتَوَفَى سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.
- الطَّبْعَة الأوْلَى، الناشر: دار التُّراث بالقَاهِرَة، والمكتبة العَتِيْقَة بَتُوْنُس. مَطْبَعَة السَّنَة المُحَمَّدِيَّة بالقَاهِرَة، سنة ١٣٨٩هـ=١٩٧٠م.
- الأنوار المُحَمَّدِيَّة من المَوَاهِب اللَّدْنِيَّة: يُوسُف بن إِسْمَاعِيل بن يُوسُف بن إِسْمَاعِيل بن يُوسُف بن حَسَن بن مُحَمَّد نَاصِر الدِّين النَّبْهَانِيّ، المُتَوَفَى سنة ١٣٥٠هـ=١٩٣٢م.
- المَطْبَعَة الأدبِيَّة، بَيْرُوت، سنة ١٣١٢هـ.
- البَاعِث الحَثِيْث: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر. انظر: اختِصَار عُلُوم الحَدِيْث.
- بحوث في تَارِيخ السَّنَة المُشْرِفَة: د. أَكْرَم ضِيَاء العُمَرِيّ.
- الطَّبْعَة الثَّانِيَة، مَطْبَعَة الإِرْشَاد، بَغْدَاد.
- البِدَايَة والنّهَايَة: الحافظ عِمَاد الدِّين أَبُو الفِدَاء إِسْمَاعِيل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ الدَّمَشَقِيّ، المُتَوَفَى سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.
- الناشر: مكتبة المَعَارِف بَيْرُوت ومكتبة النُّصْر بالرِّيَّاض، سنة ١٩٦٦م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة على الطَّبْعَة الأوْلَى المطبوعة بِمُضَر.
- البَصَائِر والذخائر: عَلِيّ بن مُحَمَّد بن العَبَّاس، المشهور بِأبي حَيَّان التَّوْحِيْدِيّ، المُتَوَفَى
- نحو سنة ٤٠٠هـ=١٠١٠م.

● البَيَان والتَّبَيِّن: أبو عُثْمَان عَمْرُو بن بحر بن محبوب الكِنَانِيّ بالولاء، اللَّيْثِيّ، المشهور بالجَاحِظ، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٥هـ=٨٦٩م.

دار الفكر للجميع، سنة ١٩٦٨م.

● تَأْوِيل مُخْتَلَف الْحَدِيث: أبو مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن مُسْلِم، المشهور بابن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٦هـ=٨٨٩م.

صححه: مُحَمَّد زهري النِّجَار.

دار بَيْرُوت، وطَبْعَة مكتبة الكُلِّيَّات الأزْهَرِيَّة، سنة ١٣٩٣هـ، الطَّبْعَة المَصَوَّرَة.

● تَارِيخ الشَّرِيع الإسلاميّ: الشَّيْخ مُحَمَّد الخُضْرِيّ بك بن عفيفي البَاجُورِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٥هـ=١٩٢٧م.

الطَّبْعَة السابعة، مِصر، سنة ١٩٦٥م.

● تَارِيخ الخُلَفَاء: جلال الدِّين عَبْد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر السُّيُوطِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّين عَبْد الحميد، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م^(١).

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٤م.

(١) كَتَب الأستاذ مُحَمَّد عَلِيّ النِّجَار عضو مَجْمَع اللُّغَة الْعَرَبِيَّة في القَاهِرَة ترجمةً للأستاذ الشَّيْخ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّين عَبْد الحميد، وَذَكَرَ فِيهَا أَنَّهُ وُلِدَ فِي ٢٨ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سنة ١٣١٨هـ = ٢٣ مِنْ سَبْتِمْبَر سنة ١٩٠٠م، وَأَنَّهُ تُوَفِّيَ فِي ٢٤ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سنة ١٣٩٢هـ = ٣٠ مِنْ دِيسَمْبَر سنة ١٩٧٢م. وَهَذِهِ التَّرْجَمَة وَرَدَتْ فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَة الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَاب شَرْح سُذُور الذَّهَب لابن هِشَام، الَّذِي طَبَعَتْهُ الْمَكْتَبَة الْعَصْرِيَّة بِبَيْرُوت سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م بِالمَطْبَعَة الْعَصْرِيَّة بِبَيْرُوت.

فِي حِينِ أَرْخَ وَفَاتِهِ الزُّرْكَلِيّ فِي الْأَعْلَام فِي سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، وَأَخَذَهُ مِنْهُ عُمَرُ رَضَا كَحَالَةٍ فِي مُعْجَم الْمُؤَلِّفِينَ.

● تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية: الشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة، المتوفى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفكر العربي بالقاهرة.

● التبصرة والتذكرة: انظر: شرح التبصرة والتذكرة.

● تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وتقريب النواوي هو: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للشيخ محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي أو النواوي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م. والتقريب ملخص كتابه الإرشاد، الذي لخص فيه علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

الطبعة الثانية، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٩٦٦م.

● تذكرة الحفاظ: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الترمكاني الدمشقي الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

ومعه ذيول تذكرة الحفاظ للذهبي، وهي:

١- ذيل تذكرة الحفاظ: تلميذ الذهبي، أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، المتوفى سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

٢- لحظ الألفاظ بذيول طبقات الحفاظ: الحافظ أبو الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن محمد، بن فهد المكي، المتوفى سنة ٨٧١هـ=١٤٦٦م.

٣- ذيل طبقات الحفاظ: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وهذه الذيل الثلاثة مطبوعة بجزء واحد ملحق بتذكرة الحفاظ للذهبي، الطبعة الثالثة.

صححها وعلق عليها: محمد زاهد بن الشيخ حسن بن علي الكوثري في سنة ١٣٤٧هـ، وهو المتوفى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

دار إحياء التراث العربي ببيروت، وهي طبعة مصورة على الطبعة الثالثة المطبوعة بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٧٥ هـ.

- التصوير الفني في القرآن: سيد قطب، المتوفى سنة ١٣٨٧ هـ=١٩٦٧ م.
- دار المعارف بمصر، سنة ١٩٥٦ م.

● تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١ هـ=١٢٧٣ م.

دار الشعب بالقاهرة، وهي طبعة مصورة على طبعة دار الكتب المصرية.

- تقريب النواوي: انظر: تدريب الراوي.
- تقييد العلم: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ=١٠٧١ م.

حققه وعلق عليه: يوسف العش، المتوفى سنة ١٣٨٧ هـ=١٩٦٧ م.

الطبعة الثانية، دار إحياء السنة النبوية.

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ=١٤٠٤ م.
- والمقدمة، لابن الصلاح تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري الكردي الشافعي، المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ=١٢٤٥ م.
- تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

الطبعة الأولى، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي بالمدينة المنورة، ومكتبة القاهرة بالقاهرة. مطبعة العاصمة بالقاهرة، سنة ١٩٦٩ م.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية الموضوعة: أبو الحسن علي بن محمد، ابن عراق الكِنَاني، المتوفى سنة ٩٦٣ هـ=١٥٥٦ م.

تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق.

الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة القاهرة، مطبعة عاطف بمصر.

● تنوير الحوالك شرح مؤطاً الإمام مالك: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

ويليه:

إسعاف المبطل برجال المؤطاً، للسيوطي أيضاً.
والمؤطاً، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، المتوفى سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م.
المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

● جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.
تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

الطبعة الثانية، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة بالقاهرة، سنة ١٩٦٨م.

● الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● جواهر الأصول في علم حديث الرسول: أبو الفيض محمد بن علي الفارسي.
المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

● الحديث النبوي، مطلقه، بلاغته، كتبه: محمد بن لطف الصبّاغ.
المكتب الإسلامي.

● الحديث والمحدثون: د. محمد محمد أبو زهو.

نال به شهادة العالمية من الجامع الأزهر الشريف، سنة ١٣٦٥هـ=١٩٤٦م.

الطبعة الأولى، مطبعة مصر، سنة ١٣٧٨هـ.

● حياة الصحابة: محمد يوسف الكاندهلوي، المتوفى سنة ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

● الخُلاصة في أصول الحديث: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيّبي، المتوفى سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٢م.

تحقيق: صبحي جاسم الحميد البدري السامرائي، المتوفى سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

رئاسة ديوان الأوقاف، العراق، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٧١م.

● دائرة المعارف الإسلامية: محمد ثابت الفندي، المتوفى سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م، وآخرون.

مطبعة طهران.

● دائرة معارف القرن العشرين: محمد فريد وجدي، المتوفى سنة ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

دار المعرفة، بيروت.

● دفاع عن البلاغة: أحمد حسن الزيات، المتوفى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

● الدين الإسلامي: محمد علي.

اقتبسه عن الأصل الإنجليزي: سعيد أحمد.

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٥١م.

● الرحلة في طلب الحديث: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تحقيق: صبحي جاسم الحميد البدري السامرائي، المتوفى سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

الطبعة الأولى، مطابع المجد، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

● الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، المتوفى سنة ١٣٤٥هـ=١٩٢٧م.

بعناية: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني.

الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، سنة ١٩٦٤م.

● رياض الصَّالِحِينَ: أبو زَكْرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

تَعْلِيْق: رضوان مُحَمَّد رضوان.

الطَّبْعَةُ الثالثة، مَطْبَعَةُ الاستقامة بالقاهرة.

وَتَحْقِيق: الشَّيْخُ شُعَيْب الأَرْنَؤُوط.

الطَّبْعَةُ الثالثة، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ ناشرون، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

● الزَّوْاجِر عن اقتراف الكبائر: أبو العَبَّاسِ شَهَاب الدِّينِ أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيٍّ المَكِّي السَّعْدِيُّ الشَّافِعِيُّ، الشَّهْرِبَابِي حَجَر الهَيْثُمِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٧٤هـ=١٥٦٧م.

الطَّبْعَةُ الثانية، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى البَابِي الحَلَبِيِّ، مِصْر، سنة ١٩٧٠م.

● سُبُل السَّلَام شرح بُلُوغ المَرَام من جَمْع أدِلَّة الأحْكَام: الإمام مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الأَمِير الصَّنْعَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

وَبُلُوغ المَرَام من جَمْع أدِلَّة الأحْكَام، للحافظ شَهَاب الدِّينِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِيٍّ بن مُحَمَّد الكِنَانِي، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

مراجعة وتَعْلِيْق: الشَّيْخ مُحَمَّد عَبْد العَزِيز الخَوْلِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطَّبْعَةُ الثانية، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى البَابِي الحَلَبِيِّ وأولاده بِمِصْر، سنة ١٩٥٠م.

● السُّنَّة قبل التدوين: مُحَمَّد عجاج الخَطِيب.

الطَّبْعَةُ الثانية، دار الفكر، بَيْرُوت، سنة ١٩٧١م.

● السُّنَّة النَّبَوِيَّة ومكانتها في التشريع: عَبَّاس متولي حَمَّاد.

الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

● السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مُصْطَفَى بن حسني السَّبَاعِي، المُتَوَفَّى سنة

١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

الدار القومية للطباعة والنشر.

● سُنَن التِّرْمِذِيِّ: أَبِي عِيسَى مُحَمَّد بن عِيسَى بن سُوْرَةَ، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.

تَحْقِيقُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَزْزُوطُ، وآخرين.

الطَّبْعَةُ الثانية، شركة الرِّسَالَةِ العالمية، بَيْرُوت، سنة ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

● سُنَنُ الدَّارِمِيِّ: أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ بَهْرَامٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٥٥هـ = ٨٦٩م.

طبع بعناية: مُحَمَّدُ أَحْمَدُ دَهْمَانٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

نشرته دار إحياء السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ.

● سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٧٥هـ = ٨٨٩م.

ومعه:

مَعَالِمُ السُّنَنِ شَرَحَ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، لِلْحَطَّابِيِّ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُسْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٨٨هـ = ٩٩٨م.

تَحْقِيقُ: عَزَّتْ عُبَيْدُ الدَّعَّاسُ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، حِمَصُ، سنة ١٩٦٩م.

وَتَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ وَتَعْلِيقُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَزْزُوطُ، وآخرين.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الرِّسَالَةِ الْعَالَمِيَّة - بَيْرُوت، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

● سُنَنُ ابْنِ مَاجَهَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّبْعِيِّ الْقَزْوِينِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٧٣هـ = ٨٨٧م.

تَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ وَتَعْلِيقُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَزْزُوطُ، وآخرين.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الرِّسَالَةِ الْعَالَمِيَّة - بَيْرُوت، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

● السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ: أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هِشَامَ بْنِ أَيُّوبَ الْحِمَيْرِيِّ الْمَعَاظِرِيِّ الْبَصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢١٣هـ = ٨٢٨م. وابن هِشَامَ جَمَعَ السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ وَهَذَبَهَا وَلَخَّصَهَا مِنَ الْمَعَاظِرِيِّ وَالسَّيَرِ لِابْنِ إِسْحَاقَ (أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٥١هـ = ٧٦٨م)، فَاشْتَهَرَتْ بِسِيَرَةِ ابْنِ هِشَامَ.

تَحْقِيقُ: مُصْطَفَى السَّقَا، وَإِبْرَاهِيمُ الْإِيَّارِيُّ، وَعَبْدُ الْحَفِيطِ شَلْبِي.

الطَّبْعَةُ الثانية، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلْبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْرُ، سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.

● شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ: والتَّبَصُّرَةُ والتَّذَكُّرَةُ هي منظومة أَلْفِيَّة في مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ. والمنظومة وشرحها، كلاهما للحافظ أَبِي الْفَضْلِ زَيْنُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيُّ الْعِرَاقِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٠٦هـ = ١٤٠٤م.

ومعه:

فَتَحَ الْبَاقِي عَلَى أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، للحافظ زَيْنُ الدِّينِ أَبِي يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٢٦هـ = ١٥٢٠م.
تَصْحِيحُ وَتَعْلِيْقُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيِّ الْحُسَيْنِيِّ.
المَطْبَعَةُ الْجَدِيدَةُ، فاس، سنة ١٣٥٤هـ.

● شرح الرُّزْقَانِيَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ يُوسُفَ، المُتَوَفَّى سنة ١١٢٢هـ = ١٧١٠م.
على مُوطَأَ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، المُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ = ٧٩٥م.

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بوضر، سنة ١٩٣٦م، التوزيع: دار الفكر ببيروت.

● شرح العَصْد: انظر: مُخْتَصَرُ مُنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ.
● شرح الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ: الْقَاضِي صَدْرُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٢هـ = ١٣٩٠م.
وَالْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ، لِلْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيِّ الْحَجَرِيِّ الطَّحَاوِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٢١هـ = ٩٣٣م.

تَحْقِيقُ: جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَخَرَجَ الْأَحَادِيثُ: مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

الطَّبَعَةُ الرَّابِعَةُ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، بَيْرُوتَ، سنة ١٣٩١هـ.

● الشُّوْرَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ: فَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّوْرِي.
مَطْبَعَةُ الْأُمَّةِ، بَغْدَادَ، سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

● صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْمُسَمَّى الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَامِهِ: الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَهَ الْجُعْفِيِّ

البُخَارِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ = ٨٧٠م.

رَقَمَ كتبه وأبوابه وَفَقَّاً لِلْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ وَتُحْفَةِ الْأَشْرَافِ، وَصَنَعَ فَهَارِسَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ زَارِ تَمِيمٍ، وَهَيْثَمُ بْنُ زَارِ تَمِيمٍ، مَعْتَمِدَيْنِ النِّسْخَةَ السُّلْطَانِيَّةَ الْمَعْتَمَدَةَ عَلَى النِّسْخَةِ الْيُونَنِيَّةِ. شَرَكَةَ دَارَ الْأَرْقَمِ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ لِلطَّبَاعَةِ، بَيْرُوتَ. تَارِيخُ مُقَدِّمَةِ الْمُحَقِّقَيْنِ سَنَةِ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

● صَحِيحُ مُسْلِمٍ، الْمُسَمَّى الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنَ السُّنَنِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٦١هـ = ٨٧٥م. رَقَمَ كتبه وأبوابه وَفَقَّاً لِلْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ وَتُحْفَةِ الْأَشْرَافِ، وَصَنَعَ فَهَارِسَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ زَارِ تَمِيمٍ، وَهَيْثَمُ بْنُ زَارِ تَمِيمٍ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، شَرَكَةَ دَارَ الْأَرْقَمِ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ لِلطَّبَاعَةِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

● الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَنِيعِ الزُّهْرِيُّ الْبَصْرِيُّ (كَاتِبُ الْوَأَقِدِيِّ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٠هـ = ٨٤٥م.

قَدَّمَ لَهُ: الدُّكْتُورُ إِحْسَانُ عَبَّاسٌ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

دَارُ صَادِرِ بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٨م.

وَهِيَ الطَّبَعَةُ الَّتِي أُشِيرُ إِلَيْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

وَإِذَا أَشْرَتْ إِلَى الطَّبَعَةِ الْأُورُبِيَّةِ ذَكَرْتُهَا. وَعُنْوَانُهَا: كِتَابُ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى. عُنِيَ بِتَصْحِيحِهِ وَطَبْعِهِ: إِدْوَارْدُ سَخَوٌ وَجَاعَتُهُ. وَطُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ بَرْنِلٍ بِمَدِينَةِ لَيْدَنْ سَنَةَ ١٣٢١هـ = ١٣٥٩م. وَنُشِرَ مُصَوَّرًا مِنْ قَبْلِ مَوْسَسَةِ النَّصْرِ، طَهْرَانَ، مَطْبَعَةُ كُلْشَنِ.

● عَبْقَرِيَّةُ مُحَمَّدٍ: عَبَّاسُ مُحَمَّدُودُ الْعَقَادُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، بَيْرُوتَ، صِيْدَا.

● الْعَصْرُ الْإِسْلَامِيُّ: الدُّكْتُورُ شَوْقِي ضَيْفٌ (وَهُوَ: أَحْمَدُ شَوْقِي عَبْدُ السَّلَامِ، الْمَشْهُورُ بِشَوْقِي ضَيْفٍ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

دَارُ الْمَعَارِفِ، مِصْرَ.

- علم أصول الفقه: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ خَلَّافٌ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م. الطبعة السابعة، القاهرة، سنة ١٩٥٦م.
- علوم الحديث ومُصْطَلَحُه، عرض ودراسة: د. صبحي الصالح، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- الطبعة الثامنة، دار العلم للملايين، بَيْرُوت، سنة ١٩٧٥م.
- عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: بَدْرُ الدِّينِ أَبُو الثَّنَاءِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْعَيْنِيِّ الْعَيْنَتَائِيَّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٥هـ = ١٤٥١م. دار إحياء التراث العربي، بَيْرُوت، طبعة مُصَوَّرة على الطبعة المُنِيرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ المطبوعة سنة ١٣٤٨هـ.
- غَرِيبُ الْحَدِيثِ: أَبُو عَبْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْهَرَوِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٢٤هـ = ٨٣٨م. الطبعة الأولى، مطبعة مجلس المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، سنة ١٩٦٤م.
- الفائق في غريب الحديث: جَارُ اللَّهِ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٣٨هـ = ١١٤٤م.
- تَحْقِيقُ: عَلِيِّ مُحَمَّدٍ الْبَجَاوِيِّ، وَمُحَمَّدَ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م. الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ = ٨٧٠م. ومُقَدِّمته: هُدَى السَّارِي: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، المعروف بابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.
- قرأ أصله تَصْحِيحاً وَتَحْقِيقاً وَقَابِلَ نُسخَه: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ. رَقَمَ كُتُبَه وَأَبَوَابَه وَأَحَادِيثَه، وَاسْتَقْصَى أَطْرَافَه، وَنَبَّهَ عَلَى أَرْقَامِهَا فِي كُلِّ حَدِيثٍ: مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدُ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
- قام بإخراجه، وَتَصْحِيحِ تَجَارِيهِه، وَأَشْرَفَ عَلَى طبعه: مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدَ عَبْدَ الْقَادِرِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

الناشر: دار المعرفة ببيروت، وهي طبعة مصورة على طبعة المكتبة السلفية بالقاهرة. وهي المُرادة عند الإطلاق.

والطبعة الثانية بدار الريان للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م، التي إذا عُدت إليها ذكرت طبعتها معها.

● فتح الباقي على ألفية العراقي: انظر: شرح التبصرة والتذكرة.

● الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: مُحَمَّد بن عَلان الصديقي المكي، المتوفى سنة ١٠٥٧هـ=١٦٤٧م.

وهو شرح: الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، للإمام مُحبي الدين يحيى بن شرف بن مري النَوَوِي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

الطبعة الأولى، جمعية التأليف والنشر الأزهرية، القاهرة.

● فجر الإسلام: أَحمد أمين، المتوفى سنة ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

الطبعة العاشرة، لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٥م.

● في أصول النحو: سَعِيد الأفغاني، المتوفى سنة ١٩٩٧م.

مطبعة جامعة دمشق، سنة ١٣٧٦هـ.

● فيض القدير شرح الجامع الصغير: مُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوف بن تاج العارفين بن علي المُنَاوِي القاهري الشافعي، المتوفى سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

والجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين عَبْد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر السُّيُوطِي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى مُحَمَّد، مصر، سنة ١٣٥٦هـ=١٩٣٨م.

● القاموس المحيط: مجد الدين القَيْرُوزَابَادِي، أبو الطاهر مُحَمَّد بن يَعْقُوب الصديقي الشيرازي، المتوفى سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

المكتبة التجارية بمصر، مؤسسة فن الطباعة بمصر.

● قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ مِنْ فُتُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ: مُحَمَّدُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَعِيدِ بْنِ قَاسِمِ الْقَاسِمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ بِهِجَةِ الْبَيْطَارِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٦١م.

● قَوَاعِدُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ: ظَفَرُ أَحْمَدَ بْنِ لَطِيفِ الْعُثْمَانِيِّ التَّهَانَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مَطَابِعُ دَارِ الْقَلَمِ، لُبْنَانُ، سَنَةَ ١٩٧٢م.

● الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ: عَزُّ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزَرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَثِيرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٠هـ = ١٢٣٣م.

دَارُ صَادِرٍ، وَدَارُ بَيْرُوتَ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٥م.

● كَشَفُ الْأَسْرَارِ عَنْ أُصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ: عَلَاءُ الدِّينِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ الْبُخَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٣٠هـ = ١٣٣٠م.

وَهُوَ شَرْحُ: أُصُولِ الْفِقْهِ، لَفَخْرِ الْإِسْلَامِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَزْدَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٨٢هـ = ١٠٨٩م.

دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٤م، طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ.

● كَشَفُ الْحَقَاءِ وَمُزِيلُ الْإِلْبَاسِ عَمَّا اشْتَهَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْعَجْلُونِيِّ الْجَرَّاحِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٦٢هـ = ١٧٤٩م.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٥١-١٣٥٢هـ.

● الْكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

تَقْدِيمُ الْمُحَدَّثِ: مُحَمَّدُ الْحَافِظُ التَّيْجَانِي. وَمِرَاجِعَةُ الْأَسْتَادِينَ: عَبْدُ الْحَلِيمِ مُحَمَّدُ

عَبْدُ الْحَلِيمِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ حَسَنَ مَحْمُود.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الحديثية، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْر، سنة ١٩٧٢ م.

● الكُلِّيَّات، مُعْجَمٌ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ: أَبُو الْبَقَاءِ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى الْحُسَيْنِيِّ الْكَفَوِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٩٤هـ=١٦٨٣ م.

تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ عَدْنَانُ دَرْوِيش، وَمُحَمَّدُ الْمِصْرِيُّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨ م.

● اللَّائِي الْمَصْنُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥ م.

المكتبة التجارية بِمِصْر.

● اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ: جَمَعَهُ: مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدُ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨ م.

راجعه: الدُّكْتُورُ عَبْدُ السَّاتَرِ أَبُو عُذَّة.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بِالْكُوَيْتِ، الْمَطْبَعَةُ الْعَصْرِيَّةُ بِالْكُوَيْتِ، سنة ١٩٧٧ م.

● مَبَاحَثُ فِي تَدْوِينِ السُّنَنِ الْمُطَهَّرَةِ: الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ أَبُو الْيَقْظَانِ عَطِيَّةُ الْجُبُورِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٠٠٥ م.

الْمَطْبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْحَدِيثَةُ، الْقَاهِرَةُ.

● مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨ م.

جَمَعَ وَتَرْتِيبَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ الْعَاصِمِيُّ النَّجْدِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، وَسَاعَدَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ.

طَبَعَ بِأَمْرِ الْمَلِكِ سُعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سُعُودٍ، وَعَلَى نَفَقَتِهِ الْخَاصَةِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ج ١-٣٠ مطابع الرياض سنة ١٣٨١-١٣٨٣هـ، وج ٣١-٣٧ مَطْبَعَةُ الْحُكُومَةِ بِمَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ سنة ١٣٨٦هـ.

● مَحَاسِنُ الْأُصْطِلَاحِ: انظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ.

● المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: القاضي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرمهرمزى، المتوفى سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب.

الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

● مختصر متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب المالكي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ=١٢٤٩م. وشرحه، لعُضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الشافعي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ=١٣٥٥م.

الناشر: مكتبات الكليات الأزهرية، سنة ١٩٧٣م.

● المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.

دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، بلا تاريخ.

● المستصفى من علم الأصول: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

وبذيله: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لأبي العباس عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري الهندي، المتوفى سنة ١٢٢٥هـ=١٨١٠م.

ومسلم الثبوت للشيخ محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي، المتوفى سنة ١١١٩هـ=١٧٠٧م.

دار صادر، بيروت، وهي طبعة مصورة على الطبعة الأولى التي طبع الجزء الأول منها سنة ١٣٢٢هـ، والجزء الثاني سنة ١٣٢٤-١٣٢٥هـ، بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر.

● مسند الإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.

الطبعة التي أشرف على تحقيقها: الشيخ شعيب الأرنؤوط.

الطبعة الأولى، مؤسّسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

● معالم السنن: الخطّابي. انظر: سنن أبي داود.

● المعجم الكبير: الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني اللخمي، المتوفى سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، المتوفى سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف العراقية.

ظهر منه اثنا عشر جزءاً. الأجزاء ١-٥ طبعت ببغداد في مطبعة الدار العربية، والأجزاء الباقية ٦-١٢ في مطبعة الوطن العربي، ما بين سنة ١٩٧٨م - سنة ١٩٨٠م.

وظهر أيضاً الجزء السابع عشر، طبع في مطبعة الأمة ببغداد، سنة ١٩٨١م.

● المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: فنسك، وآخرون.

مطبعة بريّيل في مدينة كندن، سنة ١٩٤٣م. الطبعة المصورة في بيروت.

● معرفة علوم الحديث: الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ=١٠١٤م.

تحقيق: الدكتور معظم حسين، جامعة دكة بنغاله.

منشورات المكتب التجاري ببيروت، طبعة مصوّرة.

● مفتاح السنة: محمد عبد العزيز الخولي، المتوفى سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطبعة الثالثة، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

● مقدمة ابن الصلاح: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهير زوري الشافعي، المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

ومعها:

محاسن الاضطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح، للحافظ سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٥هـ=١٤٠٣م.

توثيق وتحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).

الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب، سنة ١٩٧٤ م.

وانظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح، أيضاً.

● المَنَارُ المُنِيفُ فِي الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن أَيُّوب بن سَعْد الزُّرْعِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، المشهور بابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، المُتَوَفَّى سنة ٧٥١هـ = ١٣٥٠ م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو عُذَّة، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار القلم، بَيْرُوت، سنة ١٩٧٠ م.

● الْمُنْحُولُ مِنْ تَعْلِيلَاتِ الْأُصُولِ: أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد

الغَزَالِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١ م.

تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّد حسن هيتو.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، دار الفكر، دِمَشْق، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨ م.

● مِنْ كُنُوزِ السُّنَنِ دَرَسَاتُ أُدْبِيَّةٍ وَلُغَوِيَّةٍ مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: مُحَمَّد عَلِي الصَّابُونِي.

دار الإرشاد، بَيْرُوت.

● مِنْهَاجُ السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي نَقْضِ كَلَامِ الشُّبُهَةِ الْقَدَرِيَّة: أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَد بن

عَبْدِ الْحَلِيمِ بن عَبْدِ السَّلَامِ بن تَيْمِيَّة الْحَرَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ = ١٣٢٨ م.

تَحْقِيقُ: الدكتور مُحَمَّد رَشَاد سَالِم، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م.

الناشر: مكتبة دار العروبة بمصر، مطبعة المدني بالقاهرة، طبع ج ١ سنة ١٩٦٢ م، وأرخت

مقدمة ج ٢ سنة ١٩٦٤ م.

والطَّبْعَةُ الْأُخْرَى التي بها مشها: بَيَانُ مَوَافَقَةِ صَرِيحِ الْمَعْقُولِ لَصَحِيحِ الْمَنْقُولِ، لَتَقِيَّ الدِّينِ بن

تَيْمِيَّة أيضاً، المطبوعة في المطبعة الكبرى الأميرية ببُولَاقِ مِصْر، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، طبع ج ١-٢ سنة

١٣٢١هـ، وطبع ج ٣-٤ سنة ١٣٢٢هـ.

● النُّبَأُ الْعَظِيمُ، نظرات جديدة في القرآن: د. مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ دراز، المُتَوَفَّى سنة

١٣٧٧هـ = ١٩٥٨ م.

الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٤ م.

- نُزْهَةُ النَّظَرِ شَرْحُ نُجْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ: كلاهما لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِي، المعروف بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِي، المُنْتَوَفَى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.
- الناشر: المكتبة الْعِلْمِيَّة في الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، مَطْبَعَةُ الْبَيَّان بِبَيْرُوت.

فهرس المَوْضُوعَات

- مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ ٥
- مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى ٩
- توزيع الأعمال على المؤلِّفين ١١
- تمهيد: الحديث الشريف وأثره في نواحي الحياة المُخْتَلِفَةِ ١٣

الفصل الأول

التعريف بالحديث النبوي الشريف ٢٧

- المبحث الأول: الحديث والسنة في اللغة والاصطلاح ٢٩
- الحديث في اللغة ٢٩
- الحديث في الاصطلاح ٢٩
- السنة في اللغة ٣٠
- السنة في الاصطلاح ٣١
- المبحث الثاني: تدوين الحديث النبوي ومراحله ٣٥
- التدوين في عهد الرسول ﷺ ٣٥
- التدوين في عهد الصحابة ٤٠
- التدوين في عهد التابعين وما بعدهم ٤٤
- المبحث الثالث: تعريف بأهم مدونات الحديث ٤٧
- ١ - الجامع الصحيح للبخاري ٤٧
- تعريف بالإمام البخاري: ٤٧

- التعريف بالجامع الصحيح: ٤٨
- شرط البخاري في صحيحه: ٤٨
- ٢- صحيح مسلم ٤٩
- تعريف بالإمام مسلم: ٤٩
- التعريف بصحيح مسلم: ٥٠
- شرط مسلم في صحيحه: ٥١
- موازنة بين الصحيحين ٥١
- ٣- سنن أبي داود ٥٢
- التعريف بأبي داود: ٥٢
- التعريف بسنن أبي داود: ٥٢
- ٤- سنن الترمذي ٥٣
- التعريف بالترمذي: ٥٣
- التعريف بسنن الترمذي: ٥٤
- ٥- سنن النسائي ٥٥
- التعريف بالنسائي: ٥٥
- التعريف بسنن النسائي: ٥٥
- ٦- سنن ابن ماجه ٥٦
- التعريف بابن ماجه: ٥٦
- التعريف بسنن ابن ماجه: ٥٧
- ٧- موطأ الإمام مالك ٥٨
- التعريف بالإمام مالك: ٥٨

- التعريف بالمَوْطَأَ: ٥٩
- ٨- مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ٦٠
- التعريف بِالْإِمَامِ أَحْمَد: ٦٠
- التعريف بِالْمُسْنَدِ: ٦١

الفصل الثاني

شروط الراوي ومَقَائِيسُ الْمُحَدِّثِينَ ٦٣

- مُقَدِّمَةٌ ٦٥
- الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: شروط الراوي ٦٥
- شروط التَّحْمُلِ ٦٦
- شروط الأداء ٦٩
- الشرط الأول: التكليف ٦٩
- الشرط الثاني: الإسلام ٧١
- الشرط الثالث: العدالة ٧١
- الشرط الرابع: الضبط ٧٣
- الْمَبْحَثُ الثَّانِي: طرق الرواية ٧٧
- النوع الأول: رِوَايَةُ الصَّحَابِيِّ ٧٧
- النوع الثاني: رِوَايَةُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ عَنْ شَيْخِهِ ٧٨
- ١- السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ ٧٩
- ٢- الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ ٨٠
- ٣- الْمُنَاوَلَةُ ٨٢
- ٤- الْكِتَابَةُ ٨٤

- ٥- الإجازة ٨٦
- ٦- الإعلام ٨٨
- ٧- الوصية ٨٩
- ٨- الوجادة ٩٠
- العمل بالأحكام الواردة بالنصوص التي ثبتت بطرق التحمل ٩٢
- المبحث الثالث: رواية الحديث بالمعنى ٩٣
- المبحث الرابع: علم الجرح والتعديل ٩٩
- الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح ٩٩
- مشروعية الجرح والتعديل ١٠٠
- ١- من القرآن الكريم: ١٠٠
- ٢- من الحديث الشريف: ١٠٠
- ٣- الإجماع: ١٠١
- نشأة علم الجرح والتعديل ١٠١
- المصنفات في الجرح والتعديل ١٠٣
- ١- كتب الضعفاء: ١٠٣
- ٢- كتب الثقات: ١٠٤
- ٣- كتب جمعت بين الثقات والضعفاء: ١٠٤
- تُبوت عدالة الراوي وتزكيته ١٠٥
- طرق تزكية الراوي: ١٠٥
- رواية المجهول ١٠٧
- تعديل المبهم ١٠٩

- رَوَايَةُ التَّائِبِ عَنِ الْفَسْقِ ١١٠
- ذِكْرُ السَّبَبِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ١١١
- الْجَرْحُ الْمَطْلُوقُ ١١٣
- تَفْسِيرُ الْجَرْحِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ١١٣
- جَرْحُ الْأَقْرَانِ مِنَ الْأَيْمَةِ ١١٤
- الْمُعَدَّلُ وَالْجَارِحُ ١١٥
- مَنْهَجُ الْعُلَمَاءِ فِي بَيَانِ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ ١١٦
- أَلْفَاظُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ١١٧

الفصل الثالث

أقسام الحديث ١١٩

- المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ ١٢١
- ١- الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ ١٢١
- تعريف الحديث الصحيح ١٢١
- أقسام الحديث الصحيح ١٢٢
- أمثلة من الحديث الصحيح ١٢٢
- ٢- الْحَدِيثُ الْحَسَنُ ١٢٤
- تعريف الحديث الحسن ١٢٤
- أقسام الحديث الحسن ١٢٥
- أمثلة من الحديث الحسن ١٢٥
- ٣- الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ ١٢٦
- تعريف الحديث الضعيف ١٢٦

- أقسام الحديث الضعيف ١٢٦
- أمثلة من الحديث الضعيف ١٢٨
- المبحث الثاني: المتواتر والمشهور والآحاد** ١٢٩
- ١- الحديث المتواتر ١٢٩
- تعريف الحديث المتواتر ١٢٩
- أقسام الحديث المتواتر ١٢٩
- أمثلة من الحديث المتواتر ١٣٠
- ٢- الحديث المشهور ١٣٠
- تعريف الحديث المشهور ١٣٠
- أقسام الحديث المشهور ١٣١
- أمثلة من الحديث المشهور ١٣١
- ٣- حديث الآحاد ١٣٤
- تعريف حديث الآحاد ١٣٤
- أقسام حديث الآحاد ١٣٥
- أمثلة من حديث الآحاد ١٣٥
- المبحث الثالث: الحديث القدسي** ١٣٧
- تعريف الحديث القدسي ١٣٧
- القرآن والحديث القدسي ١٣٨
- الحديث القدسي والتبوي ١٣٩
- أمثلة من الأحاديث القدسية ١٤٠

الفصل الرابع

الوضع في الحديث ١٤٣

- مُقدِّمة ١٤٥
- المبحث الأول: أسباب الوضع في الحديث ١٤٧
- أسباب نشوء الوضع ١٤٩
- ١- الخلافات السياسية ١٤٩
- ٢- العصبية ١٥١
- العصبية للمدن: ١٥١
- العصبية للجنس: ١٥٢
- العصبية للمذهب: ١٥٢
- ٣- فرق المتكلمين ١٥٣
- ٤- الزهاد ١٥٤
- ٥- الزنادقة ١٥٧
- ٦- التقرب إلى الخلفاء والأمراء بوضع أحاديث توافق فعلهم وآراءهم ١٥٨
- ٧- القصاصون والشحاذون ١٥٩
- ٨- الفقراء ١٦٢
- ٩- التماس الدليل على ما أفتى به ١٦٢
- ١٠- الإغراب بقصد الاشتهار ١٦٢
- ١١- الحاجة والهوى الشخصي ١٦٣
- جهود العلماء في مقاومة الوضع ١٦٤
- ١- الإسناد ١٦٥

- ٢- الرَّحْلَةُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ لِلتَّوَثُّقِ مِنْهُ ١٦٦
- ٣- تَدْوِينُ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ ١٦٧
- ٤- عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ١٦٨
- ٥- وَضْعُ قَوَاعِدَ لِمَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ مِنَ الْحَدِيثِ ١٦٨
- أَشْهُرُ كُتُبِ الْمَوْضُوعَاتِ ١٦٨
- الْمُبْحَثُ الثَّانِي: قَوَاعِدُ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ ١٦٩
- مَصْدَرُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ ١٦٩
- حُكْمُ رِوَايَتِهِ ١٧٠
- طُرُقُ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ ١٧١
- ١- وَجُودُ مَتْنِهِ بِالْوَضْعِ فِي سُلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ ١٧١
- ٢- إِقْرَارُ وَاضِعِهِ أَنَّهُ وَضَعَهُ ١٧١
- ٣- مَا يَتَنَزَّلُ مِنْزِلَةً بِإِقْرَارِهِ بِالْوَضْعِ ١٧٢
- ٤- رَكَاكَةُ الْفِظِ وَالْمَعْنَى ١٧٣
- ٥- مَخَالَفَتُهُ لِلْعَقْلِ ١٧٣
- ٦- مَنَافَاتُهُ لِلْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ ١٧٤
- ٧- التَّصْرِيحُ بِتَكْذِيبِ رَاوِيهِ ١٧٥
- ٨- عَدَمُ تَنَاسُبِ جِسَامَةِ الْخَبَرِ مَعَ عَدَدِ نَاقِلِيهِ ١٧٥
- ٩- مَخَالَفَتُهُ الْحَقَائِقَ التَّأْرِخِيَّةَ ١٧٥
- ١٠- الْإِفْرَاطُ بِالْوَعْدِ أَوْ الْوَعْدُ ١٧٦

الفصل الخامس

أثر الحديث في اللغة والأدب، وأسلوبه، والاحتجاج به ١٧٩

المبحث الأول: أثر الحديث في اللغة والأدب ١٨١

مكانة الحديث في اللغة والأدب ١٨٢

الأداء ١٨٦

معاني الحديث ١٨٨

١- الغنى في الأفكار ١٨٨

٢- العمق في الأفكار ١٨٨

٣- الجودة ١٨٩

٤- الإحكام ١٩٠

٥- قوة التأثير ١٩١

المبحث الثاني: أسلوب الحديث ١٩٣

١- الجزالة والوضوح ١٩٣

٢- التجديد والبعد عن التكليف ١٩٥

٣- التصوير في الحديث ١٩٧

٤- الوصف في الحديث ١٩٩

٥- موسيقى الحديث ٢٠٣

٦- الحوار في الحديث ٢٠٥

٧- الإيجاز ٢٠٧

٨- الأصالة ٢٠٩

المبحث الثالث: الاحتجاج بالحديث ٢١٣

القول الأول: يجوز الاحتجاج بالحديث على قَوَاعِدِ النَّحْوِ واللُّغَةِ ٢١٣

القول الثاني: لا يجوز الاحتجاج بالحديث على قَوَاعِدِ النَّحْوِ واللُّغَةِ ٢١٦

الفصل السادس

دراسة نُصُوصٍ من الحديث الشريف تتناول نواحي الحياة الْمُخْتَلِفَةِ ٢١٩

مُقَدِّمَةٌ ٢٢١

المبحث الأول: أثر الحديث الشريف في النواحي التربوية والنفسية ٢٢١

حديث للدراسة ٢٢٨

المبحث الثاني: أثر الحديث الشريف في النواحي الاجتماعية ٢٣١

حديث للدراسة ٢٣٥

المبحث الثالث: أثر الحديث الشريف في النواحي الاقتصادية ٢٣٧

حديث للدراسة ٢٤٠

المبحث الرابع: أثر الحديث الشريف في النواحي السياسية ٢٤٣

حديث للدراسة ٢٤٧

المبحث الخامس: أثر الحديث الشريف في النواحي العلمية ٢٥١

حديث للدراسة ٢٥٣

المبحث السادس: أثر الحديث الشريف في إشاعة العدل بين الناس ٢٥٧

حديث للدراسة ٢٦٠

المبحث السابع: أثر الحديث الشريف في التكافل الاجتماعي ٢٦٥

حديث للدراسة ٢٦٨

المصادر ٢٧١

فهرس المَوْضُوعَاتِ ٢٩٣

وَأَخِرُ دَعْوَانَا

أَنْ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ